الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

-جامعة محمد خيضر -بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

LMD-SEGC

الموضوع

أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على رصيد الميزان التجاري

– دراسة حالة: الجزائر(1990 –2023)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطالبة: **الأستاذ المشرف:**

كعبوش أسماء **أ/د. لحسن دردوري**

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
غانم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
دردوري لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عبة فريد	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
مسمش نجاة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
براني عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	ممتحنا
موساوي سليم	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025 / 2026

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
LMD-SEGC

الموضوع

أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على رصيد الميزان التجاري

– دراسة حالة: الجزائر(1990 –2023)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطالبة: **الأستاذ المشرف:**

كعبوش أسماء **أ/د. لحسن دردوري**

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
غانم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
دردوري لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عبة فريد	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
مسمش نجاة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
براني عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	ممتحنا
موساوي سليم	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025 / 2026.


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شـــكر

لم تكن هذه الدراسة التي وراءها ممكنة لولا الدعم الاستثنائي من مشرفي الأستاذ "لحسن دردوري"، لقد كان حماسه ومعرفته واهتمامه الشديد بالتفاصيل مصدر إلهام، وأبقى عملي على المسار الصحيح من أول بداية حقيقية لهذه الدراسة وصولا إلى قائمة المراجع.

وأود أيضا أن أشكر أستاذي "خاطر طارق" على توجيهه ومساعدته في الحفاظ على تطوري على المسار الصحيح.

كما لا أنسى أيضًا الدكتور "بوخرباش هارون الرشيد" على توجيهاته ونصائحه.

كما أقدّم شكري لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة –كل باسمه– وإلى الأساتذة الذين وقفوا معي بنصائحهم وتوجيهاتهم العلمية التي استفدت منها كثيرا.

أسمـــاء كعبـــوش

إهـــــداء

إلى من قدمت سعادتي وراحتي على سعادتها؛ أمي الفاضلة...

إلى أبي الرجل المثالي، أطال الله في عمره ليظل عونًا لي...

إلى زوجي، أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيق الدرب...

إلى أولادي هِبة ومحمد، فلذات الأكباد وقلبي النابض...

إلى الدكتور بوخرباش هارون الرشيد...

إلى أختي ومساندتي الدائمة روميساء...

إلى إخوتي، من علموني أن الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئًا...

إلى أفراد عائلة زوجي الأعزاء...

إلى كل من دعا لي بالخير...

أهديكم هذا العمل المتواضع.

أسمـــــاء كعبـــوش

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2023، والمتمثلة في سعر الصرف، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور الميزان التجاري الجزائري وتحليل سلوك المتغيرات الماكرو اقتصادية محل الدراسة، إضافة إلى المنهج القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين الميزان التجاري وكل من سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، ما يعني أن ارتفاع هذه المتغيرات يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الجزائري، كما أظهرت النتائج أن أسعار النفط تلعب دورا حاسما في تحديد وضعية الميزان التجاري، حيث يؤدي ارتفاعها إلى تحسين الرصيد التجاري نتيجة ارتفاع عائدات الصادرات النفطية، وتؤكد هذه النتائج هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع المحروقات، وضعف تنوع صادراته، ومرونة الواردات تجاه التغيرات الاقتصادية.

وتوصي الدراسة بضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الصادرات غير النفطية، مع تبني سياسات نقدية ومالية منسقة للحد من التضخم واستقرار سعر الصرف، بما يسهم في تحسين التوازن الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :الميزان التجاري، سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، نموذجARDL ، الجزائر

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of key macroeconomic variables—namely the exchange rate, inflation rate, and gross domestic product (GDP)—on Algeria's trade balance over the period 1990–2023. To achieve this objective, the study adopts a descriptive and analytical approach to trace the evolution of Algeria's trade balance and examine the behavior of the selected macroeconomic indicators, Additionally, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model is employed to estimate both short-term dynamics and long-run equilibrium relationships between the variables.

The empirical findings reveal a significant negative relationship between the trade balance and each of the three variables (exchange rate, inflation, and GDP) in the long run, indicating that increases in these variables tend to deteriorate Algeria's trade balance, Moreover, the results highlight the crucial role of oil prices in shaping the trade balance position, as higher oil prices improve the balance through increased export revenues. These results underscore the structural fragility of the Algerian economy, its strong dependence on the hydrocarbon sector, limited export diversification, and the high import elasticity to macroeconomic fluctuations.

The study concludes by recommending the diversification of the productive base, the promotion of non-hydrocarbon exports, and the implementation of coordinated monetary and fiscal policies to control inflation and stabilize the exchange rate, Such measures are essential to improving Algeria's external balance and achieving sustainable economic growth.

Keywords: Trade Balance, Exchange Rate, Inflation, Gross Domestic Product (GDP), ARDL.

الفـــــهارس

فهرس المحتويات

شـــكر I

إهـــداء II

الملخص I

فهرس المحتويات IV

فهرس الجداول XI

فهرس الأشكال XII

المقدمة العامة ..... أ

1.تمهيد ..... أ

2. إشكالية الدراسة ..... ب

3. فرضيات ونموذج الدراسة ..... ج

4. أهمية الدراسة ..... د

5. أهداف الدراسة ..... ه

6. حدود الدراسة ..... ه

7. منهجية الدراسة ..... و

8. الدراسات السابقة ..... ز

9. صعوبات الدراسة ..... ك

10. خطة وهيكلة الدراسة ..... ك

الفصل الأول: الإطار النظري لكل من سعر الصرف والتضخم والناتج الإجمالي المحلي

تمهيد 2

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف 3

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف 3

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف ووظائفه والنظريات المفسرة له 9

المطلب الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف 22

المطلب الرابع: سوق الصرف الأجنبي 33
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتضخم 39
المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه 39
المطلب الثاني: معايير الكشف عن التضخم وطرق قياسه وآثاره 47
المطلب الثالث: سياسات الحد من التضخم 57
المبحث الثالث: الناتج الإجمالي المحلي 61
المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج الإجمالي المحلي. 62
المطلب الثاني: أهمية دراسة الناتج الإجمالي المحلي 66
المطلب الثالث: طرق حساب الناتج الإجمالي المحلي 67
الفصل الثاني: أثر كل من سعر الصرف والتضخم والناتج الإجمالي المحلي على الميزان التجاري
تمهيد.....73
المبحث الأول: مدخل نظري لميزان المدفوعات.....74
المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات 74
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات 76
المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات 83
المبحث الثاني: آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات وتوجهات التصحيح الحديثة 85
المطلب الأول: كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات 85
المطلب الثاني: التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات 91
المطلب الثالث: المناهج الحديثة في تصحيح ميزان المدفوعات 96
المبحث الثالث: الإطار النظري للميزان التجاري..... 102
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري..... 102
المطلب الثاني: أهمية الميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه 105
المبحث الرابع: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في ظل النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة ..109
المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري..... 109

المطلب الثاني: أثر التضخم على الميزان التجاري 116
المطلب الثالث: أثر نمو الناتج الإجمالي المحلي على الميزان التجاري..... 119
الفصل الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2023
تمهيد.....**124**
المبحث الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_ 2023.....125
المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري منذ عام 1990 إلى غاية 2000: 125
المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2001_ 2010 136
المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010_ 2023 146
المبحث الثاني: تحليل وضعية بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر: ...156
المطلب الاول: تحليل وضعية التضخم وأثرة على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_2023: 156
المطلب الثاني: تحليل وضعية سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_2023 158
المطلب الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وأثره على الميزان التجاري خلال الفترة 1990_2023 161
المبحث الثالث: قياس اثر سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي على الميزان التجاري في الجزائر1990_2023 163
المطلب الأول: الاجراءات المنهجية..... 164
المطلب الثاني: الاختبارات على السلاسل الزمنية (متغيرات الدراسة) 167
المبحث الرابع: القراءة الاقتصادية للتحليل القياسي للمتغيرات..... 173
المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة..... 173
المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة 175
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية..... 176

خلاصة الفصل 186
الخـــاتمة الـــعامة 187
قـــائمة المـــراجع 187
المـــــلاحـــق.....187

فهرس الجداول

جدول رقم 1: هيكل الحساب الجاري 77
جدول رقم 2: هيكل حساب رأس المال والتحويلات أحادية الجانب 80
جدول رقم 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة..... 174
جدول رقم 4: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية. 175
جدول رقم 5: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك..... 178
جدول رقم 6: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل 179
جدول رقم 7: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ..... 181

فهرس الأشكال

شكل رقم 1: نموذج الدراسة ..... د
شكل رقم 2: التضخم..... 45
شكل رقم 3: منحنى J..... 112
شكل رقم 4: منحنى يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 1990 إلى 2000 . 126
شكل رقم 5: منحنى الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 2000..... 130
شكل رقم 6: منحنى الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2000..... 131
شكل رقم 7: منحنى التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2000..... 133
شكل رقم 8: منحنى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2000 135
شكل رقم 9: منحنى يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010. ... 137
شكل رقم 10: منحنى الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010. 139
شكل رقم 11: منحنى الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010 141
شكل رقم 12: منحنى يبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010 142
شكل رقم 13: منحنى يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010..... 144
شكل رقم 14: منحنى يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2023... 146
شكل رقم 15: منحنى يبين توزيع الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية من 2011 إلى غاية 2023..... 148
شكل رقم 16: منحنى الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023 150
شكل رقم 17: منحنى التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2020..... 152
شكل رقم 18: منحنى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2020 154
شكل رقم 19: معدل التضخم السنوي الجزائري من عام 1990 إلى غاية 2023 156
شكل رقم 20: يوضح المنحنى البياني لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 1994 إلى غاية عام 2023 159
شكل رقم 21: يوضح الناتج الإجمالي المحلي الجزائري منذ عام 1990 إلى غاية عام 2023. 161
شكل رقم 22: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى 177
شكل رقم 23: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي..... 182

شكل رقم 24: اختبار Breusch – Pagan – Godfrey 183
شكل رقم 25: اختبار عدم تجانس التباين Arch 183
شكل رقم 26: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي 184
شكل رقم 27: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات للبواقي 185

المقـــدمة العـــامة

المقدمة العامة

1. تمهيد:

شهد العالم منذ بداية تسعينيات القرن العشرين تحولات اقتصادية كبرى ارتبطت بموجات العولمة، وتحرير التجارة، وتزايد انفتاح الاقتصادات الوطنية على الأسواق العالمية. فقد أضحى الأداء الاقتصادي للدول مرهونا ليس فقط بقدرتها على تحقيق النمو الداخلي، بل أيضا بمدى قدرتها على التكيف مع تقلبات الاقتصاد الدولي، بما يحمله من فرص ومخاطر، وفي هذا السياق برزت المؤشرات الكلية "كالتضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري " كأدوات رئيسية لفهم ديناميكيات الاقتصاد الكلي ورصد اتجاهاته.

يعد التضخم من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في توازنات الاقتصاد الكلي، إذ يعكس ارتفاعا عاما ومطردا في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، ويؤثر سلبا في القدرة الاستهلاكية للمواطنين، كما أن التضخم يشكل عامل ضغط على الميزان التجاري، إذ يزيد من تكلفة الواردات، ويضعف تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وفي المقابل يمكن أن يؤدي التحكم في معدلات التضخم إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال، بما ينعكس إيجابا على الصادرات والتوازن التجاري العام.

أما سعر الصرف، فيعتبر أحد الأدوات المحورية في السياسة الاقتصادية، نظرا لتأثيره المباشر في المبادلات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال، فتقلبات قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية تؤثر في كلفة الواردات وفي عائدات الصادرات على حد سواء، وعندما يتراجع سعر صرف الدينار الجزائري مثلا، ترتفع كلفة السلع المستوردة، بينما تتحسن القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية من حيث السعر، غير أن هذا الأثر يظل رهينا بقدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة من حيث التنويع والإنتاجية، ما يجعل سعر الصرف أحد المحددات الحساسة لتطور الميزان التجاري.

أما الناتج المحلي الإجمالي فهو المؤشر الأوسع لقياس الأداء الاقتصادي الكلي، إذ يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة معينة، ويعكس بذلك درجة النشاط الاقتصادي والإنتاجية الوطنية، ارتفاع الناتج المحلي عادة ما يرتبط بزيادة القدرة التصديرية وتراجع نسب العجز التجاري، في حين أن تباطؤ النمو الاقتصادي يحد من إمكانيات التصدير ويزيد من الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب الداخلي، لذا فإن تطور الناتج المحلي الإجمالي يعد محددا أساسيا لمسار الميزان التجاري وللقدرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني.

ويعد الميزان التجاري من أبرز هذه المؤشرات وأكثرها حساسية للتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إذ يمثل الانعكاس المباشـــر للتدفقات التجارية بين الدولة وباقي العالم، فهو يتأثر بمســـتويات الإنتاج الوطني، وبالسياسات النقدية والمالية، وبحركية الأسعار العالمية للسلع، وخاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية، ومن ثم فإن رصد تحولات الميزان التجاري وتحليل أبعاده لا يكتسي أهمية محلية فحسب، بل يرتبط أيضا بمكانة الدولة ضمن الاقتصاد العالمي.

أما في الحالة الجزائرية فإن المسار الاقتصادي منذ 1990 إلى غاية 2023 اتسم بجملة من الخصوصيات التي جعلت من دراسة الميزان التجاري وأثر العوامل الكلية عليه ضرورة أكاديمية وعملية في آن واحد، فقد واجه الاقتصاد الوطني خلال هذه العقود الثلاثة سلسلة من التحديات، بدءا من تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في التسعينيات، مرورا بفترات الانتعاش خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وصولا إلى الصدمات الأخيرة المرتبطة بالأزمات الصحية والجيوسياسية، والتي عمقت من هشاشة الوضع التجاري.

إلى جانب ذلك فإن التضخم وتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، وكذا مسار الناتج المحلي الإجمالي، شكلت جميعها عوامل متداخلة أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في رسم ملامح الميزان التجاري، فارتفاع التضخم يضعف القدرة الشرائية ويزيد من تكلفة الواردات، بينما يؤدي تراجع قيمة العملة المحلية إلى كلفة إضافية على الواردات من جهة، وفرص محتملة لتحفيز الصادرات من جهة أخرى، أما الناتج المحلي الإجمالي فيمثل المرآة التي تعكس الطاقة الإنتاجية الكلية، وبالتالي يؤثر في حجم المبادلات الخارجية.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية لمسار الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، مع التركيز على أثر التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في صياغة هذا المسار، ولا تقف هذه القراءة عند حدود الوصف الكمي، بل تمتد لتفسير الديناميكيات الاقتصادية الكامنة وراء الأرقام، واستجلاء الانعكاسات على التوازن التجاري والاستقرار الاقتصادي العام.

2. إشكالية الدراسة:

يشهد الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينيات إلى غاية 2023 تقلبات حادة في مؤشراته الكلية، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاعات متباينة في معدلات التضخم، وتدهور تدريجي في قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية، فضلا عن تقلبات ملحوظة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛ هذه التحولات تركت انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الميزان التجاري، باعتباره المرآة العاكسة لمكانة الاقتصاد الوطني في التجارة الدولية. ومن هنا برزت الإشكالية الجوهرية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها:

إلى أي مدى أثرت مؤشـــرات الاقتصـــاد الكلي على وضـــعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 – 2023؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف أثر التضخم على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 – 2023؟
- ما طبيعة الاثر بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 – 2023؟
- هل توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 – 2023؟

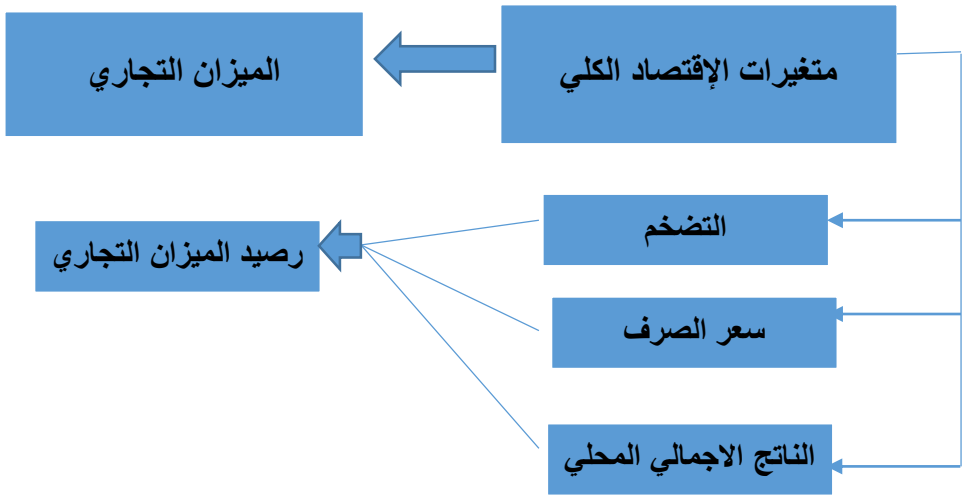
3. فرضيات ونموذج الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين التضخم والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2023)
- الفرضـية الثانية: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين سـعر الصـرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(1990–2023)
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2023)

والشكل الموالي رقم (1) يلخص أبعاد متغيرات الدراسة التي نريد اختبارها:

شكل رقم 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

يربط نموذج الدراسة الموضح في الشكل أعلاه بين متغيرات الاقتصاد الكلي بوصفها متغيرات مستقلة، ونمو الميزان التجاري بوصفه متغيرا تابعا، إذ يمثل المتغيرات المستقلة كل من معدل التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، بينما يمثل المتغير التابع رصيد الميزان التجاري.

4. أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة على المستوى النظري، من خلال إسهامها في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بموضوع الميزان التجاري الجزائري، إذ تعمل على ربطه بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وهي التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، كما تسمح هذه الدراسة بفهم أعمق لآليات تفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض في السياق الجزائري، وتفسير التقلبات التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ بداية التسعينيات؛ وبذلك فهي تقدم إضافة معرفية للبحوث الأكاديمية التي تتناول السياسات الاقتصادية الكلية، كما تساهم في سد فجوة معرفية مرتبطة بندرة الدراسات التي تدمج هذه المتغيرات الثلاثة في تحليل واحد يركز على أثرها المباشر في الميزان التجاري.

أما على المستوى التطبيقي، فتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها توفر أداة تحليلية عملية لصانعي القرار الاقتصادي في الجزائر، من خلال إبراز العلاقة بين التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي وبين توازن الميزان التجاري، ويسمح ذلك بتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق استقرار أكبر في التجارة الخارجية، خاصة

عبر وضع استراتيجيات للتحكم في التضخم، وتبني سياسات صرف أكثر مرونة، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي القائم على التنويع خارج قطاع المحروقات، كما تتيح نتائج هذه الدراسة الاستفادة منها في صياغة خطط وسياسات مستقبلية تهدف إلى تقليص العجز التجاري وتحقيق توازن أفضل في العلاقات الاقتصادية الدولية للجزائر.

5. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والتطبيقية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، مع إبراز أبرز مراحله والتقلبات التي شهدها.
- ✓ دراسة أثر التضخم على الميزان التجاري في الجزائر، وذلك من خلال تحليل مدى انعكاس ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم على الصادرات والواردات.
- ✓ توضيح تأثير سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وبيان كيفية ارتباط تغيرات أسعار الصرف بتنافسية السلع الوطنية في الأسواق الدولية.
- ✓ تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، من خلال دراسة دور النمو الاقتصادي في تعزيز الصادرات أو زيادة الواردات.
- ✓ اختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بوجود علاقات ذات دلالة معنوية بين كل من التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي وبين الميزان التجاري في الجزائر.
- ✓ تقديم مقترحات عملية من شأنها أن تساعد في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية، تهدف إلى تحسين أداء الميزان التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

6. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:**

تقتصر هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري، حيث يتم تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري والعوامل المؤثرة فيه؛ وهي التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك، فإن نتائجها تعكس خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية، ولا يمكن تعميمها بشكل كامل على اقتصادات أخرى ذات خصائص مختلفة.

- **الحدود الزمنية:**

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2023، وهي فترة زمنية طويلة نسبيا تتيح تتبع التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائر عبر أكثر من ثلاثة عقود، وقد تم اختيار هذه الفترة لاعتبارات علمية ومنهجية

متعددة، أهمها أنها تمثل مرحلة مفصلية في التاريخ الاقتصادي الجزائري، حيث شهدت بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على آليات السوق بعد مرحلة الاقتصاد الموجه، كما تخللتها تحولات جوهرية في بنية الاقتصاد الوطني نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وتداعيات الأزمات المالية الإقليمية والدولية، فضلا عن تأثيرات العولمة والتحول الرقمي على الأداء التجاري.

وتعد هذه الفترة مثالية لدراسة التغيرات التي مست المؤشرات الكلية مثل التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، وكيف انعكست على الميزان التجاري الجزائري، إذ تجمع بين مراحل مختلفة من النمو والانكماش، والاستقرار والتقلب، مما يوفّر قاعدة تحليلية غنية لاستخلاص الاتجاهات العامة وتفسير التفاعلات بين المتغيرات المدروسة.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج الكمي، وذلك باعتبار أن الجمع بينهما يتيح فهما أكثر دقة لواقع الميزان التجاري الجزائري والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023.

يعد المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية من خلال وصف تطورها التاريخي وتحليل مكوناتها واتجاهاتها، إذ يقوم على تجميع البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالميزان التجاري، والتضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، ثم تحليلها بهدف الكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط بينها وتفسير أسباب التغيرات التي شهدتها عبر الزمن.

أما المنهج الكمي، فقد تم توظيفه لمعالجة المعطيات الإحصائية باستخدام أدوات التحليل الكمي والنماذج الاقتصادية، بما يسمح بقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الكلية المدروسة وتقدير أثر كل منها على الميزان التجاري الجزائري. ويساهم هذا المنهج في تحويل البيانات الرقمية إلى مؤشرات علمية قابلة للتفسير والمقارنة، مما يعزز موضوعية النتائج ودقتها، ويمكن من استخلاص استنتاجات مبنية على أسس كمية إحصائية.

إن التكامل بين المنهجين الوصفي التحليلي والكمي مكن هذه الدراسة من الجمع بين الوصف الكيفي للظاهرة الاقتصادية والتحليل الكمي للعلاقات بين المتغيرات، بما يضمن فهما شاملاً لمسار الميزان التجاري الجزائري في ضوء التغيرات الاقتصادية الكلية التي شهدتها البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية.

وقد تم توظيف هذين المنهجين في جانبين رئيسيين:

- **الوصـــف:** يتم من خلال عرض البيانات الإحصـــائية والمالية من مصـــادرها الرسمية (الديوان الوطني للإحصـــائيات، بنك الجزائر، البنك الدولي)، وذلك لتوضـــيح مســـار تطور كل من الميزان التجاري والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.
- **التحليل:** يتم من خلال تفسير البيانات وربطها بالسياقين الاقتصادي الوطني والدولي، مع الوقوف على الأسـباب التي أدت إلى التغيرات المسـجلة في المؤشـرات المدروسـة، وبيان مدى انعكاسـها على أداء الميزان التجاري الجزائري. ويتم ذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصـــائية والنماذج القياســـية التي توفرها النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي القياسي، وذلك باستخدام برنامج EViews 10.

8. الدراسات السابقة:

قادتنا عملية البحث عن الدراسـات السـابقة، من كتب علمية وأبحاث ودوريات، إلى اسـتنتاج أن موضـوع المتغيرات الكبرى للاقتصاد الكلي يُعد مجالا خصبا لكثير من الدراسات والبحوث باللغة العربية والأجنبية، وانطلاقا من ضـرورة تحليل هذه الدراسـات في إطار موضـوعي محدد، تم اختيار الأبحاث التي ركزت على المتغيرات الكبرى للاقتصـاد الكلي، والمتمثلة في التضـخم، وسعر الصـرف، والناتج المحلي الإجمالي، أو تلك التي تناولت أثر أحد هذه المتغيرات فقط على الميزان التجاري. وبناء على ذلك، سـيتم التركيز على عرض وتحليل الدراسـات السـابقة التي تم الاستناد إليها في دراسة العلاقة النظرية والتحليلية والقياسية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والميزان التجاري.

8.1. الدراسات باللغة العربية:

– دراسـة نسـرين ميموني، فريد بن طالبي، (2021)، أثر تغيرات سـعر الصـرف وسـعر البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989–2018 – دراسة قياسية–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد14، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر.

حاول الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية تحليل وقياس أثر التغير في ســـعر الصـــرف الاسمي للدينار الجزائري وسعر البترول على الميزان التجاري خلال الفترة (1989–2018)، وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي(VAR) ، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وعدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل تشـملها، ومن خلال نتائج تحليل ضـعف الاسـتقرار وتحليل التباين، تم التوصـل إلى أن أسـعار البترول تلعب دورا هاما في تحديد تطورات الميزان التجاري على المدى القصير، بخلاف سعر الصرف الذي لا يؤثر بشكل جوهري في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن رصـيد الميزان التجاري غير خاضـع لتقلبات سـعر الصـرف، بل مرهون بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار البترول.

– دراسة: عبد الكريم المومن، (2020)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة 1990–2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد04، العدد02، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة من 1990 إلى 2017، مع توضيح المراحل المختلفة التي مر بها سعر الصرف في الجزائر، وقد تم قياس الأثر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري على المديين القصير والطويل، كما أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وثبات التباين لتسلسل الأخطاء، واستقرار المقدرات بمرور الوقت، وهو ما يفسر استقرار معادلة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

– دراسة: وفاء بومدين، محمد خميسي بن رجم، (2019)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري –دراسة قياسية 1990–2017–، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة من 1990 إلى 2017، مع إبراز المراحل المختلفة التي مر بها سعر الصرف في الجزائر، وقد تم قياس هذا الأثر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري على الأجلين القصير والطويل.

8.2. الدراسات باللغة الاجنبية:

– دراسة: Haffaci Samir, Zitouni Imane(2025), The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Trade Flows in Algeria: An Econometric Analysis Using the ARDL Model , Indonesian Journal of Social Science Research , Vol. 6 No. 1.

تبحث هذه الدراسة في تأثير تقلبات أسعار الصرف على تدفقات التجارة الخارجية للجزائر (الصادرات والواردات) خلال الفترة 1995-2023، وتستخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو الفارق الزمني الموزع (ARDL) لالتقاط كل من الديناميكيات قصيرة الأجل وعلاقات التوازن طويلة الأجل. تنبع أهمية هذا الموضوع من الأهمية المتزايدة لفهم كيفية تأثير تقلبات العملة على أداء التجارة في الاقتصاد الجزائري، لا سيما في ظل حالة عدم اليقين

الاقتصادي العالمي والصدمات النقدية المتكررة، واعتمدت الدراسة نهجا وصفيا تحليليا، يدمج النمذجة الاقتصادية القياسية لدراسة التفاعلات بين متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وهي سعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، تعد منهجية ARDL إطارا تجريبيا متينا، مما يمكن من تقدير كل من الاستجابات الفورية والتعديلات طويلة الأجل، كشفت الدراسة أن للناتج المحلي الإجمالي تأثيرا إيجابيا ودالا إحصائيا على تدفقات التجارة، مما يعزز الدور المحوري للنمو الاقتصادي في دعم نشاط التصدير والاستيراد. في المقابل، يؤثر التضخم سلبا على تنافسية الصادرات، مما يشير إلى ضرورة تحقيق استقرار نقدي منسق. يشير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى سرعة تعديل سريعة نسبيا، حيث تم تصحيح 63.65% من اختلالات التوازن قصيرة الأجل في الفترة اللاحقة.

- دراسة: ;Mouyad Alsamara; Karim Mimouni Karim Barkat; Diana Kayaly(2024) ; Can exchange rate policies and trade partners' income enhance the trade balance in Algeria? Evidence from the nonlinear ARDL mode ; International Journal of Emerging Markets ;19(5).

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة آثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر، والتحقق ما إذا كان يمثل أداة فعّالة لدعم وتحسين أداء التجارة، وذلك باستخدام أسلوب تقدير الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفارق الزمني الموزع (NARDL)، بالاعتماد على بيانات الجزائر خلال الفترة 1980-2018. كما تسلط الدراسة الضوء على دور الشركاء التجاريين ذوي الدخل المرتفع في تعزيز الميزان التجاري. وقد أكدت النتائج وجود نمط منحنى J في الجزائر، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تدهور الميزان التجاري على المدى القصير وتحسنه على المدى الطويل. كما بينت النتائج أن التأثير غير المتماثل لسعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري يختلف من حيث الاتجاه والحجم. وأخيرا، تشير النتائج إلى أن ارتفاع دخول الشركاء التجاريين يسهم في زيادة قيمة الميزان التجاري الجزائري.

– دراسة: Fatiha MOKHTARI(2018) ; ,Abdelouahab CHENIKHAR The Impact of the Change in the Exchange Rate of the US dollar on the Trade Balance: Algeria Case Study – Econometric ; Journal of Finance & Corporate Study Governance ;VOL2,NO2.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة من 1990 إلى 2016، وقد اعتمد الباحثان نموذجا قياسيا مناسبا لواقع الاقتصاد الجزائري. وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك بهدف التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وأظهر التحليل القياسي أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير سلبي على الميزان التجاري، إذ وُجدت علاقة عكسية بينهما، خلافا لما تنص عليه النظرية الاقتصادية. كما بيّن اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، في حين أظهرت نتائج اختبار سببية جرانجر غياب أي علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وأخيرًا، خلصت الدراسة إلى أن نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية أوضحت ضعف استجابة الميزان التجاري للصدمات الناتجة عن تقلبات سعر صرف العملة المحلية خلال فترة الدراسة.

8.3. ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة جوانب تجعلها إضافة نوعية في مجال تحليل أثر المتغيرات الكلية على الميزان التجاري في الجزائر، فهي أولا تتناول فترة زمنية طويلة نسبيا تمتد من سنة 1990 إلى 2023، ما يتيح لها تتبع التطورات الاقتصادية والتحولات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الجزائري عبر العقود الثلاثة الماضية، وثانيا بخلاف بعض الدراسات السابقة التي ركزت على علاقة متغير واحد فقط مثل سعر الصرف أو الناتج المحلي بالميزان التجاري، فإن هذه الدراسة تجمع بين ثلاثة متغيرات رئيسية " التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي "في تحليل شامل يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الفردية والمجتمعة بينها وبين الميزان التجاري.

كما تتميز الدراسة من الناحية المنهجية باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب التحليل القياسي التطبيقي باستخدام نموذج (ARDL)، وهو من النماذج الحديثة التي تسمح بدراسة الأثرين القصير والطويل الأمد بين المتغيرات. هذا الدمج بين التحليلين الوصفي والاقتصادي يمنح الدراسة قوة تفسيرية ومصداقية علمية أعلى مقارنةً بالدراسات التي اكتفت بالتحليل الوصفي فقط.

إضافة إلى ذلك فإن الدراسة تسهم في سد فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات القياسية التي تناولت الاقتصاد الجزائري باستخدام هذا النوع من النماذج المتقدمة، خاصة في سياق التحديات العالمية الراهنة المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف، كما تقدم نتائج وتوصيات عملية يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في تحسين سياسات التجارة الخارجية وتعزيز استقرار الميزان التجاري.

9. صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات أثناء مراحلها المختلفة، تمثلت أساسا في صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومتكاملة تغطي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2023، وذلك نتيجة تباين مصادر الإحصائيات الرسمية بين مختلف المؤسسات الوطنية والدولية، مما تطلب جهدا إضافيا في التحقق من دقة الأرقام ومقارنتها لضمان موثوقية النتائج القياسية، كما واجهت الدراسة صعوبة في توفر بعض السلاسل الزمنية بشكل متجانس بسبب التغيرات في طرق الاحتساب أو غياب بعض البيانات الخاصة بسنوات معينة، الأمر الذي فرض اللجوء إلى عمليات تقدير واستكمال للمعطيات الناقصة وفقا للمنهجيات الاقتصادية القياسية.

ومن بين الصعوبات أيضا القيود المنهجية المرتبطة بتطبيق نموذجARDL ، إذ يتطلب النموذج تحقق شروط الاستقرارية وتكامل المتغيرات من نفس الرتبة، مما استلزم اجراء اختبارات متكررة وتعديلات على النموذج لضمان ملاءمته الإحصائية، كما أن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، ولا سيما الأزمات النفطية وتبدلات السياسات النقدية، جعلت من الصعب تفسير بعض النتائج على نحو خطي ومستقر.

إضافة إلى ذلك، واجهت الباحثة صعوبة في الوصول إلى بعض الدراسات الأجنبية الحديثة ذات الصلة بالموضوع، نظرا لعدم إتاحتها بشكل مجاني أو لوجود حواجز لغوية تتطلب ترجمة دقيقة للمفاهيم الاقتصادية، كما تطلب إعداد الجانب التحليلي والقياسي وقتا وجهدا كبيرين في معالجة البيانات باستخدام البرمجيات الإحصائية وتحليل النتائج لضمان اتساقها مع الإطار النظري والمنهجي للدراسة.

10. خطة وهيكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة. وقد خصص الفصلان الأول والثاني لمعالجة الجانب النظري للموضوع، في حين تناول الفصل الثالث الجانب التحليلي والجانب القياسي، وذلك على النحو الآتي:

✓ تعالج المقدمة العامة الأفكار الأساسية للدراسة بشكل متسلسل حيث تتضمن ما يلي:

- تقديم الإشكالية التي تنطلق منها الدراسة.

- صياغة الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحتها.
- توضيح أهمية الدراسة وأهدافها.
- عرض المنهجية المتّبعة وحدود الدراسة.
- تحليل الدراسات السابقة وبيان ما تتميز به هذه الدراسة مقارنة بما سبقها من أبحاث.
- عرض الهيكلة العامة للدراسة وخطتها البحثية.
- الإشارة إلى صعوبات الدراسة التي واجهها الباحث.

✓ خصص الفصل الأول ليكون إطارا نظريا لكل من سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، بوصفها متغيرات أساسية تؤثر في أداء الميزان التجاري. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم والنظريات الاقتصادية المرتبطة بهذه المتغيرات، لفهم آليات تفاعلها داخل الاقتصاد الوطني.

يشمل المبحث الأول الأدبيات النظرية لسعر الصرف، من خلال عرض مفاهيمه الأساسية، وأنظمته ووظائفه، والنظريات المفسرة له، إلى جانب مخاطر تقلباته ومدخل إلى سوق الصرف الأجنبي.

أما المبحث الثاني، فيتناول موضوع التضخم من حيث المفهوم والأنواع، ومعايير الكشف عنه وطرق قياسه وآثاره الاقتصادية، إضافة إلى السياسات المتبعة للحد منه.

ويختص المبحث الثالث بدراسة الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تعريفه وأهميته كمؤشر شامل للنشاط الاقتصادي ودوره في تحليل النمو والتوازن الاقتصادي. وبذلك يشكل هذا الفصل الأساس النظري لفهم العلاقات بين هذه المتغيرات الثلاثة وأثرها في الميزان التجاري الجزائري.

✓ أما الفصل الثاني فخصص لتحليل أثر كل من سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري، من خلال تناول الجوانب النظرية والتطبيقية التي توضح طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات الاقتصادية، يبدأ الفصل بمبحث أول يمثل مدخلا نظريا لميزان المدفوعات، يعرض فيه مفهومه ومكوناته وأهميته في تقييم الوضع المالي الخارجي للدولة، أما المبحث الثاني فيتناول آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال استعراض طرق التصحيح التقليدية والتلقائية والمناهج الحديثة المعتمدة لتحقيق التوازن الاقتصادي، في حين يركز المبحث الثالث على دراسة الميزان التجاري من الناحية النظرية، متناولا مفهومه وأهميته والعوامل المؤثرة عليه، بوصفه أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات وأكثرها ارتباطا بالحركة الاقتصادية الكلية، ويختتم الفصل بمبحث مخصص لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة " سعر الصرف، التضخم، والناتج المحلي

الإجمالي" والميزان التجاري، حيث يتم تحليل أثر كل متغير على حدة في تحديد اتجاهات الميزان التجاري، تمهيدًا للانتقال إلى الدراسة القياسية في الفصل الموالي.

- ✓ أما الفصل الثالث يتناول الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يجمع بين التحليل الوصفي والقياس الاقتصادي لبحث أثر كل من سعر الصرف، التضخم، والناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، يبدأ الفصل بالمبحث الأول الذي يُعنى بالدراسة التحليلية، إذ يتم فيه استعراض تطور الميزان التجاري الجزائري ومتابعة التغيرات التي طرأت عليه، ثم تحليل تطور كل من التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، مع إبراز انعكاسات هذه المتغيرات على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول المدخل النظري لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من خلال تعريف المنهجية وبيان مراحل اختبار التكامل المشترك وفق هذا النموذج وأهميته في الدراسات الاقتصادية التي تجمع بين المديين القصير والطويل. ويخصص المبحث الثالث للجانب القياسي، حيث يتم توصيف النموذج وتحديد متغيراته، ثم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل عرض وتحليل النتائج الإحصائية المتحصل عليها من التقدير القياسي، بما يتيح تفسير العلاقات السببية والاتجاهات العامة التي تحكم تأثير المتغيرات الكلية على الميزان التجاري الجزائري.
- ✓ تشكل الخاتمة العامة خلاصة ما توصلنا إليه خلال كل مراحل البحث من المقدمة العامة حتى الفصل الثالث، فهي تتضمن :النتائج التي توصلت إليها الدراسة، اقتراحات الدراسة وآفاقها.

الفصل الأول: الإطار النظري لكل من سعر الصرف والتضخم والناتج الإجمالي المحلي

تمهيد:

تعد مؤشرات سعر الصرف، والتضخم، والناتج الإجمالي المحلي، والميزان التجاري من أبرز المفاهيم الأساسية في إطار تحليل الاقتصاد الكلي، لما لها من دور جوهري في تشخيص الحالة الاقتصادية للدول وتوجيه السياسات المالية والنقدية، يعبر سعر الصرف عن قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، ويعد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في الميزان التجاري من خلال تأثيره على كلفة الصادرات والواردات، في المقابل يشير التضخم إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وما ينتج عنه من تآكل للقوة الشرائية للعملة المحلية، وتغير في سلوك الإنفاق والاستهلاك، كما قد يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، أما الناتج الإجمالي المحلي فهو يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويستخدم كمؤشر مركزي لقياس النمو الاقتصادي وفعالية الأداء الكلي، ويعد الميزان التجاري، الذي يمثل الفارق بين قيمة الصادرات والواردات، مؤشرا أساسيا على كفاءة الاقتصاد في التعامل مع العالم الخارجي، ويتأثر بشكل مباشر بكل من سعر الصرف، معدلات التضخم، وحجم الناتج المحلي، مما يعكس طبيعة التفاعل بين هذه المتغيرات في تشكيل ملامح الاقتصاد الوطني..

وقد قسم هذا الفصل إلى :

- **لمبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم**
- **المبحث الثالث: الإطار النظري للناتج الإجمالي المحلي**

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

يعد سعر الصرف من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وعلاقته بالاقتصادات الخارجية، إذ يمثل الأداة الأساسية التي تربط بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي من خلال حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال. كما يعد متغيرا حيويا يؤثر في مختلف جوانب الأداء الاقتصادي، مثل الميزان التجاري، والتضخم، والنمو الاقتصادي. وقد اكتسب سعر الصرف أهمية متزايدة في الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التحولات التي عرفتها السياسة النقدية والمالية منذ بداية التسعينيات، مع تبني سياسة التحرير الاقتصادي والانتقال نحو اقتصاد السوق.

وعليه يسعى هذا المبحث إلى تناول الإطار النظري لسعر الصرف من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة به، واستعراض أنظمته ووظائفه والنظريات المفسرة له، إلى جانب التعرض لمخاطر تقلباته ومدخل إلى سوق الصرف الأجنبي، بما يمكن من فهم أعمق لدوره وتأثيره في النشاط الاقتصادي العام.

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

تواجه اختلافات العملات المتداولة بين الدول عقبات في تسوية المستحقات الناتجة عن التبادل الدولي للسلع والخدمات، فضلاً عن تحويل رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة، ونظرا لعدم وجود عملة عالمية مخصصة لهذا الغرض، ظهرت وسائل للمساعدة في تسوية هذه المستحقات، حيث يمكن التحويل بين أي عملة وطنية وأخرى باستخدام وسيط معروف بسعر الصرف.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

التعريف الأول: **"** هو السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية**"** (احمد فرحان المشهداني، 2016، صفحة 105)

التعريف الثاني: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الأجنبي". ومن منظور آخر يعرف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تُدفع ثمنًا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (فخري نعمة، 2011، صفحة 15)

التعريف الثالث: "ويُعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما مع عملات دول العالم الأخرى" (لحلو بوخاري، 2010، ص 120)

التعريف الرابع: **"**ثمن عملة دولة ما مقوم في شكل عملة دولة أخرى**"** (ماحي، 2023، صفحة 3)

التعريف الخامس: " يعرف سعر الصرف أيضا بسعر عملة ما مقابل عملة أخرى، أي نسبة مبادلة عملتين؛ حيث تُعدّ إحدى العملتين سلعة، بينما تمثل العملة الأخرى الثمن لها" (جعدي وبوشنب، 2022، ص 45)

بناء على ما تم ذكره، يمكن تعريف سعر الصرف بأنه القيمة التي يتم بموجبها تحويل وحدة من العملة الوطنية إلى وحدة من العملة الأجنبية، أو العكس، وذلك باستخدام إحدى الطريقتين: التسعير المباشر أو التسعير غير المباشر.

أولا: التسعير المباشر: يظهر عدد الوحدات من العملة المحلية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ثانيا: التسعير غير المباشر: يظهر عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

عموما يستخدم التسعير غير المباشر بشكل أكثر شيوعا في تسعير العملات، كما قد يتم اللجوء إلى أسعار الصرف التقاطعية لتحديد قيمة عملة ما مقابل عملة أخرى، وذلك باستخدام عملة ثالثة كوسيط في حال عدم توفر سعر صرف مباشر بين العملتين الأصليتين.

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف:

1. تعد أسعار الصرف عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي الخارجي للبلد، سواء كان ذلك في التجارة أو الاستثمار.
2. وتحتل أسعار الصرف مكانة مركزية في السياسة النقدية وتستخدم كأهداف ومؤشرات، وقد يساهم استخدام سعر الصرف كهدف مقابل العملات الأخرى في السيطرة على التضخم، وهو ما يتماشى مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
3. ويمكن استخدام أسعار الصرف كمؤشر للقدرة التنافسية للبلد، ومن ثم ميزان مدفوعاته، حيث إنها تمثل التكاليف والأسعار داخل البلد وخارجه.
4. عندما ترتفع قيمة العملة المحلية، ترتفع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير، بينما تنخفض أسعار السلع المستوردة، وعندما تنخفض قيمة العملة المحلية، يحدث العكس تزداد القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة. (لحلو بوخاري، 2010، صفحة 121)
5. بالتأكيد تؤثر تقلبات سعر الصرف على عدة جوانب من متغيرات الاقتصاد الكلي، وقد أولت النظريات الاقتصادية اهتماما كبيرا لدراستها وتحليل تأثيراتها. (ماحي، 2023، صفحة 5)

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف:

أولا: الوظيفة القياسية: تستخدم أسعار الصرف لقياس ومقارنة أسعار السلع في السوق المحلية بأسعار السلع في السوق الدولية.

ثانيا: وظيفة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي :تربط أسعار الصرف بين الأسعار المحلية والأجنبية وتعمل كوسيط بين الاقتصاد المحلي والعالمي من خلال وجودها في الأسواق الثلاثة التالية

ثالثا: أسواق السلع والخدمات: يؤدي انخفاض سعر صرف عملة أجنبية إلى انخفاض سعر السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية ويوفر ميزة تنافسية، مما يقلل من الميزة التنافسية لارتفاع أسعار السلع والخدمات المصدرة إلى دول أخرى.

رابعا: أسواق الأصول المالية: غالبا ما يختار المستثمرون بين الأصول المالية المحلية والأجنبية، حيث تكون درجة المخاطرة وحجم العائد وسعر الصرف هي العوامل المحددة.

خامسا: سوق العمل: يميل انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى خفض الأجور، مما يؤدي إلى هجرة العمال المهرة إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر بدوره على القوة الشرائية للعمال المحليين. (ماحي، 2023، صفحة 7)

سادسا: وظيفة توزيعية: يمكن استخدام أسعار الصرف لتوزيع التجارة الخارجية وإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والمحلي (بن زعمة، 2019، صفحة 11) في حالة انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية، يمكن أن يحدث انخفاض في صادرات البلد، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني. وعلى الصعيد المحلي، قد يؤدي ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية إلى جعل الصادرات أكثر جاذبية، مما يزيد من أرباح أصحاب المؤسسات المصدرة، ومن الجدير بالذكر أيضا أن ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية قد يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعمال بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات.

وعلى الجانب المقابل عندما يرتفع سعر صرف العملة المحلية، فقد تنخفض أرباح الشركات المصدرة، لكن يزداد القوة الشرائية للعمال، ومن ثم يمكن القول إن تغيرات سعر صرف العملة تؤثر على توزيع الدخل بين أصحاب الشركات والعمال، كما تؤثر أيضا في توزيع الدخل بين المصدرين والمستوردين.

سابعا: وظيفة تخصيص الموارد: تغير سعر الصرف يؤدي إلى تحويل الموارد بين القطاعات الانتاجية، حيث يتم توجيه الموارد إما للقطاعات القابلة للتصدير أو الغير قابلة للتصدير، استنادا إلى تغيرات في الربحية نتيجة لتلك التغيرات، في

حالة انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، يتم توجيه الموارد لإنتاج السلع غير القابلة للتصدير، نظرا لتقليل ربحية عمليات التصدير، بالمقابل في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية، يتم توجيه الموارد لإنتاج السلع القابلة للتصدير بسبب زيادة ربحيتها، مما يؤدي إلى زيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.(ماحي، 2023، صفحة 5)

الفرع الرابع: أشكال سعر الصرف:

في سوق صرف العملات الأجنبية، يتحدد سعر صرف أي عملة بقوى العرض والطلب على العملة. ويتزامن الطلب على الصادرات الجزائرية مع الطلب على الدينار الجزائري. وهذا يعني أيضًا وجود عرض للعملة الأجنبية ويمكن للسلطات النقدية التدخل لتحديد سعر الصرف المناسب لجميع العملات الأجنبية من أجل تحقيق أهدافها (صالح القريشي، 2008):

أولا: سعر الصرف الاسمي: ويعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر العملة الأجنبية من حيث العملة المحلية أو العكس، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف يتجاهل جانب القوة الشرائية للعملة. يتم تحديد سعر الصرف الاسمي من خلال العلاقة بين قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في وقت معين ونظام الصرف المتبع في بلد ما، يمكن تقسيم أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار الصرف الرسمية، وهي الأسعار المستخدمة في المعاملات الجارية الرسمية، وأسعار الصرف المستخدمة في الأسواق الموازية، وهذا يعني أنه يمكن أن يكون هناك عدة أسعار صرف اسمية لنفس العملة ونفس البلد في نفس الوقت، ولا يأخذ سعر الصرف الاسمي في الحسبان معدل التضخم لكل بلد، ونتيجة لإهمال هذا الأخير، نصل إلى أن سعر الصرف الإسمي لا يعكس واقع العملة ويعتبر غير موثوق به كمعيار لقياس القدرة التنافسية للبلد في السوق الخارجية. (دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (رسالة دكتوراه)، 2014، صفحة 09)

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي: "ان المؤشرات الحقيقية غالبا ما تعد كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف التوازنية او للقدرة التنافسية الدولية ويعرف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة" (جليل عبد الجسن الغالبي، 2011، صفحة 27) يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين، يتم قياس القوة الشرائية لعملة ما بمقلوب مستوى الأسعار في البلد، وبالتالي، يتم تحديد سعر الصرف الحقيقي الثنائي بين عملتي البلدين (j) و (i) بناء على هذا التعريف كما يلي:

$$R^{j}_{i.t} = S^{i}_{j} \times \frac{P_{j \times t}}{P_{i.t}}$$

حيث:

$R^{j}_{i.t}$: سعر الصرف الحقيقي

S^{i}_{j}: سعر الصرف الإسمي

$p_{j \times t}$ مؤشر الأسعار بالبلد j

$P_{i.t}$ مؤشر الأسعار بالبلد i

بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية عندما بدأ التضخم العالمي في التسارع، وكان الهدف منه قياس التغيرات في القوة الشرائية لعملة البلد مع مرور الوقت مع شركائه التجاريين، في ضل التغيرات النسبية في الأسعار.

غالبا ما يختار المحللون سعر الصرف الحقيقي لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد، وكلما زاد عدد وحدات السلع الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، انخفضت القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي والعكس صحيح. (تمار، 2017، صفحة 36)

ثالثا: سعر الصرف الفعلي (الفعال): سعر الصرف الفعلي هو مقياس لمقدار تغير سعر صرف عملة ما، في المتوسط، مقابل عدة عملات أخرى على مدى فترة من الزمن، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ويشير إلى مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما مقابل مجموعة أو سلة من العملات الأخرى. وتُستخدم مؤشرات مختلفة، مثل مؤشر لاسبيريس، لحساب سعر الصرف الفعلي .

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: وفي الواقع فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر صرف اسمي لأنه متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ولكي يكون هذا المقياس مؤشرا مناسبا للقدرة التنافسية الخارجية لبلد ما، يجب تعديل هذا السعر الاسمي لإزالة آثار التغيرات في الأسعار النسبية، وبعبارة أخرى فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلا بالفرق المرجح في الأسعار الأجنبية، وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^{n} w(i).e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^{n} w(i).f_p(i)$$

حيث:

r_e هي سعر الصرف الفعلي الحقيقي

n_e سعر الصرف الإسمي

f_p مستوى الأسعار في الدولة i

مستوى الأسعار المحلية d_p

$w + (i)$: وزن التجارة الخارجية الثنائية

ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي، فإن مصطلح سعر الصرف الفعال يعادل متعدد، ولكن وفقا لتعريفات مؤلفين آخرين، فإن مصطلح الفعال لا يعني متعدد، بل يعني أن الضرائب والإعانات التي تقدمها البلدان المعنية تؤخذ في الاعتبار عند حساب سعر الصرف المتعدد بسبب تأثيرها على المنافسة الدولية، ونظرا لأن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب وتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، بل هناك سعر صرف فعال للصادرات وسعر صرف فعال للواردات.

1. **سعر الصرف الفعلي للصادرات:** يتم قياس عدد وحدات العملة المحلية المحصلة من الصادرات المقدرة بالدولار والتي تعادل دولارا واحدا من العملة الأمريكية، ولكن يتم احتساب هذا الرقم بعد مراعاة الرسوم الجمركية والإعانات والضرائب ودعم الإنتاج المتعلق بالصادرات وغيرها من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر على أسعار الصادرات.
2. **سعر الصرف الفعلي للواردات:** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحدا من الواردات، على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات. (برنة، 2016، صفحة 6)

خامسا: سعر الصرف الفعلي الإسمي: هو عبارة عن المتوسط لعدة أسعار ثنائية، فهو يقيس مدى التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما تجاه شركائه التجاريين، ويكون ذلك استنادا على فترة أساس معينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{TCNE}=\sum_p z_p \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})0} \times 100$$

TCNE xسعر الصرف الفعلي الاسمي ؛ (z_p) :حصة الدولة (P)من إجمالي صادرات الدولة المعينة R مقومة بعملة هذا الأخير ؛ t (e^{pr}) ،(e^{pr})سعر صرف عملة البلد (P) بالعملة المحلية في سنتي المقارنة والأساس على التوالي.

سادسا: سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي يتناغم مع توازن الاقتصاد الكلي عبر التوازن المستدام في ميزان المدفوعات والنمو الطبيعي للاقتصاد، وبذلك يكون هذا السعر هو الذي يسود في بيئة اقتصادية مستقرة، حيث تؤثر الصدمات النقدية عادة على السعر الحقيقي للصرف وتبعده عن مستوى التوازن. ومن المهم بشكل واضح تحديد السعر الصرفي التوازني ودراسة وتفسير التغيرات التي تؤثر عليه.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف ووظائفه والنظريات المفسرة له:

بما أنه يجب معرفة سعر الصرف في البلد لسير التجارة الخارجية، فإن مسألة اختيار نظام سعر الصرف مسألة معقدة وتعتمد على الظروف الاقتصادية لضمان الاتساق بين سياسات سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن المستوردين واثقون من أن أسعار السلع المستوردة ستبقى دون تغيير في الأشهر المقبلة إذا طبقت بلدانهم نظام سعر الصرف الثابت والعكس صحيح إذا طبقت بلدانهم نظام سعر الصرف المرن، وبالتالي فإن أنظمة أسعار الصرف لها تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، حيث تسعى البلدان في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد إلى تطبيق أنظمة أسعار صرف مواتية لعملاتها، حيث تختار بعض الدول ربط عملاتها بعملة موثوقة والحفاظ على نظام سعر صرف ثابت، بينما تقوم دول أخرى بربط عملاتها بسلة من عملات الشركاء التجاريين أو المنافسين وتعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى (دوحة، 2014، صفحة 13).

الفرع الأول: أنظمة أسعار الصرف:

أولا: أسعار الصرف الثابتة:

"يسمى هذا النظام أيضا بالنظام الذهبي لسعر الصرف" (خميسي بن رجم، 2017، صفحة 22)وتعتمد فلسفة النظام على ربط العملات الوطنية بمرجع صرف أجنبي محدد (عادة ما يكون الذهب أو عملة رئيسية قابلة

للصـــرف مقابل الذهب، مثل الدولار الأمريكي) وتحديد قيمة ثابتة لكل عملة بحيث لا ينحرف ســـعرها عن المرجع الرئيسي الثابت إلا بقدر مقبول ويتطلب نظام سعر الصرف الثابت ما يلي:

1. قابلية التحويل الكاملة بين العملات المختلفة لتسهيل التسوية متعددة الأطراف.
2. إزالة القيود المفروضة على التجارة الدولية والنقد الأجنبي والمدفوعات من أجل ضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي وزيادة حجم التجارة الدولية، وقد شاع هذا النظام في ظل معيار الذهب وتم اعتماده مع بعض التعديلات في نظام بريتون وودز في إطار ما يسمى بنظام سعر الصرف القابل للتعديل الذي يستند إليه صندوق النقد الدولي، في ظل معيار الذهب، الذي ظهر في القرن التاسع عشر وانتشر على نطاق واسع منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، تم تحديد قيمة ثابتة للعملة، وكانت أسعار صرف العملات الوطنية تستند إلى معادلاتها من الذهب وتم الحفاظ على علاقة مستقرة، في عام 1944 من أجل تحقيق استقرار نظام سعر الصرف الثابت ومزايا نظام سعر الصرف المرن، أدخلت البلدان نظام سعر الصرف القابل للتعديل أي نظام سعر الصرف الثابت مع إمكانية تعديل سعر الصرف، وقد أتاحت اتفاقية بريتون وودز لبلدان التعدين تغيير قيمة عملاتها في حدود معينة، مع تجنب التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف لأغراض تنافسية كما حدث في عام 1930، ويستشهد أنصار أسعار الصرف الثابتة بعدة مزايا لهذا النظام، وهي أنه يشجع على التوسع في التجارة الدولية والاستثمار، ويضمن كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية عن طريق القضـــاء على مخاطر أســعار الصــرف المرتبطة بالمعاملات الدولية المختلفة، ويزيل القيود المفروضــة على التجارة وحركة عوامل الإنتاج بين البلدان المشاركة في النظام، مما يؤدي إلى زيادة التجارة وحركة أوسع لهذه العوامل، وهذا بدوره يزيد من قيمة التجارة (هيل عجمي الجنابي، 2014، صفحة 107) .

هذا النظام العديد من المزايا منها :

- وتتمثل مزايا أســعار الصــرف الثابتة في أنها تؤدي إلى تجارة أقوى وتدفقات اســتثمارية أكبر (خاصــة عندما تكون العملة الوطنية مرتبطة بعملة شــريك تجاري رئيســي). (ســلمان محمد البرواري و قادر سمايل، 2011، صــفحة 217)
- أنها توفر درجة من استقرار سعر الصرف على المستوى العالمي وتسمح بزيادة التجارة بين البلدان. (تمار، 2017)
- في هذه الحالة فإن أحد الجوانب الإيجابية لسعر الصرف الثابت هو أن واضعي سياسات الأجور والأسعار واثقون من أن التضخم لن يرتفع في المستقبل ويأخذون ذلك في الاعتبار عند وضع سياسة الأجور والأسعار (عبيدات، 2017، صفحة 86).

وتعرض نظام سعر الصرف الثابت لانتقادات عديدة منها:

- تشكل أسعار الصرف الثابتة قيدا على حرية إدارة السياسة الاقتصادية المحلية، حيث تعتمد السياسة الاقتصادية المحلية على حالة ميزان المدفوعات الخارجية. حيث يضـــطر البلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات إلى اللجوء إلى ســياســات نقدية ومالية انكماشــية للتعامل مع هذا العجز، وهو ما قد يتعارض مع تحقيق الأهداف الاقتصــادية المتمثلة في الحفاظ على النمو الاقتصــادي. غير أن صــندوق النقد الدولي قلل من عبء الســياســات الاقتصــادية المحلية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الخارجية من خلال التأكيد على نقطتين أســاســيتين عند معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.
- معالجة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات إما بالسماح لأسعار الصرف بالتحرك ضمن نطاق ضيق مسموح به حول سعر التوازن، أو باستخدام احتياطيات النقد الأجنبي التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء، أو بكليهما.
- معالجة الخلل الأســاســي في ميزان المدفوعات عن طريق تغيير في قيمة عملتها بنســبة تراكمية (10%) بعد إقناع صندوق النقد الدولي بفشل تدابير السياسة الاقتصادية المحلية في معالجة الخلل الأساسي في ميزان المدفوعات. ومع ذلك فإن التعديلات المتكررة في سعر الصرف قد تقوض ثقة التجار والمستثمرين في سعر الصرف السائد عند استخدامه كمقياس لاتخاذ القرار على هذا المستوى قد يؤدي ذلك إلى حالة من عدم اليقين في الاستثمار والتجارة الدولية، ويقوض الخبرة الدولية ويؤدي إلى ظهور مضـــاربات متقلبة، حيث تتســـبب عمليات بيع العملة من قِبل المضــاربين، ســواء للربح أو لتجنب الخســارة، في زيادة الضــغوط الهبوطية على قيمة العملة الوطنية، حتى في حالة انخفاض قيمتها (هيل عجمي الجنابي، 2014، صفحة 109).
- يتطلب هذا النظام احتياطيات كبيرة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية في مواجهة ضغوط السوق.
- عندما يحدث التضـــخم في بلد ما بعملة مرتبطة بعملة بلد اخر، ينتقل التضـــخم والصـــدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.
- عندما تكون عملة بلد معين مربوطة بعملة رئيسية، تتأثر تغيرات سعر الصرف بعوامل خارجية وليست داخلية ولا تتسـق مع السـياسـات التي يحددها وضـع ميزان المدفوعات ومتطلبات السـياسـة الاقتصـادية المحلية (عبدالحميد، 2023، صفحة 149).

ثانيا: أسعار الصرف المرنة:

هذه الأنظمة تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل وفقا لبعض المعايير، مثل المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، استنادا إلى هذه المعايير، تقوم السلطات النقدية بضبط أسعار الصرف (قدري، 2003، صفحة 116) في نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة، تختفي العلاقة المحددة بين العملات المختلفة التي تكون موجودة في نظام أسعار الصرف الثابت، بدلا من ذلك يتم تحديد سعر صرف كل عملة بناءً على قوى العرض والطلب في السوق، هذا يختلف عن قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف العملات وفقا لوزن كل منها من الذهب. (عفيفي حاتم، 2000، صفحة 179)

في نظام سعر الصرف المرن، يكون النظام عكس نظام سعر الصرف الثابت، حيث في هذا الأخير يطلب توظيف السياسات المحلية لتحقيق التوازن الخارجي، بينما في سعر الصرف المرن، يترك لصانعي السياسات حرية الاختيار من بين مجموعة متنوعة من السياسات المناسبة للاقتصاد المحلي، هذا يضع الضغط الأكبر على السلطات النقدية في ظل حرية الصرف، حيث يجب عليها ضبط حجم النقود بشكل يلبي متطلبات النشاط الاقتصادي دون أن تؤدي إلى التضخم،

1. مزايا سعر الصرف المرن:

ومن مزايا هذا النظام:

أ. التوازن الأوتوماتيكي في ميزان المدفوعات يعني أن أي اختلال في الميزان يتم التعامل معه تلقائيا من خلال تعديلات في أسعار الصرف، حيث يتم التحرك عبر آلية السوق العرض والطلب.

ب. يؤدي هذا إلى تقليل الحاجة للاحتياطات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي، مما يخفف من عبء البنك المركزي في هذا الصدد.

ج. وتتمثل مزايا هذا النظام في قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية وتخفيف تأثيرها، كما يزيد من فعالية السياسة النقدية التي تبقى تحت رقابة السلطات المالية.

د. أما عيوب نظام سعر الصرف المرن تشمل عدم استقرار معدلات التضخم وعدم استقرار التجارة الخارجية نتيجة لتقلبات في سعر الصرف، وعلى الرغم من ذلك تتميز أنظمة الصرف المرنة بقابليتها للتعديل استنادا إلى بعض

المعايير الاقتصادية مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وبناء على ذلك تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار الصرف. (تمار، 2017، صفحة 42)

2. أنواع سعر الصرف المرن

وتنقسم أسعار الصرف المرنة إلى:

أ. التعويم المدار: تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بانتظام، وذلك استنادا إلى وضعية ميزان المدفوعات، وعلى أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب.

ب. التعويم الحر: وفي هذا الوضع يسمح لقيمة العملة بالتغيير صعودا وهبوطا وفقا لقوى السوق، وذلك يسمح للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، ونتيجة لذلك يمكن للسلطات أن تنسق السياسات بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية، ويشجع هذا النظام على تكييف أسعار الصرف مع الوضع الاقتصادي الحالي بدلا من تكوين عائق (قدري، 2003، صفحة 116).

3. إجراءات ضبط سعر الصرف:

إن هذا النظام لا يعني أن السلطات النقدية لا تتدخل على الإطلاق، بل يمكن لها التدخل من أجل توجيه تحركات العملة في الاتجاه الذي يعتبر الأنسب والأكثر توافقا مع أهداف السياسة الاقتصادية، وتشمل هذه التدخلات إجراءات مثل "التعويم النظيف" و"التعويم غير النظيف"، حيث يمكن أن تستخدم السلطات النقدية هذه الإجراءات لضبط سعر الصرف بطريقة تخدم الاقتصاد الوطني.

أ. **التعويم النظيف:** هذا النوع من التعويم يتيح للسلطة النقدية ترك سعر الصرف ليتحدد بحرية، لكنها في الوقت ذاته تخصص أجزاء من الاحتياطيات النقدية والذهب (أموال موازنة الصرف) للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، سواء بالشراء أو البيع، بهدف حماية عملتها من التقلبات التي تنجم عن عمليات المضاربة.

ب. **التعويم غير النظيف:** تدخل السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عبر بيع العملة المحلية، بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها، وذلك لتحفيز الطلب العالمي على صادرات البلاد، كما تتدخل السلطة النقدية أيضا بشراء العملة المحلية، لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها، مما يمنع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج (عبدالحميد، 2023، صفحة 152).

ثالثا: الرقابة على الصرف

أجبر الكساد الكبير في فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة 1929-1933، العديد من البلدان على إدخال أنظمة مراقبة الصرف المباشرة، والتي بدأت في ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أمريكا اللاتينية للتعامل مع العجز في ميزان الاحتياطي، كان الخيار الثاني بعد انهيار معيار الذهب الدولي هو تحديد أسعار الصرف من خلال نظام مراقبة الصرف، وتتفق معظم المصادر على أن هذا النظام بدأ بعد الحرب العالمية الأولى، ويعتقد أن ألمانيا كانت أول دولة تطبقه في عام 1931. (تمار، 2017، صفحة 44) ،

ونظام مراقبة الصرف هو النظام الذي تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الأجنبي ولا تسمح فيه بتبديل عملتها بعملة أخرى، إلا وفق قواعد تنظيمية تضعها الدولة والسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، وينطبق الأمر نفسه على حرية الاستيراد والتصدير ومعاملات الصرف الأجنبي، لذا فإن أسعار الصرف المرنة التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب لا مجال لمناقشتها هنا، على النقيض من نظام الصرف الحر والمرن، يوجد في ظل نظام الصرف الثابت سعر صرف واحد، بينما في ظل نظام مراقبة الصرف توجد عادة عدة أسواق وبالتالي عدة أسعار صرف أجنبي، وذلك أساسا وفقا لمعايير مختلفة في مجال استخدام العملات الأجنبية، وتهدف أنظمة مراقبة الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة الوطنية أعلى من قيمتها الحقيقية.
2. حماية الصناعات المحلية من المنافسة من خلال عدم السماح للنقد الأجنبي بتمويل الواردات من السلع المماثلة أو بفرض أسعار صرف مرتفعة على العملة الأجنبية.
3. دعم برامج التنمية الاقتصادية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية وتقييد واردات السلع الكمالية، تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل .
4. توجيه رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى المجالات التي تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية ومتطلبات عملية التنمية .
5. السيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة لتحديد الأولويات في تخفيض استخدامات الصرف الأجنبي (عبدالحميد، 2023، صفحة 156)

رابعا: نظام سعر الصرف الوسيطي

هي عبارة عن مزيج بين النظامين (النظام الثابت والنظام المرن) فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، أي أن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار، ويرى أنصار هذا الرأي أن نظام الصرف الوسيط هو الأحسن أو بالأخرى يعتقدون ذلك كونه يتيح فرض أفضل لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية (طويطو، 2019، صفحة 107)

1. أنواع سعر الصرف الوسيطي:

- تتنوع أنظمة الصرف الوسطى بين الثبات والمرونة، حيث تتضمن الأنظمة الثابتة استمرارية في المناطق المثلى، بينما تتجه الأنظمة المرنة نحو التعويم بدون تدخل حكومي، وتشمل الربط القابل للتعديل والربط الزاحف.
- **ثابت لكن قابل للتعديل** رغم وجود نظام ثابت، يمكن للبنك المركزي التدخل إذا لزم الأمر، وعلى الرغم من تقييد هوامش التقلبات إلى حد محدد، فإنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو وجود ضغوط لا يمكن تحملها، كان الحد الأقصى لهوامش التقلبات في نظام بريتون وودز 1% على كلا جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، وقد شهد استخدام هذا النظام على نطاق واسع خلال الفترة ما بين عامي 1945 و 1972 (تمار، 2017، صفحة 43).

2. **سعر الصرف الزاحف** يتم تحديد سعر الصرف استنادا إلى قيمة العملة الحالية أو المتوقعة بالاعتماد على فارق التضخم، حيث تحدد السلطة النقدية هامشا أو نطاقا لتقلبات العملة، والتي يمكن أن تتحرك فيه انخفاضا وارتفاعا لتعويض تأثير التضخم، وتنظيم فروقات التضخم بشكل خاص عندما يكون معدل التضخم في البلاد أعلى بكثير من المتوسط في الدول الأخرى في هذه الحالة، يتم تنفيذ سلسلة من تخفيضات تدريجية في قيمة العملة المحلية، بهدف تجنب زيادة سريعة في قيمة الصرف الحقيقي التي قد لا تتناسب مع اقتصاد الدولة، ويمكن تعديل معدل هذا التخفيض لتصحيح أي عدم توازن في الحساب الجاري، عند وصول سعر الصرف إلى أدنى حد لانخفاض قيمة العملة المحلية، يلاحظ أن الدول التي تتبع هذا النظام قد تواجه مخاطر المضاربة على العملة، خصوصا في الأسواق الناشئة التي ترتبط بشكل كبير بأسواق المال العالمية.

أ. إيجابيات الأنظمة الوسيطة

- تساعد في الحفاظ على المرونة في سعر الصرف الذي يساهم بدوره في تعديل الأسعار .

- يتيح النظام الوسيط قدرًا من الاستقلالية في السياسة النقدية، ويساهم في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في معدلات التضخم المحلي.

ب. عيوب الأنظمة الوسيطة

- إذا قام البنك المركزي بالتدخل للحفاظ على سعر الصرف ضمن نطاق محدد، فإن هذا يعني أن النظام النقدي المعمول به يميل إلى أن يكون نظام صرف ثابت.
- لتحقيق تقارب سعر الصرف مع معدل الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني، يضطر البنك المركزي إلى توفير كميات من النقد الأجنبي، وهو ما يشبه ما يحدث في نظام الصرف الثابت.(عبدالحميد، 2023، صفحة 171)

الفرع الثاني: نظريات سعر الصرف

ظهرت العديد من النظريات التي توضح كيفية تحديد سعر صرف العملات بشكل يساعد في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سنتناول في هذا المبحث مختلف النظريات التي تفسر أسعار الصرف، وكذلك مختلف العوامل التي تؤثر على أسعار الصرف.

أولا: نظرية تعادل القوى الشرائية:

تنتمي هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (Gustav Cassel) وانتشرت في عشرينيات القرن العشرين، تستند نظرية تحديد سعر الصرف طويل الأجل على مبدأ أن سعر الصرف بين العملتين هو ببساطة نسبة المستوى العام للأسعار في كلا البلدين (تقي الحسني، 1999، صفحة 165)أو ما يمكن شراؤه بواسطة العملة داخل البلاد وخارجها (قدري، 2003، صفحة 118) هذه النظرية لها صيغ متعددة لعل أشهرها:

1. **الصيغة المطلقة:** تفيد بأن كل وحدة من العملة المحلية تسمح بالحصول على كمية من السلع والخدمات تقريبا مساوية للكمية التي يمكن الحصول عليها من الخارج بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بالمعادلة التالية:

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية.

$$E=\frac{P}{P^{\star}}$$

حيث تمثل:

(E)سعر الصرف العملة الوطنية.

(P) مستوى الأسعار المحلية.

$P^{\star}$ = مستوى الأسعار الأجنبية.

توضح المعادلة السابقة فكرة توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، بمعنى آخر فإن مستوى الأسعار المحلية يتساوى مع ناتج قيمة سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وبالمثل، يكون مستوى الأسعار الأجنبية على النحو التالي:

$$P=E.\ P^{\star}$$

2. **الصيغة النسبية** : تعتمد الصيغة على تحديد كيفية تغير سعر صرف التوازن بمرور الوقت ، حيث يرتبط سعر الصرف بالتغيرات النسبية في مؤشر السعر، ونتيجة لذلك فإن نظرية تعادل القوة الشرائية مناسبة على المدى الطويل لأنها تساعد على إعادة ضبط الزيادة النسبية في سعر الصرف والتغير النسبي في مؤشر السعر، تستخدم هذه الصيغة بسبب صعوبة تحقيق صيغة مطلقة ، إما بسبب القيود المفروضة على التجارة أو بسبب عدم كفاية المعلومات حول الأسعار في كلا البلدين، لذلك تعتبر هذه الصيغة أن سعر الصرف الاسمي يعتمد على السعر ، هذا عند استخدام بيانات حقيقية عن الأسعار العالمية ، يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$E=\frac{P}{P^{F}}$$

(E)سعر الصرف العملة الوطنية.

(P)الأسعار القياسية المحلية.

(P^{F}الأسعار القياسية العالمية.

3. الانتقادات الموجهة للنظرية:

واجهت النظرية عدة انتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:

- لا يعتمد تحديد السعر على السلع، فهو لا يتحدث فقط عن مقياس الجودة، ولكن أيضا عن دقة التسليم وخدمة ما بعد البيع.

- تجاهلت النظرية حركة رأس المال، وهو عامل مهم في تحديد سعر الصرف.
- تتجاهل النظرية تكلفة النقل والتأمين وتأثير التعريفات على السعر النهائي للبضائع.
- تضع في الاعتبار أن السعر هو السبب وأن سعر الصرف هو النتيجة، ولكن في الواقع يؤثر سعر الصرف أيضا على السعر (ماحي، 2023، صفحة 23).
- صعوبة تقدير الرقم القياسي للأسعار للفترة المقبلة وصعوبة اختيار سنة أساس لتحديد الرقم القياسي للأسعار.
- تتجاهل هذه النظرية العوامل الأخرى التي تؤثر على تحديد سعر الصرف، مثل تأثير الدخل وأسعار الفائدة والمضاربة، حيث أن مستويات الدخل هي أحد العوامل التي تؤثر على الواردات وبالتالي تؤثر على الطلب على العملات الأجنبية في السوق قصيرة الأجل.
- هذه النظرية ليست مهتمة بتأثير التغيرات في تفضيلات المستهلك وظهور البدائل على مستوى الأسعار في المنطقة، وبالتالي على حساب السعر، على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، إلا أنها لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف ولا تزال تهم الباحثين (برنة، 2016، صفحة 21).

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة:

1. تعريف النظرية:

تقوم نظرية تعادل معدلات الفائدة (Interest Rate Parity Theory) على فكرة أن الفروق في معدلات الفائدة بين دولتين تُعوض بالكامل بتغيرات متوقعة في أسعار الصرف، بحيث يصبح من الصعب على المستثمرين تحقيق عوائد إضافية من خلال الاستثمار في الخارج، فحين يستثمر الأفراد أو المؤسسات أموالهم في دول ذات معدلات فائدة أعلى من السوق المحلية، فإن هذا الفرق في العائد يتم تعويضه عبر حركة أسعار الصرف بين العملتين، مما يمنع فرص تحقيق أرباح مضمونة من فروق الفائدة الدولية.

2. الفرضيات الأساسية للنظرية:

ترتكز النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الوطنية والعالمية دون قيود.
- غياب تكاليف المعاملات والمخاطر السياسية أو الاقتصادية.
- تكامل الأسواق المالية وشفافية المعلومات.

- افتراض أن المستثمرين يتصرفون بعقلانية ويسعون إلى تحقيق أكبر عائد ممكن عند مستوى مخاطرة معين

3. الصيغة الرياضية للنظرية:

ويمكن تنفيذ هذه العمليات بالشكل التالي:

يستطيع المستثمرون توظيف أموالهم (M) في الأسواق المحلية لمدة قد تكون سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية التوظيف على .M(ID+1) ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، وفقا للنظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات أجنبية بسعر الصرف الآني، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE ، ثم إعادة بيعها لاحقا بشكل يمكن من الحصول مجددًا على المبلغ بالعملة المحلية. ويمكن التعبير عن هذه العملية رياضيا بالشكل التالي:

$$M(1+ID)=\frac{M}{CC}(1+IE)\times CT$$

حيث:

CC سعر الصرف الآني.

IE معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

CT سعر الصرف الآجل.

ID معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

المعادلة أعلاه تقود إلى:

$$\frac{CT}{CC}=\frac{1+ID}{1+IE}$$

نطرح الواحد من طرفي المعادلة:

$$\frac{CT-CC}{CC}=\frac{ID-IE}{1-IF}$$

اذا كانت قيمة IE صغيرة جدا تكتب المعادلة كالتالي:

$$\frac{CT-CC}{CC}=ID-IE$$

تساعد هذه النظرية على ربط الأسواق النقدية الوطنية بالأسواق العالمية (برنة، 2016، صفحة 21).واجهت نظرية تكافؤ أسعار الفائدة العديد من الانتقادات، بما في ذلك:

– قد تكون هناك عقبات أمام حركة رأس المال.

– تعتبر أسعار الفائدة عاملا مهما في تحديد سعر الصرف، ولكن هناك العديد من العوامل التي تمنع وتؤثر على تحديد سعر الصرف.

– لا يرتبط اتجاه رأس المال بأسعار الفائدة فحسب بل يرتبط أيضا بعوامل أخرى.

– تفترض النظرية أن هناك تدفقا كبيرا لرأس المال بين مختلف دول العالم، لكن تدفق رأس المال يخضع لشروط الإقراض (ماحي، 2023، الصفحات 24-25).

ثالثا: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف:

1. **نظرية الإنتاجية:** تستند هذه النظرية إلى حقيقة أن القيمة الخارجية لعملة البلد يتم تحديدها على أساس كفاية وقدرة معدات الإنتاج، والتي تشمل زيادة إنتاجية الفرد، ثم على أساس مستوى المعيشة، والذي يتضمن زيادة في الدخل والأسعار، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات، وهذا يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وانخفاض الطلب على العملة المحلية يعني انخفاض في قيمتها الخارجية، يحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة بسبب انخفاض الإنتاجية... سيؤدي انخفاض قيمة العملة، إذا استجابت معدات الإنتاج لها، إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة، وتحسين الميزان التجاري للدولة ، واتجاه تصاعدي في قيمة العملة في المستقبل، ولعل ما سبق يدل على أهمية اتجاه سعر الصرف في نفس اتجاه مستوى إنتاجية البلد من أجل تحقيق التوازن المطلوب لميزان المدفوعات الدولي. (تمار، 2017، صفحة 60)
2. **نظرية الأرصدة:** أساس هذه النظرية هو التغيرات في ميزان المدفوعات، إذا كان ميزان مدفوعات الدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات أكثر من قيمة الواردات، فهذا يشير إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، يؤدي إلى زيادة في القيمة الخارجية للعملة، ولكن إذا كان ميزان المدفوعات سالبا من قيمة الصادرات بمعنى قيمة الواردات، فهذا يشير إلى زيادة في المعروض من العملة الوطنية، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض في قيمتها الخارجية، عندما يصبح رصيد ميزان المدفوعات متوازنا، يدل ذلك عادة على توازن بين عرض العملة المحلية والطلب عليها، مما يؤدي إلى استقرار قيمتها الخارجية، تم تأكيد صحة هذا الافتراض خلال الحرب العالمية الثانية، حيث بقيت قيمة الـ مارك الألماني ثابتة على الرغم من زيادة كبيرة في العرض النقدي وسرعة تداوله وزيادة في معدل التضخم، هذا الاستقرار جاء نتيجة لتوازن الميزان التجاري لألمانيا، مما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات، وفقا لهذه النظرية يتم تحديد سعر صرف العملة المحلية بشكل رئيسي من خلال وضعية ميزان المدفوعات، حيث تؤثر العمليات الدائنة والمدينة

على تقلبات قيمة العملة، على سبيل المثال عندما يتجه ميزان المدفوعات نحو التحسن ويزيد من دائنية البلد بالنسبة للعالم، يميل سعر صرف العملة المحلية للارتفاع مقارنة بالعملات الأخرى، وعلى العكس عندما يواجه ميزان المدفوعات عجزا، فإن العملة المحلية يميل سعرها للانخفاض مقابل العملات الأخرى.

على الرغم من أن نظرية توازن ميزان المدفوعات توفر إطارا مفيدا لفهم العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، إلا أنها قد تغفل عن التدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة في تحديد سعر الصرف، فالحكومات يمكن أن تتدخل بطرق مختلفة، مثل تثبيت سعر الصرف، أو تنفيذ سياسات نقدية لتأثير سعر الصرف، أو التدخل في السوق لشراء أو بيع العملة المحلية، هذه التدخلات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على حركة سعر الصرف، وتجعلها أقل تنبؤا بناء على حالة ميزان المدفوعات وحدها (دوحة، 2014، الصفحات 39-40)

3. **النظرية الكمية**: يؤثر العرض النقدي المرتفع وسرعة تداوله في اقتصاد الدولة على تحديد سعر الصرف بسبب ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات، مما يجعل من المستحيل التنافس مع نظائر السلع والخدمات في البلدان المنافسة، بالنظر إلى أن الطلب في السوق العالمية آخذ في التناقص وأن الطلب على السكان الذين يشترون هذه السلع من الخارج آخذ في الازدياد، فإن هذا يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية، والعكس يحدث في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في المعروض النقدي تؤدي إلى التضخم المحلي، وهو السبب الرئيسي لعدم التوازن على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تحتاج إلى تغيير سعر الصرف بما يتماشى مع مستوى الأسعار السائد للاقتصاد. (بربري، 2010-، صفحة 51).

4. **نظرية كفاءة السوق**: في أوائل السبعينات، قدم الاقتصادي يوجين مفهوم السوق الكفء والذي يعرف بأنه السوق الكفء أو الفعال بأنه السوق الذي تعكس أسعاره درجة عالية من الفورية لكل المعلومات المتاحة، دون وجود تكلفة.

وتعني الكفاءة في أسواق الصرف أن توقعات الاقتصاديين بشأن القيم المستقبلية لأسعار الصرف تتضمنها الأسعار الحالية، يتميز السوق الكفء بتكاليف المعاملات المنخفضة والتغيرات العشوائية في أسعار الصرف.

وفقا لهذه النظرية يفترض أن جميع المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء كانت حالية أو سابقة، مثل الإعلانات المتعلقة بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم، وتشير نظرية كفاءة السوق إلى أن سعر الصرف الآجل يعكس بشكل شامل جميع المعلومات المتعلقة بتوقعات سعر الصرف.

خلاصة القول هي أن نظرية كفاءة السوق تمكننا من فهم سوق الصرف الحالي وتوقع سلوكه في المستقبل بدقة ودون تكاليف إضافية للمعاملات، توفر هذه النظرية أيضا معلومات مفيدة لعمليات الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات للدولة، حيث تساعد في تحديد اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية. (دوحة، 2014، صفحة 40)

المطلب الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

شهدت بيئة الأعمال الدولية تحولات جوهرية أعقاب انهيار نظام بريتون وودز، ما أدى إلى ارتفاع في تقلبات أسعار الصرف، فبالرجوع إلى الفترة الزمنية التي سبقت عام 1971، تاريخ التخلي عن أسعار الصرف الثابتة، نجد أن أسعار الصرف اتسمت بالاستقرار النسبي، مما أثر إيجابا على التبادلات النقدية العالمية، وهو ما يمثل العصر الذهبي للنظام النقدي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن هذه الديناميكية شهدت انقلابا جذريا بعد ذلك التاريخ، حيث زادت تقلبات أسعار الصرف بشكل كبير، وأصبحت هي السمة المميزة للعلاقات النقدية الدولية، وهكذا دخل النظام النقدي العالمي في حالة من الفوضى، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات والفاعلين الاقتصاديين الدوليين إلى البحث عن آليات متنوعة لحماية أنفسهم من مخاطر أسعار الصرف، واتخاذ تدابير للتحوط ضد هذه التقلبات الكبيرة التي تسببت في خسائر مالية كبيرة (بن عبد العزيز، 2019-2020، صفحة 57).

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتشكل تقلبات أسعار صرف العملات من خلال عدة عوامل رئيسية، وعلى رأسها الاختلاف في الطرق التي تحدد بها قيمة كل عملة، فضلا عن ذلك تؤثر الفروقات في الأوضاع الاقتصادية العامة، والسياسات النقدية والمالية المطبقة، تأثيرا بالغا هذه المجموعة من العوامل، مجتمعة ومتداخلة، تؤثر بشكل مباشر على تقلبات أسعار صرف العملات، يظهر هذا التأثير جليا في التعاملات اليومية بأسواق الصرف الأجنبي التي تعتمد على نظام "التعويم" أو "التعويم المدار"، في المقابل يتجلى تأثير السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية على العملات التي تتبع نظام "السعر

الثابت"، في المدى الطويل، وذلك عند إجراء تعديل على سعر الارتباط، أو إذا تغير نظام الارتباط بالكامل (يحياوي، 2018-2019، صفحة 15)، ومن ضمن العوامل التي تؤثر في سعر الصرف:

أولا: العوامل الاقتصادية

1. **كمية النقود:** إن سعر العملة يحدد بتأثير قوى السوق، أي العرض والطلب عليها، وعليه فإن الكميات المتداولة، سواء كانت معروضة أو مطلوبة، تؤثر في أسعار صرف العملات، الزيادة في كمية النقود مع ثبات العوامل الأخرى (مثل سرعة تداول النقود)، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وهو ما أكده الخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان، الذي أعاد إحياء نظرية كمية النقود التي وضعها فيشر (عبد الحسن الغالبي، 2011، صفحة 61)، حيث يرى فريدمان أن زيادة الإصدار النقدي وتضخم حجم النقود يؤديان إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يجعل السلع المحلية أقل قدرة على المنافسة، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات، وهذا بدوره يرفع الطلب على العملات الأجنبية ويقلل الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية و ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية (بن زعمة، 2019، صفحة 36).
2. **أسعار الفائدة:** إن تدفق رؤوس الأموال العالمية وعبورها بين الاقتصادات الدولية يكون من أجل البحث عن العائد، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية مقارنة بالدول الأخرى، يشجع هذا الوضع رؤوس الأموال على التوجه نحوه، ما يؤدي إلى زيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق، وبالتالي انخفاض سعر صرفها (عبد الحسن الغالبي، 2011، صفحة 65)
3. **معدلات التضخم** يلعب التضخم دورا محوريا في تقييم عملة أي دولة، مثلا إذا كان معدل التضخم في الجزائر أقل بالمقارنة مع دول العالم، فسيزيد هذا من الصادرات وتقل الواردات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع قيمة الدينار، وعليه يمكن اعتبار انخفاض التضخم عاملا مؤثرا في تحديد قيمة عملة أي دولة (بن زعمة، 2019، صفحة 37)
4. **ميزان المدفوعات:** تأثير توازن واختلال ميزان المدفوعات على سعر الصرف يعتبر من الأمور الأساسية، فهو يمثل صلة الوصل التي تظهر علاقة الدولة بالعالم الخارجي، عند وجود عجز في ميزان المدفوعات، يزداد طلب الدولة على العملات الأجنبية لتغطية هذا العجز، بينما يقل طلب الأجانب على عملتها المحلية، مما يؤدي إلى تدهور سعر صرف تلك العملة، وعلى العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات (بن عبد العزيز، 2019-2020، صفحة 20).

5. **الميزانية العامة للدولة:** تلعب ميزانية الدولة دورا هاما في التأثير على قيمة صرف العملات، تأثير الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على تقسيم هذا الإنفاق، زيادة الإنفاق على السلع القابلة للتجارة يرفع أسعارها مقارنة بالسلع غير القابلة للتجارة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، بالنسبة لتأثير زيادة استهلاك الحكومة للسلع غير القابلة للتجارة على سعر الصرف، يعتمد على عاملين وهما تأثير الدخل وتأثير الإحلال بالنسبة لتأثير الإحلال، فإن زيادة الطلب على السلع المحلية سيزيد سعرها، الأمر الذي سينعكس في ارتفاع قيمة العملة الوطنية الحقيقية أما بالنسبة لتأثير الدخل، فيظهر عبر تأثير زيادة الاستهلاك الحكومي على الدين العام الذي يمول هذا الاستهلاك، وبالتالي يتطلب ارتفاع الاقتراض الحكومي، رفع الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير القابلة للتجارة، وبالتالي انخفاض أسعارها، وعلى إثر ذلك تنخفض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، وبناء على ما تقدم فإن زيادة الاستهلاك الحكومي على السلع المحلية غير القابلة للتجارة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية بسبب تأثير الإحلال وإلى انخفاضه بحسب تأثير الدخل، يعتمد التأثير الصافي لزيادة الاستهلاك الحكومي على حجم كل من تأثير الإحلال وتأثير الدخل، أما بالنسبة للضرائب، فقد يكون لها استجابات مختلفة، إذا كان الهدف منها هو معالجة التضخم، فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن قد يكون لها تأثير معاكس إذا فرضت على رؤوس الأموال الواردة، حيث ستشكل قيودًا عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف (يحياوي، 2018-2019، الصفحات 19-20)

وبناء على ذلك إذا اتبعت الدولة سياسة انكماشية عبر خفض الإنفاق العام الحكومي، مما يقلل الطلب، ويؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات التضخم، فسينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الصرف (تمار، 2017، صفحة 46)

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية:

وهي تؤثر بشكل ملحوظ في تقلبات أسعار الصرف ومنها:

1. **النزاعات والحروب:** تؤثر الاضطرابات السياسية والنزاعات المختلفة بشكل كبير على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على الوضع الاقتصادي العام للدولة، تتأثر أغلب القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعة والتجارة الخارجية، مما يضع الاقتصاد في وضع صعب ويفقد الثقة بعملة البلد بسبب ارتفاع معدلات التضخم. (بن عبد العزيز، 2019-2020، صفحة 21)

2. **الشائعات والأخبار:** إن البيانات التي ترد إلى السوق حول أسعار العملات والوضع الاقتصادي والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العُملات، مثلما أن استجابة السوق لمعلومات محددة تتباين عن استجابتها لمعلومات أخرى، فالبيانات السيئة تؤثر في السوق بصورة أسرع من البيانات الحسنة، بالإضافة إلى ذلك فإن رد فعل المتداولين في السوق لنفس المعلومة قد لا يكون متوافقا، فكل متداول يحلل المعلومة من منظور ما ويتعامل معها بطريقة تختلف عن متداول آخر. (سعيد مطر، نوري موسى، و المومني، 2008، صفحة 48)

الفرع الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

شهدت التجارة الخارجية، وخصوصا في البلدان التي تمر بمرحلة نمو تطورا كبيرا، مما أدى إلى تقوية الروابط الاقتصادية على الصعيد الدولي، ونتيجة لذلك أصبحت اقتصادات هذه البلدان أكثر عرضة للتأثر بالمشاكل التي قد تنشأ بين شركائها التجاريين، هذه المشاكل في الغالب تتخذ شكل مخاطر مرتبطة بأسعار الصرف، والتي تنجم عن التغيرات في قيم العملات المستخدمة في التبادل التجاري والمالي، ولهذا تسعى أغلب الدول إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى توفير آليات للتحوط تحمي المتعاملين الاقتصاديين من هذه المخاطر (فتني، 2017، صفحة 277)..

أولا: تعريف خطر الصرف

يعرف خطر الصرف على أنه: "الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات أو أسعار صرف العملات الأجنبية، عوائد المؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية، " (آيت بارة و صاري، 2014، صفحة 243). تتعرض المؤسسة في إطار تعاملها مع الخارج، ولا سيما أثناء أنشطة التصدير والاستيراد، لمخاطر ناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات، وتتمثل هذه المخاطر في التقلبات التي تطرأ على أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ويمكن تعريف خطر الصرف أيضا على انه" ارتفاع مقابل قيمة مديونية أو انخفاض مقابل قيمة الحقوق أو الأصول، وبالتالي يترجم خطر الصرف عند تصفية العمليات المقومة بالعملات الصعبة" (فتني، 2017، صفحة 277)

ويعرف خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة تنشط على المستوى الدولي، بأنه الخطر المرتبط بأي معاملة تتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات المستخدمة في الفوترة مقارنة بالعملة الوطنية، وتزداد أهمية هذا الخطر عند وجود فترة فاصلة بين تاريخ إعداد الطلبية وتاريخ تسويتها النهائية، حيث تكون احتمالية التعرض لخسائر مالية أكبر.

تتعلق مخاطر صرف العملات، أو ما يعرف بتقلبات أسعار العملات، في المقام الأول بالعمليات التجارية التي تقيم بعملات أجنبية، كأعمال الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى عمليات الاقتراض بعملات أجنبية، وتواجه هذه

المخاطر الشركات العاملة على الصعيد الدولي، إذ تصبح هذه الشركات عرضة لتقلبات أسعار العملات حينما تهدد هذه التقلبات قيمة أصولها أو ديونها، وتأثير هذه المخاطر يزداد على الشركات التي تربطها علاقات تجارية ومالية مباشرة مع الأسواق الخارجية.

وبناء على ذلك يكمن خطر الصرف في الضرر الذي يمس الأداء المالي للشركات التي تربطها علاقات اقتصادية خارجية، وذلك بفعل التغيرات في أسعار صرف عملات تسعير أنشطتهم، لا يتولد خطر الصرف فور إتمام صفقة تجارية أو مالية مقومة بعملة أجنبية حيث يصبح الخطر حينها متحققا بالفعل بل يسبق ذلك، يبدأ الخطر على سبيل المثال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد منتج ما، أو عند التفاوض على اتفاقية قرض، وهو ما يشار إليه بخطر الصرف المتوقع أو المحتمل. (بوعتروس ع.، 1999، صفحة 111)

ثانيا: انواع مخاطر الصرف

في سياق التعامل بالعملات الأجنبية، تواجه المؤسسات عددا من المخاطر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ومن أبرز هذه المخاطر ما يلي:

1. **مخاطر الائتمان:** تنشأ هذه المخاطر من احتمال عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، ويمكن الحد من هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال مراقبة حجم الائتمان الممنوح للشركاء التجاريين، مع ضرورة التمييز بين الائتمان المخصص للمعاملات، وذلك المخصص لعمليات السوق النقدية .(قادري، 2014، صفحة 121)
2. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المتعلقة بإمكانية مواجهة المؤسسة صعوبات في توفير السيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات المالية، أي تلك المستحقة، تظهر هذه المخاطر عندما تعجز المؤسسة عن تسديد التزاماتها في مواعيدها المحددة، وبشكل مجد من حيث التكلفة، بعبارة أخرى تكمن هذه المخاطر في عدم قدرة المؤسسة على تدبير الأموال اللازمة بتكلفة معقولة. (بلعزوز، 2009-2010، صفحة 334).
3. **المخاطر المالية** تنتج هذه المخاطر بسبب التقلبات التي يطرأ على سعر الصرف والتي تؤثر على مختلف المعاملات المستقبلية، تتشكل مثل هذه المخاطر إزاء التغيرات المفاجئة في قيمة العملة وتكون حادة في بعض الأحيان وتعد من أكثر المخاطر وضوحا وفي ظل نظام تعويم أسعار الصرف تتسم هذه التقلبات بالتكرار المستمر . (دوحة،2015، صفحة 50)

4. **المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المباشرة في الخارج** :ينشأ هذا النوع من المخاطر عند قيام الفروع الأجنبية بتحويل مبالغ الصفقات إلى الشركة الأم، حيث يتطلب ذلك استخدام سعر الصرف لتحويل حسابات هذه الفروع، المقيدة بعملات البلدان التي تعمل بها، إلى العملة المحلية الخاصة بالشركة الأم.
5. **مخاطر التنافسية:** هذه المخاطر تؤثر على قدرة منتجاتها على المنافسة بسبب التغيرات في سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنافسية. يمكن لهذه المخاطر أن تتسبب في ارتفاع أو انخفاض أسعار منتجات الشركة بالنسبة للعملاء الأجانب، هذا بدوره يؤثر على صادرات الشركة وارداتها (مزياني، 2016، صفحة 85).

ثالثا: أهمية إدارة مخاطر الصرف

تعد الأسباب التالية من أبرز الدوافع التي تبرز أهمية تسيير أو إدارة مخاطر سعر الصرف:

1. يجب التركيز على قضايا سعر الصرف، وما يرتبط بها من مخاطر من أجل الوصول إلى تكامل دول العالم الثالث ضمن النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية)، وذلك ضمن إصلاحات اقتصادية شاملة والعمل في محيط اقتصادي دولي يعتمد بشكل خاص على الآليات النقدية، ويحتكم لقانون السوق في جميع القطاعات.
2. شهدت الساحة التجارية الدولية تحولات جذرية، تجلت في ظهور قوى فاعلة جديدة، تحديدا من دول جنوب شرق آسيا والصين، هذا التغير في المشهد أدى إلى تغييرات في تدفقات الاستثمار، وزيادة كبيرة في حجم التداولات المالية وبالتالي ارتفاع تقلبات أسعار الصرف وزيادة المخاطر.
3. إن زيادة كثافة التدفقات المالية والنقدية الضرورية لتلبية احتياجات التجارة والاستثمار في الدول النامية، يستوجب ضرورة تبني استراتيجية حديثة لإدارة مخاطر أسعار الصرف.
4. لا يقتصر تأثيرات تقلبات سعر الصرف على الوضعية المالية للمؤسسة ذات النشاط الدولي فحسب، بل يمكن أن تمتد لتطال التنمية الاقتصادية في الدول.
5. تنعكس آثار هذه التقلبات على مختلف وظائف المؤسسة الدولية، مثل التخطيط، التموين، الإنتاج، التسويق، التمويل...، مما قد يدفع بعض المؤسسات إلى الانخراط في أنشطة المضاربة كوسيلة للتعامل مع هذه التغيرات.
6. يرتبط مدى تحكم المؤسسات في خطر سعر الصرف والقدرة على إدارته بفاعليه بتحسن القدرة التنافسية، حيث أن مخاطر سعر الصرف تعتبر من أهم العوامل التي تحدد أسعار التكلفة وهذا فيما يخص دول العالم الثالث او الدول النامية التي تعتمد في معظم عملياتها الإنتاجية على المواد الأولية أو الوسيطة المستوردة. (بوعتروس ع.، الصفحات 3-4)

7. فيما يتعلق بالتكاليف نجد أن الإجراءات والترتيبات الإدارية، أو المركزية، المتخذة بهدف الوقاية من مخاطر الصرف، غالبا ما تكون مكلفة للغاية، يعزى ذلك إلى الاعتقاد الخاطئ السائد بأن البنوك المركزية والحكومات، إذا ما أرادت فلديها القدرة على التحكم في أسعار الصرف. (كيفاني و بالحرش، 2020، صفحة 170)

يتضح مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية أصبحت مسألة في غاية الأهمية، خاصة بالنسبة للمؤسسات العاملة في الدول النامية، أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد الحر، إذ تتزايد حدة مخاطر تقلبات أسعار الصرف في الأنظمة التي تعتمد على سعر صرف مرن، حيث تشهد الأسعار تغيرات مستمرة ومتقلبة، ولذلك ينبغي على المؤسسات والبنوك أن تولي هذه المخاطر اهتماما خاصا، وعلى الرغم من التعقيد المتزايد في عملية إدارتها، فإن الحد من هذه المخاطر يظل ممكنا، شريطة أن تدار بعناية ودقة، من خلال استخدام الأدوات والتقنيات الملائمة، بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية ونوعية التعاملات الخاصة بكل بلد.

الفرع الثالث: تقنيات إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف

نعني بالتقنيات سلسلة العمليات والتدابير التي تعتمدها المنشأة لتخفيف أو تجنب التعرض لمخاطر سعر الصرف، وذلك عبر تقليل حجم الديون المقومة بالعملات الأجنبية، أو التأثير على فترات السداد، أو غيرها من الإجراءات البديلة، وفي هذا السياق يمكننا تقسيم هذه التقنيات إلى مجموعتين للتغطية من تقلبات أسعار الصرف، المجموعة الأولى هي تقنيات داخلية، بينما المجموعة الثانية هي تقنيات خارجية.

أولا: التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر الصرف

عند استيراد مؤسسة ما على سبيل المثال سلع أو مواد خام مقومة بعملات أجنبية، يظهر خطر سعر الصرف بين تاريخ الفاتورة وتاريخ الدفع، فإذا كانت هذه السلع المستوردة جزءا من إنتاج سلع نهائية للتصدير، فإن سوء إدارة هذا الخطر يؤثر على زيادة تكلفة الإنتاج، مما يضعف القدرة التنافسية، في مواجهة هذا السيناريو يمكن للمؤسسة اختيار إحدى الأدوات الداخلية التالية: (فتني، 2017، صفحة 279)

1. **التأثير على الآجال:**

تشير "الآجال" إلى الفترة الزمنية المحددة لتحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات المالية بين الأطراف الاقتصادية المتعاملة في إطار العلاقات الدولية. (قادري، 2014، صفحة 123). وهنا نميز الإجراءات التالية:

أ. تسـييير أجال العملة: تقوم هذه التقنية على تأخير أو تقديم تواريخ الفوترة بهدف الاسـتفادة من التغيرات الإيجابية المتوقعة في أسعار الصرف لصالح المؤسسة. ومع ذلك، فإن هذا الإجراء لا يخلو من بعض السلبيات، التي ترتبط أساسا بمدى دقة التوقعات المتعلقة بسعر صرف العملات المعنية، بالإضافة إلى قدرة المؤسسة التفاوضية في الحفاظ على علاقاتها مع شركائها التجاريين.

ب. منح الخصم بهدف الدفع المسبق: يمكن للمصدر أن يحدّ من مخاطر سعر الصرف من خلال تقديم خصم للزبون مقابل دفع المستحقات قبل موعد الاستحقاق، خاصة في حال توقعه بحدوث تغير كبير في سعر صرف عملة الفوترة خلال فترة قصيرة. (مزياني، 2016، صفحة 91)، عادة ما يكون مبلغ الخصم الممنوح متناسبا مع تكلفة تغطية مخاطر الصرف التي كان سيتحملها المصدر، وتكمن النتيجة في تجنب هذه المخاطر، إلى جانب تعزيز السيولة لدى المؤسسة المصدرة، مما يغنيها عن اللجوء إلى الاقتراض، ومن جهة أخرى، يمكن للمصدر استثمار المبلغ المحصل في السـوق بهدف تحقيق عائد يساعد على تعويض تكلفة الخصـم أو على الأقل التخفيف منها. (بوعتروس ع.، صفحة 5)

2. تقنية المقاصة:

تعتمد هذه التقنية من قبل الشركات التابعة لنفس المجموعة والتي تتعامل فيما بينها، حيث تجرى عملية مقاصة بين المستحقات والمطلوبات المتبادلة، ويحتفظ في السجلات بمركز مكشوف بالنقد الأجنبي، ويتم تسوية الرصيد الصافي لصـالح أحد الأطراف، ومن بين النتائج الإيجابية لهذه المقاصـة، تقليص حجم المبالغ المحولة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف المرتبطة بالعمولات المصرفية، بالإضافة إلى تجنّب الحاجة إلى اللجوء لعمليات التحوط من مخاطر الصرف، غير أن فعالية هذه التقنية قد تتأثر بالتشريعات في بعض الدول التي لا تسمح بمثل هذه التحويلات، مما يشكل عائقًا أمام تطبيقها.

3. تقنية المطابقة:

تختلف المطابقة عن المقاصة من حيث نطاق الاستخدام، إذ تستخدم المقاصة في حال وجود تدفقات نقدية بين وحدات اقتصـادية تنتمي إلى نفس المجموعة، بينما تسـتخدم المطابقة بين تلك الوحدات أو بينها وبين أطراف خارجية، ويراعى فيها توافق التدفقات النقدية من حيث توقيت السداد ونوع العملة (قادري، 2014، صفحة 123)

4. مراكز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة:

يتم إدارة خطر الصـــرف في عدد من التجمعات العالمية أو مراكز الأعمال عن طريق مركز لإعادة الفوترة حيث إن هذه العملية الهدف منها ليس مقاصـة للتدفقات إنما تهدف بجمع مختلف المسـتحقات التي تخص عمليات الاسـتيراد سـواء كان ذلك خارج المجموعة أو داخلها، أو قد تهدف إلى جمع الأموال المقبوضـة التي تترتب عن عمليات التصـدير التي تتم بين أعضـاء نفس التجمع، إن هذا النوع من المراكز له أهميه كبيره وذلك نظرا إلى الإعفاءات الضـريبية التي قد يمتاز بها وهذا راجع إلى موقعه الجغرافي، ويتميز هذا المركز بقوه تفوضيه نظرا لأنه المركز الوحيد الذي يتعامل مع البنوك.

5. **اختيار عملة الفوترة:**

من أجل تجنب مخاطر الصـرف قد تقوم بعض المؤسـسـات باختيار سـداد الفواتير بالعملة الوطنية، لأنها تعتبر عمله مرجعيه بالنسبة للبلد إلا أن هذا في اغلب الأحيان غير ممكن وهذا راجع مصـالح بين كل من المستورد والمصـدر، حيث أن المستورد قد يرتئي استعمال عمله المنخفضـة بينما يرى المصـدر العملة التي تتميز باستقرار في قيمتها، غير أن معظم المؤسسـات الموجودة في الدول النامية في معظم الأحيان تكون مجبره على التعامل بعملات دوليه تفرض عليها قد تكون وارو أو دولار. (مزياني، 2016، صفحة 93)

6. التقنيات الخارجية لإدارة مخاطر الصرف:

الفرضـية التي يعتمدها هذا الأسـلوب هو وجود عدد من الأسـواق، تقوم بتوفير منتجات ماليه تسـتخدم من أجل التحوط من مخاطر أسعار الصرف:

أ. **التسبيقات بالعملة الأجنبية:** تعد التسبيقات الممنوحة بالعملة الأجنبية من طرف البنوك إحدى وسائل تمويل فترة السـداد التي يستفيد منها المستوردون، وتمتاز هذه الطريقة بعدة خصـائص، حيث تستعملها المؤسـسـات المصـدرة لتفادي خطر الصرف، إذ تقوم المؤسسة بمجرد إبرام العقد التجاري بتقديم طلب إلى البنك للحصول على تسبيق، فتحصـل عليه بالعملة الأجنبية فتقوم المؤسـسـة ببيع هذا التسبيق في أسواق الصـرف الحاضـر وتستغل المبلغ الذي تحصـلت عليه في خزينتها بعمله البلد المحلية، عندما يصـل أجل التسـديد تسـتخدم المبلغ الذي تم قبضـه من الصادرات لإعادة التسبيق إلى البنك، مما يجعل سعر الصرف الحاضر المقيد في فتره الاستحقاق غير مضر للمؤسسة وكذلك لن يؤثر على قيمه المبلغ الذي تم تحصيله بالعملة المحلية (زيات، 2017، صفحة 65)

ب. **تأمين الصـرف:** تقترح العديد من شـركات التامين عقودا للحماية ضـد مخاطر الصـرف، فنجد شـركات مثل الشـركة الفرنسـية لتامين التجارة الخارجية حيث تسـير هذه العقود من طرف الشـركة لحسـاب الدولة الفرنسـية،

والهدف منها هو ضمان سعر صرف كل من عمليات التصدير والاستيراد وهذا مقابل قيمه ثابتة نسبه لمبلغ العملية التي يتم تغطيتها.

ج. **التحوط في سوق الصرف الأجل:** يعتبر العقد الآجل عقدا أو اتفاقية لبيع سلعة ما في المستقبل، ويقوم هذا النوع من العقود على موافقة أحد الطرفين على الشـــراء بســـعر محدد في تاريخ لاحق، مقابل موافقة الطرف الآخر على البيع وفق الشروط نفسها، وغالبا ما يتم استلام السلعة فعلا في تاريخ التنفيذ، مما قد يعرّض أحد الطرفين لمخاطر ائتمانية مرتفعة، ناتجة عن عدم اســـتطاعة احد الطرفين على تنفيذ العقد، بالأخص عندما تحدث تغيرات جليه في ســـعر الســـلعة عند اقتراب موعد الاســـتحقاق، وغالبا ما يتم التعامل بالعقود الآجلة في أســـواق غير منظمه أو الأسواق الموازية (فالي، 2023)

ثانيا: أدوات التغطية الحديثة لمخاطر سعر الصرف:

أدى تطور الكبير في التعاملات المالية الدولية إلى ظهور مخاطر متنوعة ومعقده، لدرجه أن أدوات التغطية التقليدية لم تعد باستطاعتها مسايره الشركات ذات النشاط الدولي لإيجاد تقنيات وأساليب تستجيب لهذه التطورات، وهذا ما جعل المهندسين الماليين يبتكرون أدوات جديدة لتغطيه المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف، ومن هذه الأدوات ما يلي:

1. **عقود المبادلة:** عرف عقود المبادلة بأنها عقد التزام ينص على تبادل نوع محدد من التدفقات المالية أو أصـــل من الأصول مقابل تدفق، أو أصل آخر وهذا في إطار شروط يتم الاتفاق عليها عند التعاقد، حيث تعتبر عقود المبادلة غير قياسيه يتم صياغتها وفقا لرغبه العميل سواء من حيث حجم التبادل أو القيمة الافتراضية أيضا مده المبادلة (فالي، 2023، صفحة 462)
2. **العقود المستقبلية:** تختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في أن العقود المستقبلية يتم التعامل بها في أسواق المنظمة أما العقود الآجلة فيتم تداولها في الأسواق الموازية، إن العقود المستقبلية على العملات هي في الأصل عقود أجله يلتزم فيها الطرفان بشراء أو بيع عدد محدد من العملات بسعر الصرف وأجل يتم تحديدهما مسبقا، مما يميز العقود المستقبلية أيضا أن المبالغ تكون موحده، ويتم التسعير مقارنه بالدولار (صلوح، 2015، صفحة 46)، توفر هذه العملية تغطيه قصيرة للعون الاقتصادي الذي يمتلك مركزا قصيرا على النقد، بناء على ما سبق فان المستورد يضطر إلى الدفع بالعملة الأجنبية فيصبح معرضا لخطر ارتفاع هذه العملة، ومن جهة أخرى قد يسمح بيع العقد المستقبل باتخاذ مركز قصير على تلك العملة فتكون هذه العملية بمثابة تحوط ضد مركز طويل بالعملة في

حاله أن المصدر الذي يجب أن يحصل على السداد بعمله ما ويخاف انخفاض سعر هذه العملة في الأسواق، من هنا فان التغطية بواسطة العقود المستقبلية مشابهه لتلك المتعلقة بالعقود الآجلة إلا أن هناك اختلافات رئيسيه بين هذين النوعين من العقود :

- العقود المستقبلية يتم تداولها في أسواق منظمه وهذا ما يجعلها أكثر سيوله من العقود الآجلة، تتميز هذه العقود بالنمطية من ناحية الكميات والآجال التي يتم فيها التسليم حيث تكون محدده من طرف البورصات التي يتم معالجتها فيها، ومن هنا تصبح أكثر صعوبة في تلبيه احتياجات المؤسسة.
- يتم تسويه مختلف الأرباح أو الخسائر المسجلة من طرف المراكز على العقود المستقبلية للمتعاملين سواء البائع أو المشتري يوميا، ليس كما هو الحال بالنسبة للعقود الآجلة التي يتم لتاريخ الاستحقاق كمثال إذا اشترت المؤسسة عقدا مستقبليا للنفط وبدأت أسعاره في الانخفاض، كان لزاما على المراكز دفع الرصيد اليومي للبائع، وبذلك تُعدّ العقود المستقبلية عقودًا تُحدّد قيمتها يوميًا وفقًا للتقلبات السعرية في السوق، ما يجعل أسعارها قابلة للتغيّر المستمر حتى تاريخ التنفيذ.
- إن شراء أو بيع عقد مستقبلي يلزم الأطراف دفع نسبه مئوية من القيمة الكلية للعقد بما يتوافق مع الهامش لتفادي أي خطر للعجز.

في إطار العقود المستقبلية يجري التسليم في غرفه مقاصة أين تتم تسويه الصفقات وتنفيذ العقود، أما العقود الآجلة فتتم الإجراءات بشكل مباشر مع البنك. (بارة و صاري، 2014، صفحة 238)

3. **خيارات العملة:** الخيارات هي عقود تعطي لحاملها الحق ولا تلزمه في شراء أو بيع عملات بسعر واجل محددين، والتي تكون عاده أسابيع أو أشهر، ونميز في هذا الإطار نوعين من الخيار يتحدد من خلالهما إمكانية تنفيذ المشتري لهذا الحق، وهو الخيار الأمريكي والذي من خلاله يمكن أن ينفذ الحق في كامل مده الخيار أي في أي يوم عمل، والنوع الثاني وهو الخيار الأوروبي والذي لا يسمح بتنفيذ الحق إلا عند تاريخ الاستحقاق من هنا يسمح عقد الخيار للمشتري بامتلاك الحق في إمكانية تنفيذ مضمون العقد من عدمه، وفي المقابل يدفع للبائع علاوة عند التعاقد وهذه العلاوة لا ترد سواء تم تنفيذ الحق أو لم يتم تنفيذه. لكن بائع الخيار ملزم بشراء آو بيع العملات فقط إذا نفذ المشتري حقه في الخيار. (قادري، 2014، صفحة 131)

مما سبق يمكن القول ان عمليه إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف تعد من العمليات الأكثر تعقيدا، والتي تهدف إلى توجيه قرارات المؤسسات المالية المعنية، وهذا نظرا إلى التقلبات والتطورات المستمرة للتقنيات التي يتم

استعمالها للوقاية من مخاطر تغيرات أسعار العملات، فيجب أن تكون عمليه إدارة مخاطر الصرف أحد أهم الاستراتيجيات العامة للمؤسسات والتي من خلالها يتم اختيار الأساليب الأنسب والتي تتوافق مع طبيعة النشاط ومحيط العمل في المجال الدولي الذي يتميز بالتقلبات في سوق النقد والمال بالنسبة للعملات الأجنبية.

المطلب الرابع: سوق الصرف الأجنبي

يعد سوق الصرف الأجنبي الطرف الوسيط الذي يتم من خلاله بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية، وهو أيضا الوسيلة الأساسية للتنسيق بين مختلف الأسعار السائدة لعمله ما في لحظه معينه وفي أسواق مختلفة في ظل نظام نقدي حر، يتم من خلال سوق الصرف مختلف عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات في مختلف الفضاءات النقدية حيث ازدادت عمليات الصرف الأجنبي زيادة كبيره خلال السنوات السابقة بسبب نمو التجارة الدولية وتحليل حركه رؤوس الأموال,، إذ في ظل نظام التعويم العملات والذي تميز بتقلبات حادة في أسعار الصرف ارتفع حجم عمليات الصرف الأجنبي، وهنا يكمن دور أسواق الصرف.

الفرع الأول تعريف ووظائف سوق الصرف

لسوق الصرف عدة تعاريف ووظائف نورد منها ما يلي:

أولا: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعد سوق الصرف الأجنبي المساحة التي تعبرها مختلف التدفقات المالية الدولية التي تتم بين الأسواق النقدية والمالية لمختلف الكيانات الاقتصادية الوطنية، ويختلف هذا السوق عن غيره من الأسواق المالية أو التجارية بحيث انه غير محدد بفضاء معين يجمع البائعين والمشترين، إنما يتم التعامل من خلاله عن طريق أجهزه داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي عن طريق مختلف المراكز المالية، تكون هذه المراكز على اتصال دائما ببعضها ومرتبطة، مكونة سوقا دوليه (فتني، 2017، صفحة 104).

يمكن تعريف سوق الصرف أيضا بأنه الإطار التنظيمي الذي من خلاله يستطيع الأفراد والشركات والبنوك شراء وبيع العملات الأجنبية، وتعد أهم وظيفة لسوق الصرف الأجنبي تحويل الأرصدة أو القوى الشرائية من قطر إلى قطر آخر ومن عمله إلى أخرى، كما أن هنالك وظائف أخرى لسوق الصرف تتمثل في تقديم ائتمان قصير الأجل من أجل تمويل التجارة وتقديم تسهيلات لتجنب مختلف مخاطر الصرف الأجنبي أو التامين ضد الخسارة (عادل غزيل و مولود، صفحة 372).

نستنتج من التعاريف السابقة أن سوق الصرف هو فضاء يتم التعامل فيه بواسطة أدوات اتصال حديثه، وليس له إطار مادي كذلك تعمل أسواق الصرف يوميا على مدار الساعة، يتسم سوق الصرف بالحساسية الكبيرة لمختلف الظروف الاقتصادية وهذا ما يجعله معرضا لدرجه كبيره من المخاطر للاستثمار فيه.

ثانيا: وظائف أسواق الصرف الأجنبي

تتميز أسواق الصرف الأجنبي بعده خصائص نذكر منها ما يلي

1. من أهم ما يميز سوق صرف العملات الأجنبية السيولة الشديدة حيث يتم فيها عدد كبير من المعاملات النقدية والصفقات.
2. يتم في السوق الصرف تداول عدد كبير من العملات الأجنبية، إلا انه يأتي في الترتيب الأول الدولار الأمريكي بعده اليورو والين الياباني.
3. ما يميز أسواق الصرف الأجنبي عملها في كل الأوقات خلال اليوم، وهذا راجع لتواجدها في مختلف أنحاء العالم وكذلك اختلاف توقيت افتتاحها، إضافة إلى دور وسائل الاتصال الحديثة التي سهلت دمج مختلف الأسواق المالية العالمية.
4. رغم وجود أسواق الصرف في مختلف أنحاء العالم إلا أن معظم الصفقات: تتم في العواصم التالية: نيويورك، لندن، سنغافورة، طوكيو، هونغ كونج
5. يقوم العملاء بتحديد اتجاه تعاملهم بناء على الأسعار التي تقدمها أسواق صرف العملات حيث تقدم لكل عملة سعرا للبيع وسعرا للشراء؛ (ماحي، 2023، صفحة 29)

الفرع الثاني: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

يقوم الزبائن بالاتجاه إلى وكالاتهم من اجل القيام بعمليات الصرف الكتابية، وهذه الوكالات تتجه بدورها إلى مختلف العناصر المتدخلة في سوق الصرف الأجنبي سواء كانوا سماسرة بنوك أو صيارفة:

أولا: البنوك:

وهي أهم وسيط في عمليات الصرف الأجنبي ونقصد بالبنوك هنا البنوك المركزية والتجارية التي تعمل لحسابها عند قيامها بتغطية مراكزها المكشوفة أو من اجل تحقيق أرباح من خلال عمليات المضاربة على العملات الأجنبية أو لحساب عملائها (فتني، 2017، صفحة 104)، تتعامل البنوك التجارية في أسواق الصرف الأجنبي لتحقيق هدفين، الهدف الأول هو تلبيه حاجات العملاء والثاني تحقيق أهدافها الخاصة، فمن خلال البنوك التجارية يتمكن العملاء من

القيام بعمليات التصدير والاستيراد وكذلك عمليات البيع والشراء في سوق الصرف، وتحقق أهدافها من خلال تحصيل أرباح من عمليات المضاربة على العملات في الأسواق أو بهدف الاستثمار، كشراء السندات وغيرها من الوظائف التي تعد حديثه للبنوك، حيث أنها لم تعد موجهه للادخار والإقراض فقط بل أصبحت بنوكا للاستثمار ولهذا فان لها دورا مهما في سوق الصرف الأجنبي (ماحي، 2023، الصفحات 33-34)، أما البنك المركزي فدوره القيام بعمليات السوق المفتوحة سواء كان بائعا أو مشتريا للعملات الأجنبية، كما يقوم بتنفيذ الأوامر التي توجه له من قبل الحكومة وهذا لأنه تابع للدولة فيما يخص المعاملات، يتدخل البنك المركزي عاده بهدف حماية مركز العملة الوطنية أو العملات الأخرى باعتباره المسؤول عن سعر صرف العملة.

ثانيا: السماسرة:

يقوم هذا الصنف بدور الوساطة في أسواق الصرف الأجنبي بشراء عملات وهذا بناء على طلب من الزبائن، ومن هنا لا يقوم السماسرة بالتعامل في سوق الصرف لحسابهم الخاص (سي محمد و صباغ ، 2017، صفحة 76)، يتم من خلال السماسرة الاتصال بالبنوك وتقديم البيانات عن أسعار البيع أو الشراء وهذا دون تقديم معلومات عن اسم المؤسسات العميلة، تمثل بيوت السمسرة احد أهم الأنشطة في المملكة المتحدة حيث يتم في لندن ونيويورك جزء كبير من المعاملات من خلال السماسرة المستقلين والذين يقدمون خدمات لحساب البنك (سعود مشكور العامري، 2018، صفحة 46)

ثالثا: المؤسسات المالية غير البنكية:

في إطار تحرير الأسواق المالية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانجلترا برز دور المؤسسات المالية غير البنكية، والذي يزاحم دور البنوك التجارية وهذا من خلال ما يقدمه من خدمات للصالح العام، وتعددت هذه المؤسسات من حيث الأشكال فمنها صناديق التامين وصناديق التخطيط والتعاضديات والتعاقد (سي محمد و صباغ، 2017، صفحة 77)، وهناك بعض المستخدمين التقليديين: منهم المستوردون، السياح، والمستثمرون الذين يقومون باستبدال العملة المحلية بعملات أجنبيه مقابل تعاملاتهم، هذا ويضاف إلى هؤلاء المستخدمين المضاربون سواء كانوا أفرادا أو مدراء ماليين لمختلف الشركات التي تقوم بالمتاجرة في العملات الأجنبية، وهدفها تحقيق أرباح قصيرة الأجل، ويعتبر هؤلاء المستخدمون هم العارضون المباشرون للعملات الأجنبية، وهم الذين يقدمون أوامر البيع والشراء إلى مختلف البنوك التجاري. (دوحة، 2014-2015، صفحة 63)

الفرع الثالث: أنواع أسواق الصرف

تتنوع المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي وذلك حسب نشاط المتعاملين وأهدافهم، حيث أن هنالك معاملات تعتبر الهدف الأساسي لوجود أسواق الصرف كعمليات المقاصة الدولية وهناك أنواع أخرى من المعاملات اكتشفتها الأسواق نفسها:

أولا: سوق الصرف الفوري

هو السوق الذي يتم فيه شراء وبيع تبادل العملات الأجنبية التي يجب أن تسلم خلال يومان كحد أقصى من تاريخ إبرام الصفقة ونستثني من هذه القاعدة الصفقات بين الدولار الكندي والدولار الأمريكي التي يجب أن يتم التسليم فيها خلال 24 ساعة عمليات الصرف الفورية تعد عقدا لصفقات يتم من خلالها استبدال عمله ما مقابل عمله أخرى وذلك في تاريخ وعلى أساس سعر صرف مستقبليين، يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، لعقود الصرف الأجل يتم تحديد السعر والتاريخ موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام العقد وقد ازدادت أهميه عمليات الصرف الأجل من اجل تجنب تقلبات أسعار الصرف خلال الفترات التي تمتد من تاريخ إبرام العقد إلى غاية تاريخ تنفيذه .(بن زعمة، 2019، صفحة 42) ويراعى في تنفيذ العقود العاجلة ألا يكون تاريخ التسوية يوم إجازة للبنوك في بلدي العملتين، وإذا تم العقد في تاريخ إجازة بنوك أحد البلدين فيتم تسويته في أول يوم عمل. (دوحة، 2014-2015، صفحة 66)

ثانيا: أسواق الصرف الآجلة:

تم في أسواق الصرف الآجلة التعامل على أساس إنفاق العملات في الوقت الحالي بهدف شراء أو بيع عملات أجنبيه وهذا، بحيث يكون التسليم في وقت لاحق، فإذا تم الاتفاق على تبادل عمله بعمله أخرى مستقبلا يتم ذلك بتحديد تاريخ ومكان وقيمه متفق عليهم لحظه إبرام العقد، وفي سوق الصرف الآجلة تكون المدة أكثر من شهر وقد تصل أحيانا إلى سنة (بوحركات، 2019-2020، صفحة 52).

ثالثا: سوق مبادلة العملات

تتمثل العمليات التي يتم تداولها في سوق مبادله العملات في شراء أو بيع عملات مقابل عملات أخرى ويتم هذا في وقت واحد إلا أن وقت الدفع مختلف، وكمثال على ذلك أن يقوم بنك قبض مبلغ من بنك أجنبي بحيث يستثمره في مشروع ما فيقوم بمقايضته باسهم لدى بنك أجنبي آخر وهذا في إطار عمليه واحده لا عمليتين.

رابعا: سوق العقود المستقبلية:

الهدف من هذه العقود هو تفادي اثر الخطر المتوقع في أسعار الأصول سواء كانت ماليه أو عينيه حيث أن هذه العقود هي عقود مالية برزت من هذه الأصول محل التعاقد، وتعد هذه العقود احد أهم تطورات الحديثة التي ظهرت في أسواق المال، وتتعدد أنواع هذه العقود حيث نذكر منها: عمليات العقود المستقبلية، العقود الآجلة، عقود المبادلة، عقود خيارات العملة. (ماحي، 2023، صفحة 31)

الفرع الرابع: العمليات التي تتم في سوق الصرف

أولا: عمليات المراجحة:

يقصد بالمراجحة الحصول على أرباح من طرف فئة معينه من المتعاملين في أسواق الصرف وذلك بالاستفادة من فروقات أسعار صرف عمله معينه، في أكثر من سوق، حيث يقوم المراجحون بشراء عمله من سوق ما يكون فيها سعر الصرف الخاص بالعملة منخفضا ويقومون ببيعها في السوق الذي يكون فيه سعر الصرف مرتفع بقصد تحقيق ربح من السوقين، تقوم المراجحة بتوحيد سعر صرف العملة في كل الأسواق، إن المراجحة لا تتضمن أي مخاطر كتلك التي تتضمنها عمليات المضاربة أو التعامل بأسعار الصرف مع احتمال تقلبها (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 261).

ثانيا: عمليات المضاربة:

تهدف عمليات المضاربة إلى تحقيق مكاسب وأرباح عن طريق التنبؤ بأسعار صرف العملات المختلفة مستقبلا، فكلما انخفضت قيمه عمله ما في الأسواق يحاول المضاربون الحصول عليها والاحتفاظ بها حتى تعود للارتفاع مره أخرى في أسواق الصرف ثم يقومون ببيعها، وهنا نشير إلى أن الاحتفاظ بهذه العملة، ما هي إلا نتيجة للتنبؤات التي يقوم بها الشخص المضارب، حيث يقوم بتحمل مخاطر انخفاض قيمه العملة عند أول عمليه (بوحركات، 2019-2020، صفحة 55).

ثالثا: عمليات التحكيم:

تتم هذه العمليات عن طريق وكلاء الصرف لحساب الزبائن أو لحساب البنوك، والهدف من هذه العمليات هو تحقيق الأرباح بدون التعرض لأي خطر بحيث يكون كل المتعاملين على دراية بأسعار البيع والشراء، سيقوم العملاء بالشراء عند انخفاض الأسعار والبيع عند ارتفاعها، تتميز عمليات. التحكيم بأنها تتطلب سرعه فائقة في اتخاذ القرار المناسب، وهذا لان تغيرات أسعار الصرف تكون سريعة جدا.

رابعا: عمليات التغطية :

إن الهدف من هذه العمليات هو تفادي أخطار تقلبات أسعار الصرف أي تفادي كل خسارة ممكنه، وهي اتفاق يتم بين متعاملين على بيع أو شراء عمله ما بواسطة تدخل تجاري مقابله فائدة يتم الاتفاق عليها وتتم عمليه التغطية بالاتفاق على تنفيذ العقد بثمن يتم الاتفاق عليه في الحين أما تنفيذه فيكون مستقبلا. (ماحي، 2023، صفحة 32)

خامسا: تسوية المدفوعات الدولية:

ما يميز هذه العملية عن غيرها من العمليات التي سبق ذكرها مبدأ العمل فلا يتعلق الأمر هنا بشخص أو بنك أو مؤسسه ماليه وإنما ترتبط هذه العمليات بتسوية الحسابات الدولية التي تتعلق بمختلف المبادلات التجارية هذا إضافة إلى مختلف التحويلات الرأسمالية كالاستثمارات والقروض .

سادسا: عمليات المقايضة:

تتشكل هذه العملية من عمليتين ما يعني انه يوجد عقد يتضمن عقدين في زمن واحد، يتضمن العقد الأول شراء أو بيع عمله من السوق الآني والعقد الآخر يتضمن بيع أو شراء عمله سبق أن تم شرائها أو بيعها في سوق اجل، ويتم تحديد السعر حسب الفائدة التي يتم حسابها بين العملتين والتي تم بهما إبرام العقد والتاريخ يكون تاريخ الاستحقاق الآجل وهكذا يأخذ كل طرف في العقد عملته بالسعر المحدد عند إبرام العقد (بوحركات، 2019-2020، صفحة 54)

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

لقد ارتبط الفكر الاقتصـــادي والفكر المالي، في الكثير من الدراســـات والأبحاث بظاهرة التضـــخم، باعتبارها إحدى الظواهر الاقتصادية الكلية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة وكذلك النامية. وقد تبلورت مشكلة التضخم حديثا وذلك ضمن التوسع في الدراسات الاقتصادية التي قام بها مختلف الاقتصاديين، خاصة بعد شيوعها بعد الحرب العالمية الثانية، وبالأخص خلال سبعينيات القرن الماضي، وتنبع أهمية تناولنا لظاهرة التضخم في هذا المبحث من كونها دراســـة تعريفيه تحديديه لهذه الظاهرة الاقتصـــادية، فســـنقوم بإلقاء الضـــوء على التعاريف والتحاليل الفكرية النظرية والمدرسية لظاهره التضخم، وأيضا التطرق لأهم مسبباتها وتحديد أنواعها ومختلف الوسائل والسياسات المالية المتبعة في ضبطها.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

انتشـر مصـطلح التضـخم وشمل معظم اقتصـاديات العالم، وعلى الرغم من هذا إلا أن إشـكاليه طرح تعريف له تظل قائمه حتى الآن، ويعود ذلك إلى اختلاف علماء الاقتصاد في إيجاد تفسير محدد أو تعريف شامل لهذه الظاهرة.

الفرع الأول: تعريف التضخم

تعددت التعاريف الخاصة بالتضخم نظرا لتعدد الزوايا التي يتم تحليله من خلالها، فهناك تعاريف تم الاعتماد فيها على الأسباب المنشئة للتضخم، وتعاريف أخرى اعتمدت على الخصائص والمظاهر التي يتسم بها.

أولا: تعريف التضخم من معيار الأسباب المنشئة له :

اختلفت التعارف حسب نظريه الاقتصادية فنوجزها فيما يلي :

1. **تعريف التضـخم حسـب النظرية الكميه النقدية:** تضـع النظرية الكميه للنقود عددا من الفرضـيات والمسـلمات الأسـاسـية لدعم الفكرة القائلة أن النقود هي التي تتحكم في الأسـعار، وتعد هذه النظرية من أوائل النظريات التي حاولت دراسـة و تفسـير التضـخم، حيث عرفته بأنه ظاهره نقدية بحته، وتقول هذه النظرية بان كل زيادة في كميه النقود التي يتم تداولها تؤدي بالضـرورة إلى زيادة في المسـتوى العام للأسـعار، نسـتخلص من هذا التعريف أن أي زيادة في كميه النقد هي التي تقتضـــي حدوث ضـــغوط تضـــخميه (هتهات، 2020-2021، صـــفحة 3) ، والتضـــخم المبني على النظرية الكميه يعني انه كلما تم إلقاء كميات من النقود المتداولة في الســـوق كلما ارتفعت الأسـعار، وهذا ما يسـبب حصـول ظاهره التضـخم في المجتمع لكن لا يتحقق هذا إلا بشـرط أن تبقى الأشـياء الأخرى على حالها دون تغيير، ولقد اخذ بهذا المفهوم معظم اقتصـــادي القرن 19 وأوائل القرن 20 ، وانتشـــرت

مفاهيم النظرية الكميه النقدية على مناقشاتهم، وتفسيرهم لظهور الظواهر التضخمية، وأيد أراءهم بعدد من الحجج والمبررات منها: ارتفاع الأسعار والآثار التي تسببت بها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، مع ما حل بالعملات من انخفاض في قيمتها بسبب ارتفاع الأسعار في بلدان هذه العملات، مما اضطر حكومات هذه البلدان إلى الأخذ بعدد كبير من الإجراءات للحد من انتشار هذه الظاهرة، والحد من الارتفاع الأسعار المستمر، مما دفع بعض هذه البلدان إلى إلغاء عملتها واستبدالها بعمله أخرى جديدة كما حصل في ألمانيا سنه 1923، حيث ارجع الكثير من الاقتصاديين ارتفاع الأسعار وتنامي ظاهره التضخم في ألمانيا إلى كثره النقد المتداول في الأسواق وهذا ما أدى إلى ظهور التعريف بناء على النظرية الكميه دون النظر إلى الآثار المترتبة والقول بان التضخم هو الزيادة في كميه النقد المتداول (حسين عناية، 1985، الصفحات 14-15).

وعلى الرغم من أهمية الأسس التي بنيت عليها النظرية النقدية في تعريف التضخم إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات، خاصة خلال فتره الكساد من 1929 إلى 1933 حيث زاد عرض النقود ولم يصاحبه ارتفاع في السعار. (هتهات، 2020-2021، صفحة 4)

2. **تعريف التضخم حسب نظرية الدخل والإنفاق:** عرف التضخم حسب أنصار نظريه الدخل والإنفاق بأنه:" الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوه بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق" (بن زروق، 2020-2021، صفحة 3). يضع بعض الاقتصاديين معيارا لتحديد معنى التضخم من خلال نظريه الدخل والإنفاق، وذلك بناء على أن الدخل والإنفاق يعتبران أساسا لتفسير ظاهره التضخم، يرى أنصار هذه النظرية أن ارتفاع المستوى العام للإنفاق يصاحبه ارتفاع في الأسعار مما يؤدي إلى حدوث حاله تضخميه هذا مع بقاء الإنتاج ثابتا، وفي ظل هذه النظرية انخفاض مستوى الإنفاق من شانه أن يخفف من مستوى الأسعار، إلا أن هذا الطرح لا يبحث عن الأسباب التي تدفع بمستوى الإنفاق إلى الزيادة أو الوسائل التي يمكن للأطراف الاقتصادية استخدامها سواء كانت أفرادا أو مؤسسات لزيادة مستوى إنفاقهم العام (بالرقي، 2015-2016، صفحة 190).

3. **التعريف المبني على أساس نظريه العرض والطلب:** بالنسبة لنظريه العرض والطلب فان التضخم يعرف بأنه" زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار" ،من هذا المنطلق فان التضخم يعبر عن حركه تصاعدية مستمرة للأسعار، هذه الحركة ناتجة عن زيادة الطلب على العرض، لقد بني أصحاب هذه النظرية تحليلهم لمصطلح التضخم على نظريه الأسعار، حيث يفترضون أن هناك مستوى معين من الأثمان السائدة في الأسواق فإذا زاد

الطلب النقدي عن العرض السلعي عند سعر معين فان الأسعار سترتفع، ويحدث العكس فإذا انخفض الطلب النقدي عن العرض السلعي عند سعر معين ستنخفض، لم تسلم هذه النظرية من الانتقادات التي وجهت إليها فمن هذه الانتقادات انه يلزمها التحديد والوضوح تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمه التضخم. (حسين عناية، 1985، الصفحات 18-21)،

4. التعريف المبني على خصائص التضخم:

يقدم أنصار المعيار المبني على خصائص التضخم تعريفا يوضح المعنى المراد به من التضخم عن طريق الخصائص والآثار الناتجة عنهم، بالصفة البارزة لهذه الظاهرة وهي الارتفاع الغير عادي للأسعار على مستوى الاقتصاد، حيث قدم كلوز تعريفا للتضخم بأنه" الحركة العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي"؛ أما مارشال فعرفه" بأنه ارتفاع الأسعار"، وعرفه روبنس" بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار"، وكان رأي كينز من رأي أصحاب هذا المعيار حيث وصف التضخم بأنه حركه مستمرة، يرتفع عبرها المستوى العام للأسعار وذلك دون النظر في السبب وراء ذلك، حيث انه كلما كان هنالك ارتفاع مستمر ومؤكد في الأسعار يتم التقرير بأننا في حاله تضخم. (بالرقي، 2015-2016، صفحة 191)

وعلى العموم لم يرد تعريف شامل لمختلف خصائص التضخم إلا انه يمكن تبني التعريف الذي طرحه ايميل جيمس حيث قال" بان التضخم عبارة عن حركه صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي عن فائض الطلب الزائد عن ندره العرض"، من خلال التعاريف السابقة يجوز القول رغم الأهمية البالغة التي قدمها الفكر الاقتصادي المعاصر لظاهره التضخم، إلا أن هنالك إجماع بصعوبة وضع تعريف معين لهذا المصطلح. وقد تكون صعوبة تعريف التضخم راجعه إلى سببين هما:

أ. أولا أن التضخم لا يعد ظاهره واحده بل يتشكل من عده ظواهر لكل منها صفات

ب. إن هذه الظواهر التي يتشكل منها التضخم قد لا تكون متفقه مع بعضها البعض بل يمكن أن تتعارض، كمثال فان التضخم الداخلي مثلا لا يحتم بالضرورة أن يكون تضخما نقدي، أي لا يصاحبه زيادة في المعرض النقدي، وقد لا يحتوي التضخم النقدي تضخما سريعا أي زيادة في مستويات الأسعار. (خليفي، 2011، صفحة 127)

الفرع الثاني: أنواع التضخم

توجد عده تقسيمات للتضخم، غير أن هذه التقسيمات ليست منفصلة عن بعضها، فقد يحتوي نوع من الأنواع على نوع آخر كما يمكن حدوث أحد هذه الأنواع يؤدي إلى ظهور نوع أخر، وعموما يمكننا تقسيم التضخم حسب عده معايير كالآتي :

أولا: أنواع التضخم حسب القطاع الذي يحدث فيه:

يبرز في هذا المعيار نوعين من التضخم :

1. **التضخم السلعي:** يحدث هذا النوع من أنواع التضخم في سوق السلع الاستهلاك، يساعد هذا التضخم منتجي السلع الاستهلاكية على الحصول على أرباح عالية.
2. **التضخم الرأسمالي:** يظهر هذا النوع، في قطاع سلع الاستثمار، هذا عندما يحقق المنتجون والعاملون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا كبيرة . (خليفي، 2011، صفحة 127)

إضافة إلى هذا يفرق كينز بين الاتجاهات التضخمية التي تؤثر على أسواق عوامل الإنتاج:

1. **التضخم الربحي:** ينتج هذا النوع من أنواع التضخم بسبب زيادة الاستثمار على الادخار، وهذا ما يحقق أرباحا إضافية في قطاع السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
2. **التضخم الداخلي:** ويتسبب فيه ارتفاع أجور العمال، والتي تسبب زيادة في نفقات الإنتاج وبناء عليه ترتفع أسعار عوامل الإنتاج (هتهات، 2020-2021، صفحة 12).

ثانيا: أنواع التضخم حسب مستوى التحكم والمراقبة:

1. **التضخم المكبوت:** يعبر تضخم المكبوت عن حاله تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع وهذا لوجود مجموعه من العوائق التي تحد من هذا الارتفاع، قد تكون هذه الضوابط رقابه على الأسعار، أو بسبب التدخل الحكومي، وكذلك قد تكون بسبب إتباع سياسات التقنين لإيقاف الإنفاق على السلع والخدمات بهدف السيطرة على الأسعار (عبد الجبار و مهدي محمود، 2015، صفحة 23)، قد تكون هنالك ظروف استثنائية اقتصاديه أو سياسية تكون هي السبب وراء سن هذه الإجراءات القانونية من اجل إيقاف الضغوط التضخمية مثل: الأزمات والحروب، قد تكون هذه الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة إجراءات فعاله إلا أن التضخم المكبوت قد ينعكس بظهور ظواهر سلبيه قد تكون أسواق سوداء في السلع المقننة السعر، وأيضا قد تكون هنالك ندره في السلع المعنية

بالأسعار المقننة، وربما تنخفض جوده الإنتاج نتيجة محاوله المنتجين تعويض محدودية الأرباح (هتهات، 2020-2021، صفحة 10)

2. **التضخم الصريح:** ويحدث هذا النوع في حاله الارتفاع المستمر للأسعار، واستجابة، للفائض في الطلب فعندما يبلغ ذروته يطلق عليه التضخم الجامح، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تدهور قيمه النقد، ومن هنا تفقد العملة الوطنية وظيفتها التي تتمثل في كونها مستودع للقيمة، ويؤثر هذا بدوره على الأفراد حيث يزيد إنفاقهم الاستهلاكي، وصرف المزيد من النقود، ومن الآثار السلبية للتضخم الجامح كونه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي في الدولة (خليفي، 2011، صفحة 129).

ثالثا: أنواع التضخم حسب الحدة

1. **التضخم الجامح:** يحدث هذا التضخم عندما تدخل حركة الارتفاع لكل من الأجور والأسعار والأرباح في دائرة مفرغه من الزيادات العالية والمتتالية، هنا يظهر نوع شديد من التضخم أقوى درجه وأكثر حده وهو ما يسمى بالتضخم العنيف، التضخم العنيف يعتبر مقدمة للتضخم الجامح، والذي ما يتسبب عاده في انهيار تام للنظام النقدي، هذه الحركة التصاعدية المتزايدة الغير محدودة سواء في الأجور أو الأسعار بالمساعدة مع عامل جديد متمثل في الإصدار النقدي وزيادة عرض السيول القانونية هذا دون رقابه جديه من طرف السلطات النقدية، مما يسبب انخفاض قيمه النقد وتحول الادخار النقدي إلى سلع وخدمات، فيزداد الطلب وترتفع معه الأسعار والأجور، وهذا يسبب أيضا زيادة الإنفاق أي زيادة الأسعار، وتسبب هذه الدائرة تدهورا في الميزان التجاري ويتم استنفاذ احتياطي الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتعرض الاقتصاد القومي لخطورة كبيره وكذلك النظام الاجتماعي والاقتصادي. (حسون، 2004، الصفحات 87-89)
2. **التضخم الزاحف:** يعتبر أخف أنواع التضخم يكون في شكل ارتفاع عالمي في الأسعار، يمكن للتضخم الزاحف أن يكون في صالح الاقتصاد حيث يخرجه من حاله الجمود، وقد يكون خطرا في بعض الأحيان إذا ما استمر في الارتفاع لفترة طويلة، لا تتعدى الزيادة في الأسعار فيه عن 3% سنويا (شرف و روشو، 2023، صفحة 143).

رابعا: أنواع التضخم حسب المصدر

1. **التضخم المحلي:** سمي بالمحلي لأنه يحدث نتيجة عوامل داخليه، ناتجة عن مختلف الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني، وأيضا نتيجة لمختلف السياسات التي تتبعها الدولة لمواجهه هذه الاختلالات. (خليفي، 2011، صفحة 130)

2. **التضخم المستورد:** سمي بالتضخم المستورد لأنه ينتقل من دوله لأخرى عن طريق المستوردات، وكذلك أسعار الصرف (سي، 2014، صفحة 129)،يعتبر هذا النوع من أنواع التضخم حديث مقارنه بالأنواع الأخرى، ويكون أكثر شيوعا في اقتصاديات الدول النامية، هذا لان يرتبط بدرجه ارتباط اقتصاد الدولة المعنية بالاقتصاد الدولي، ومن أهم ما يميز هذا النوع الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع المستوردة، ويكون هذا النوع صعبا من ناحية السيطرة عليه (خواثرة، 2020-2021، صفحة 50).

الفرع الثالث: أسباب التضخم

للتضخم أسباب وعوامل اقتصاديه كثيرة ومختلفة، هذا وفق ما طرحه اغلبيه الاقتصاديين، توجد ثلاث نظريات أساسيه لتفسير أسباب التضخم تتمثل فيما يلي :

أولا: نظريه التضخم الناشئ عن الطلب: هذا التضخم ينشا عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، سواء في سوق السلع والخدمات أو سوق عوامل الإنتاج حيث أن هذا بدوره يؤدي إلى فائض في الطلب الكلي، وهذا ما يظهر في صوره تزايد في مستوى الأسعار، وهناك عوامل كثيرة تسبب هذا النوع نذكر منها ما يلي :

أ. زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري

ب. الزيادة في حجم النفقات الاستهلاكية

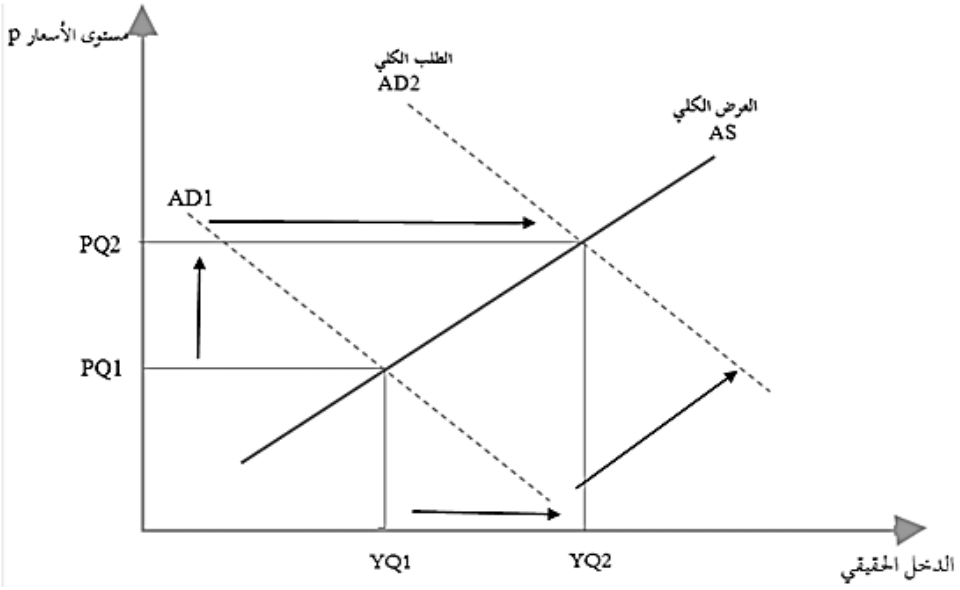
ت. نظرا لزيادة عوائد الدولة من النقد الأجنبي التي قد تكون زيادة الصادرات أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد سواء كان ذلك بفعل ارتفاع معدل الفائدة أو نظرا لزيادة تحويلات العاملين من الخارج، فانه تترتب على كل ما سبق زيادة في الدخول النقدية، والتي قد تكون سببا في التضخم حسب نظريه الطلب.

ث. قد ينتج التضخم أيضا حسب هذه النظرية عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم (عبد الجبار و مهدي محمود، 2015، صفحة 26).

يعود الفضل في تحليل التضخم حسب نظريه الطلب إلى الاقتصاديين فيكسل وكينز، حيث قرر أن كميه النقود تربط مباشره وتناسبيا مع التغيرات على مستوى الأسعار، ومن هنا يحدث التضخم، حيث طرح كينز فكره أن التضخم من خلال الطلب يأخذ شكل حلقه حلزونية تكون بدايتها عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي (خليفي، 2011، صفحة 132)

مما يؤكد هذا النوع من التضـــخم تجارب كثيرة من عده دول حيث انه يحدث نتيجة تطبيق، بعض ســياســات النقدية بصوره لا تتوافق مع سياسات الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخول، وكمثال على ذلك سياسة الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، سياسات منح الاستثمارات الزائدة عن طريق الجهاز المصرفي، وكذلك سياسات التوسيع الكبير في الإنفاق العام أو التخفيضات المتتالية في الضرائب، معظم هذه الأمور تؤدي إلى ظهور قوى وضغوط التضخمية، وقد يكون علاج مشكله التضخم الناتج عن الطلب، أولا في تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي، أو زيادة معدل العرض الكلي أو تطبيق كليهما (علي داود، 2013، صفحة 164)

شكل رقم 2: التضخم



المصدر: (خواثرة، 2020-2021، صفحة 46)

نلاحظ من الشـــكل: أنه نتيجة لصـــدمه ما انتقل منحنى الطلب بالكلي من النقطة(AD1) إلى النقطة (AD2) ، وقد تكون هذه الصدمة مثل زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، وإذا لم يكن ما يقابل هذه الصدمة في العرض الكلي، تصبح النتيجة النهائية زيادة في الإنتاج التوازني من النقطة(yQ1) (إلىyQ2) وارتفاع في مستوى الأسعار التوازني من (PQ1) إلى (PQ2) (خواثرة، 2020-2021، صفحة 46)

ثانيا: أسباب التضخم حسب نظريه انخفاض العرض الكلي:

نظرا لقصـــور نظريه الزيادة في طلب الكلي حيث أنها لم تكفي لتفســير التضـــخم في كل الحالات، تحديدا بعد الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، ظهرت في المقابل نظريات تقول بان انخفاض العرض الكلي مصـدر للتضـخم،

ومن أهم الاقتصـــاديين الذين أشـــاروا إلى هذا الموضـــوع جيمس دوزمبري، وهذا من خلال مقالته الشـــهيرة بعنوان" ديناميكية التضخم سنه 1950"، (هتهات، 2020-2021، صفحة 6) من أسباب حدوث الانخفاض في العرض الكلي عده عوامل من أهمها :

1. يفقد الإنتاج مرونته ويتسبب بذلك في فقدان السوق القدرة على تغطيه الطلب المرتفع على المنتجات، ويعود ذلك إلى عده أسـباب قد تكون اسـتخدام وسـائل إنتاجيه قديمة لا تسـتوفي المتطلبات الحديثة للأسـواق، أو قصـور في العوامل الفنية للإنتاج.
2. قد يكون أحد الأسـباب أيضـا قله العناصـر الإنتاجية الأسـاسـية مثل الموظفين والعاملين، أو الحصـول على المواد الأولية (حسين عبد الرزاق أحمد و سيد ابراهيم عبد الرحمن، -2023، صفحة 02).

ثالثا: نظرية التضخم الهيكلي:

نظريه التضـــخم الهيكلي تعد هذه النظرية من احدث التفسـيرات التي تم تقديمها للتضـــخم، خاصـــه في الدول النامية التي تسـعى إلى تحقيق تنميه في اقتصـادها، وينشـا هذا التضـخم الاختلال بين العرض والطلب في السـوق بحيث يسـمح هذا الاختلال لبعض الوحدات بالهيمنة على السـوق، فتسـتطيع رفع اسـعار منتجاتها، على المسـتهلكين (عبد الجبار و مهدي محمود، 2015، صـــفحة 31) ، يرتبط هذا النوع من التضـــخم بأســـلوب الانتاج الرأسمالي، وكذلك بالقوانين التي تسيطر على النشـاط الاقتصـادي داخل هذا النظام، حيث يمثل البناء الاقتصـادي مجموعه العلاقات التي تتكون من خلال الزمان والمكان بين مختلف القطاعات، او المناطق او الكميات ومختلف التيارات الاقتصـــادية، والتي ترتبط بمختلف عمليات انتاج وتوزيع الموارد، داخل المجتمع، ومن اسـباب نشـاه هذا النوع من التضـخم الخلل في البناء الاقتصـــادي ويكون ذلك نتيجة لعدم التناســـب في النمو بين مختلف القطاعات الاقتصـــادية، هذا بالإضـــافة إلى الاختلالات في هياكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد يجتاح هذا النوع من التضـــخم في غالب الأحيان الدول المتخلفة وكذلك ســـيطرت المشـــروعات الكبرى التي تتميز بالاحتكارية في البلدان الرأسمالية يمكنها من تحديد اسعار السلع، بما يحقق لها اكبر قدر من الارباح، بغض النظر عن مختلف التغيرات في المعطيات الخاصة بالطلب. (علي ح.، 2017 /2018، صفحة 19)

رابعا: أسباب التضخم الناتج عن زيادة التكاليف:

بمعدلات تفوق معدل نمو الإنتاجية الناتج عن التقدم التنظيمي والتقني. ويؤدي هذا الارتفاع في الأجور الاسمية، بوصفه أحد العناصر الأساسية لتكاليف الإنتاج، إلى دفع مديري المشروعات نحو زيادة أسعار بيع منتجاتهم. ولكي تعمل هذه الآلية بالشكل المرجو من قبل الأجراء، لا بد من توافر شرطين أساسيين:

أ. قوة النقابات العمالية: يجب أن تكون النقابات العمالية قوية بما يكفي لفرض زيادات في الأجور.

ب. توفر السيولة النقدية: ينبغي أن توفر السلطات النقدية الكمية اللازمة من النقود لدعم هذه الزيادات في الأجور والأسعار. (بن زروق، 2020-2021، صفحة 39)

هذا وقد تشهد أسعار السلع والخدمات النهائية ارتفاعا ملحوظا نتيجة زيادة التكاليف الإنتاجية عموما، وارتفاع الأجور بشكل خاص وتتمثل أيضا في زيادة التكاليف في هذه الحالة في ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتها الحدية، فعندما ترتفع الأجور دون أن يصاحب ذلك تحسن في إنتاجية العمل، تزداد تكلفة الوحدة المنتجة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار البيع، أما إذا تعذر رفع أسعار البيع، فإن ذلك ينعكس سلبا على أرباح المؤسسات، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الصافي، ولا يقتصر أثر ارتفاع التكاليف على الأجور فقط، بل يشمل أيضا ارتفاع أسعار المواد الأولية، كما حدث خلال أزمتي النفط في الفترتين (1973-1974) و(1979-1980)، أين تضاعفت أسعار النفط عدة مرات، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة ومستدامة في أسعار المنتجات في الدول المتقدمة بين عامي 1973 و1980، ومن المؤكد أن التضخم الناجم عن دفع التكاليف يصبح أكثر صعوبة في السيطرة عليه، خاصة عندما يكون مصدره ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة، أما التضخم الناتج عن ارتفاع الأجور محليا، فيمكن الحد منه من خلال ربط الأجور بالإنتاجية وتطور الأسعار، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بنفس معدل الزيادة المتوقعة في الأسعار، مع ضرورة تحقيق توازن بين نمو الأجور وزيادة إنتاجية عنصر العمل (علي ح.، صفحة 18).

المطلب الثاني: معايير الكشف عن التضخم وطرق قياسه وآثاره

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الأكثر تأثيرا على مختلف جوانب الاقتصاد الكلي، لما له من تداعيات مباشرة على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة، فقد أولى الفكر الاقتصادي عناية خاصة بتطوير معايير دقيقة للكشف عن التضخم، وتحديد طرق قياسه، وتحليل آثاره على الاقتصاد الوطني، إذ تتطلب مواجهة التضخم فهما عميقا لطرق رصده وتفسير أسبابه، بالإضافة إلى تقييم انعكاساته على دخل الأفراد

وتوزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة، وعليه، فإن دراسة معايير الكشف عن التضخم وطرق قياسه وتحليل آثاره تمثل خطوة أساسية نحو وضع السياسات الملائمة للحد من مخاطرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وسنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على اهم هده المعايير التي تكشف عن ظاهرة وطرق قياسها.

الفرع الأول: قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار

عليه ومن خلال عرضنا لظاهرة التضخم و التطرق لأهم التعريفات التي أشرنا فيها إلى أن المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، وهذا المستوى العام للأسعار يقاس بالرقم القياسي وهو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة سعرا، كمية قيمة أو أجراء بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكانا جغرافيا معينا، هذا من جهة اما من جهة اخرى فإن الاقتصـــاديين اليوم يرون أن استعمال الأرقام القياسية لنفقات المعيشة هي أنسب وسيلة لقياس تقلبات القوة الشرائية للنقود، وبما أن قياس حركة الأسعار هو أبسط وأوضح المقاييس الدالة على وجود التضخم في الاقتصاد الوطني، فإنّ الأرقام القياسية للأسعار تكتسي أهمية بالغة كونها تعكس إلى حد بعيد التغير الذي يطرأ في القوة الشرائية للنقود، خاصة إذا كانت هذه الأرقام دقيقة وشاملة وخالية من العيوب الشائعة عن تركيبها، ومن أهم الأرقام القياسية نجد: الرقم القياسي لأسعار الجملة، المخفض الضمني للناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك . (ساعد، 2018، صفحة 14)

أولا: الرقم القياسي لاسعار المستهلك:

يعتبر هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم شيوعا فهو يعكس مقدار التغيـــر فـــي المكتسبات التي يستطيع المســتهلك العادي الحصــول عليها، ســواء كانت مكتســبات ســلعية أو خدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، فالعلاقة بين قيمة النقود وكمية السـلع المشـتراة علاقة عكسـية فارتفاع أسـعار السـلع والخدمات يعني انخفاض قيمة النقود والعكس صـحيح (حداد، 2008، صفحة 202) ويعبر رياضيا عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{مستوى الأسعار}}$$

يسـتخدم هذا الرقم بشـكل واسـع لقياس معدل التضـخم ويقيس أسـعار السـلع والخدمات التي تحويها سـلة المستهلك، إذ تتكون من المواد الغذائية السكن الوقود، النقل العناية الطبية، الملابس الإيجار الخدمات الخاصة والعامة، إلا أن هذا القياس يستبعد الإعانات والتأمينات، وسبب اختيار هذه السلع والخدمات يعود لكونها تشكل الجزء الأكبر

من حجم الإنفاق الكلي للمستهلك كما أنها ترتبط بالسوق، ويطلق على هذا الرقم تسميات أخرى منها: الرقم القياسي لأسعار المفرد للمواد الاستهلاكية والرقم القياسي لمختلف تكاليف المعيشة، وإن الهدف من احتساب هذا الرقم هو تقدير ارتفاع مستوى الأسعار بالنسبة إلى المستهلك وذلك بتقدير التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد، وبالتالي تعديل المدفوعات النقدية على السلع الأخرى بما يضمن ثبات قوتها الشرائية (عبد الجبار و مهدي محمود، 2015، صفحة 32)

ثانيا: معايير الاستقرار النقدي.

يعتمد هذا المعيار في تقييم الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية للنقود، حيث أشار فريدمان إلى أن التضخم ينتج عن عدم التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم الناتج الوطني الحقيقي، ويحدث هذا الخلل عندما تزداد كمية النقود بنسبة تفوق معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات تفوق ما هو متوفر فعليا في السوق؛ بعبارة أخرى، كلما كان هناك نمو في حجم النقود يفوق الزيادة في الإنتاج، فإن ذلك يولد فائضا في الطلب، يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، وهو ما يعرف بالتضخم؛ ويعتبر هذا الاختلال نتيجة مباشرة لعدم التوازن بين الإنفاق النقدي (الطلب الكلي) وتوفر السلع والخدمات (العرض الكلي)؛ ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالة: $B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$.

معامل الاستقرار النقدي = معدل نمو كمية النقود – معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، وكلما اقترب هذا المعامل من الصفر، دل ذلك على استقرار نقدي وغياب ضغوط تضخمية، أما إذا كان موجبا وبقيمة مرتفعة، فهذا يشير إلى وجود فجوة تضخمية متزايدة. (القادر، صفحة 61)

ثالثا: معايير فائض الطلب (الفجوة التضخمية):

بطبيعة الحال وما هو متداول فيعالم الأسعار أن الأرقام القياسية تعد مؤشرا هاما لجل التطورات الحاصلة في هذا الاخير (الأسعار)، خاصة في ظل تعدد الأسباب التي تقف وراء ارتفاعها ما يدفعنا إلى الاعتماد على العديد من المعايير المختلفة من أجل دراسة أهم المؤثرات التي يمكن أن تؤثر على مستويات الأسعار.

هذا وتعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها كينز، خلال تحليله لظاهرة التضخم، محاولا بذلك قياس الضغوط التي تحدث على مستوى العام للأسعار أين كان هذا أهم الاهداف من وراء حساب فجوة التضخم، أين اعتمد كينز في تحليل هذه الفجوة على فائض الطلب في اسواق السلع، أي العمل على تحديد حجم زيادة الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع لتتعدد المعايير المستخدمة لقياس هذه الفجوة التضخمية فيما يلي:

أ. معيار فائض الطلب الكلي: ويستعمل هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية وذلك من خلال الفرق بين الطلب الكلي، محسوبا بالأسعار الجارية، والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة. (الروبي،، 1084، صفحة . 243)، بعبارة أخرى أن هذه الفجوة التضخمية تعبر في الأساس على ذلك الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود، ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد، أين يعبر هذا الاختلال في الأساس على شكل فائض في الطلب، أي زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل أكبر من الناتج الوطني الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية،

ب. هذا ويرى كينز أن هذا المعيار يستند على منطلقات أساسية في الطلب الفعال والعمل على تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها نظريته، وأن أي زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات لا تقابلها زيادة في حجم العروض الحقيقية منها، بسبب وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، أين تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة تضخمية تدفع مستويات الاسعار إلى التضخم ويمكن أن تصاغ على الشكل التالي :

$$DX= (cp+cg+I+E)-y..$$

حيث أن :

DX: تمثل إجمالي فائض الطلب.

CP: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وهي في الحقيقة معادلة تعبر عن أي زيادة في مجموع الانفاق الوطني بأسعار جارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار ثابته، فان الفرق بينهما يمثل اجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في شكل ارتفاع مستويات اسعار السلع والخدمات المنتجة، هذا من جهة اما من جهة أخرى فقد يتم اشباع فائض الطلب وذلك من خلال توسيع في الواردات والذي يؤدي هو الأخر إلى عجز في الميزان التجاري، في حين أن باقي اجمالي الطلب والمعبر عنه بصافي فائض الطلب فهو يمثل ضغطا تضخميا يدفع الاسعار المحلية نحو الارتفاع ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$DX_n= (DX-F).$$

حيث أن:

DX_n : تمثل صافي فائض الطلب.

DX : تمثل إجمالي فائض الطلب.

F : تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات)

وبإعطاء مجموع الإنفاق الوطني الرمز A فإنه يمكن كتابة 1، 2، في المعادلة 3 والتي تعبر عن إجمالي فائض الطلب:

$$DX = (A+X) - (Y+M)..$$

أين x تمثل الصادرات و m تمثل الواردات (الجلال،، 2005 - 2006، صفحة 30)

ت. معايير الافراط النقدي: ويعتمد هذا المعيار في الاساس على أفكار المدرسة النقدية الحديثة، وخاصة نظرية ميلتون فريدمان، التي تؤكد أن التغير في مستوى الأسعار يرتبط ارتباطا وثيقا بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، ووفقا لهذا المعيار، فإن العامل الأساسي الذي يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار هو التغير في نصيب كل وحدة إنتاجية من كمية النقود المتوفرة، أي كمية النقود مقسومة على الناتج القومي.

ولقد أكد فريدمان أن استقرار الأسعار على المدى الطويل لن يتحقق إلا إذا تمكنت السلطات النقدية من ضبط كمية النقود المتداولة بشكل دقيق، بحيث تتوافق مع احتياجات الاقتصاد الفعلية. بعبارة أخرى، يجب أن تكون هناك "كمية مثالية" من النقود في الاقتصاد، وهذه الكمية يجب أن تتغير بنفس معدل تغير الناتج القومي، وأيضا يجب أن تراعي التغير في الطلب على النقود أو سرعة تداولها؛ وإذا تحقق هذا التوازن، سيبقى مستوى الأسعار مستقرا ولن يحدث تضخم أو انكماش.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول في العموم أن معيار الإفراط النقدي أنه عبار عن أي زيادة في كمية النقود تفوق الزيادة في الناتج القومي أو تتجاهل تغيرات الطلب على النقود، ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار (التضخم)، والعكس صحيح. ويمكن صياغة حجم الافراط النقدي على النحو التالي:

$$M_{ext}=Q_0*Y_t-M_t$$

حيث أن:

M_{et}: وتعني حجم الافراط النقدي.

Q_0: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_1: حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

أما بافتراض ثبات الطلب على الاحتفاظ بالنقود، مع توقع تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وخاصة في أوقات التضخم والانكماش، وإذا ما أجرينا تعديلا بسيطا على المعادلة بإدخال المتغير K الذي يعبر عن طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود، ويتحقق هذا التعديل بأن نضرب الحجم الأمثل لكمية النقود بالمتغير كمعبر عن تغير نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من أرصدة في سنة ما بالمقارنة مع هذه النسبة في سنة الأساس من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وبالتالي فإن صيغة معامل الإفراط النقدي تصبح كالآتي:

$$M_{ext}=Q_0*Y_t(K_t/K_0)-M_t$$

وهنا فإن فائض كمية النقود عن حجمها M_{ext} يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار. (الحلاق، و العجلوني،، 2010، صفحة 19)

الفرع الثاني: أثار التضخم:

تتعدد التأثيرات التي يخلفها التضخم سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي على حد سواء، ما يدفع بالدولة اتباع سياسات تحد من هذه الأثار السلبية له، وذلك بوضع العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن من خلال التخفيف من هذه الأثار ولما لا الحد منها والسيطرة عليها، وذلك باتباع سياسات مالية وأخرى نقدية، ونذكر من بين هذه الأثار:

أولا: الآثار الاقتصادية:

إن اعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة في المجتمع يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي والثروة لبعض الفئات في المجتمع وانخفاض الدخل والثروة لفئات أخرى ما ينجم عن ذلك آثار اقتصادية طوية المدى، خاصة في ظل موقف الحكومة من التضخم والسياسات والإجراءات المخدة لمواجهتها نذكر. (عطون، 1989، صفحة 193)

1. **أثر التضخم على العلمة:** يؤدي التضخم في الكثير من الأحيان إلى إخلال تلك الثقة في العملة، وتآكلها، حيث يفقد الأفراد الاطمئنان إلى قدرتها على الاحتفاظ بقيمتها بمرور الزمن، ومع استمرار انخفاض القوة الشرائية للنقود، تتراجع وظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى تفضيل اقتناء السلع؛ وفي ظل هذه الظروف، يقل الحافز على الادخار النقدي، ويزداد الميل إلى الإنفاق الاستهلاكي الفوري أو تحويل المدخرات إلى أصول أكثر استقرارا في قيمتها، مثل الذهب، العملات الأجنبية، العقارات، أو السلع المعمرة كالأجهزة الإلكترونية...إلخ، ويعد

هذا السلوك انعكاسا لانعدام الثقة في العملة المحلية، مما يعمق من آثار التضخم على الاقتصاد ويزيد من صعوبة استعادة الاستقرار النقدي.

2. **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يساهم التضخم في إحداث اختلال أو عجز في ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الطلب على السلع المستوردة وتراجع القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، فعندما يرتفع الإنفاق الحكومي وتتزايد الدخول النقدية، بعبارة أخرى أنه عندما تزيد الحكومة من إنفاقها على الاقتصاد، ينتج عن ذلك انتقال المزيد من الأموال إلى أيدي الأفراد والشركات (أي تزداد دخولهم النقدية)، وهذا يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لدى الناس، فيرتفع الطلب على السلع والخدمات؛ فيزداد الطلب الكلي في الاقتصاد، ويشمل ذلك الطلب على السلع المحلية والمستوردة على حد سواء، هذا يؤدي إلى استنزاف جزء من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي نتيجة تصاعد الواردات هذا من جهة أما من جهة أخرى وفي حال وجود قيود على الاستيراد، فإن فائض القوة الشرائية يتجه نحو السلع المحلية البديلة للواردات، مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار في السوق المحلية، ويظهر الأثر السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات بوضوح عندما لا يقابل تزايد الطلب المحلي بزيادة موازية في الإنتاج، فيزداد الميل إلى الاستيراد، بينما تتراجع القدرة على التصدير نتيجة ارتفاع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، مما يترتب على ذلك تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، واختلال أسعار التبادل التجاري، مما يقلل من جاذبية الصادرات ويضعف مراكز الإنتاج المحلية، خاصة عندما تعجز القطاعات الإنتاجية عن توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مدخلات الإنتاج الضرورية. (أويابة و عبد الرزاق خليل، 2018، صفحة 167_168)

3. **اثر التضخم على أسعار الفائدة:** يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، حيث تلجأ المؤسسات المالية إلى رفع سعر الفائدة لتعويض المقرضين عن انخفاض القوة الشرائية للنقود، لهذا الغرض، يضاف ما يسمى "علاوة التضخم" إلى سعر الفائدة الأساسي، حتى لا يتعرض المقرضون للخسارة. وهنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي (الظاهر في العقود) وسعر الفائدة الحقيقي (الذي يعكس العائد الفعلي بعد خصم التضخم)، بعبارة أخرى؛ تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما عرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي.

4. **أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك:** من الأثار الذي يخلفها التضخم على هذا الأخير أنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، بمعنى أن نفس مبلغ الدخل الذي يحصل عليه الفرد لم يعد يشتري نفس الكمية من السلع والخدمات كما كان في السابق، بمعنى آخر حتى لو بقي دخل الفرد النقدي ثابتا، فإن قيمته الفعلية (الحقيقية) تتناقص بسبب ارتفاع الأسعار، مما يدفعهم إلى توجيه معظم دخولهم نحو الاستهلاك بدلا من الادخار، خاصة مع الارتفاع المستمر في الأسعار؛ ونتيجة لذلك يرتفع الميل للاستهلاك وينخفض الميل للادخار، مما يؤدي إلى تراجع حجم المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات، كما أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية أو تحولها إلى معدلات سلبية يقلل من جاذبية الادخار ويزيد من تكلفة الاستثمار، الأمر الذي يعيق نمو الناتج الوطني.

إضافة إلى ذلك فان التضخم يؤثر سلبيا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار لعقارات، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرون الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

بالإضافة إلى ذلك يترتب على التضخم ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج مثل العقارات والمواد الأولية والأجور، مما يحد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ تنخفض ربحية المشاريع الجديدة وتصبح البيئة الاستثمارية أقل جاذبية للمستثمرين الخارجيين. وهو ما سيتم التفصيل فيه في العنصر التالي. (القريشي و ناظم محمد نوري الشمري،، 1993، صفحة 417)

5. **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يؤثر التضخم بشكل سلبي على هيكل الإنتاج من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الاستهلاكية أو المضاربية، مثل العقارات والسلع سريعة الربح، وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية والاستثمارية التي تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية؛ ففي ظل ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الاستهلاكية، ينجذب المستثمرون إليها بحثا عن مكاسب سريعة، بينما تتراجع الاستثمارات في الصناعات الأساسية والثقيلة التي تحتاج إلى فترات طويلة لتحقيق العائدات، كما تواجه هذه الصناعات تحديات إضافية كارتفاع تكاليف الأجور وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للتوسع، ويزداد هذا الأثر وضوحا مع اقتراب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، حيث تقل مرونة الإنتاج وتزداد حدة ارتفاع الأسعار، مما يدفع بعض رجال الأعمال إلى تخزين السلع أملا في بيعها لاحقا بأسعار أعلى، ما يؤدي إلى تفاقم التضخم، في الوقت ذاته، تتجه رؤوس الأموال بشكل متزايد نحو المضاربة العقارية والسلع الكمالية، على حساب الاستثمارات المنتجة طويلة الأجل.

علاوة على ذلك، قد ينخفض إنتاج السلع الضرورية نتيجة تجميد الحكومة لأسعارها، مقابل توسع إنتاج السلع الكمالية التي تلبي احتياجات شرائح محدودة من المجتمع، ومع استمرار هذه التحولات، يزداد التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي، ما يدفع رجال الأعمال إلى تقليص استثماراتهم وزيادة عرض السلع المخزنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من الانكماش تبدأ في قطاعات معينة ثم تمتد لتشمل الاقتصاد بأكمله. (زروق، 2022، صفحة 95)

ثانيا: الأثار الاجتماعية:

تتعدد الأثار المترتبة على التضخم لتشمل جميع القطاعات المحلية والعالمية، وتشمل أيضا جميع القطاعات الاقتصادية منها وحتى الاجتماعية، هذه الأخيرة يؤثر عليها بشكل كبير وجد خطير على بناءاته الاجتماعية، والتأثير على مستويات المعيشة لهم، وذلك من خلال الارتفاعات المتوالية في مستويات الاسعار المحلية، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم التأثيرات الاجتماعية التي يؤثر فيها التضخم نذكر منها:

1. **التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة:** ينشأ الأثر التوزيعي الرئيسي للتضخم نتيجة التباين في أنواع الأصول التي يمتلكها الأفراد أو الالتزامات المالية المترتبة عليهم؛ إذ يختلف موقف المقرضين بشكل جذري عن موقف المقترضين خلال فترات التضخم، وتعتبر الدخول الحقيقية لمختلف فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة محدودة من المجتمع، نتيجة الأرباح الكبيرة التي تحققها هذه الفئة بفعل زيادة الطلب على منتجاتها والتغير المستمر في أسعارها. في المقابل، تتفاقم معاناة الفئة الأخرى، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع، وتشمل أصحاب الدخول الثابتة، والمتقاعدين، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير، وغيرهم ممن تتآكل دخولهم الحقيقية بفعل ارتفاع معدلات التضخم. (حداد و هذلول ، 2010)
2. **المقرضون والمقترضون:** عندما يكون هناك التزام مالي (دين) على بعض الأفراد تجاه آخرين، فإن ارتفاع الأسعار بشكل حاد يمثل مكسبا غير متوقع للمقترضين، ففي ظل التضخم المرتفع، تتضاعف الأجور والدخول الاسمية، في حين تبقى قيمة الدفعات المستحقة على المقترضين ثابتة من الناحية الاسمية، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة الحقيقية لهذا الدين، بالتالي يستفيد المقترضون من التضخم حيث تزداد ثروتهم الحقيقية نتيجة تراجع القيمة الفعلية للديون المترتبة عليهم، وعلى الجانب الآخر يتكبد المقرضون خسائر كبيرة لأن الأموال التي يستردونها تكون أقل قيمة من الأموال التي أقرضوها في الأصل، مما يؤدي إلى إفقارهم بفعل التضخم غير المتوقع، ومن هنا نستنتج أن التضخم

المرتفع وغير المتوقع يصب في مصلحة المقترضين ويضر بالمقرضين، حيث يعيد توزيع الثروة بشكل غير عادل بين هاتين الفئتين. (ساموبلسون، نوردهاوس، و ماندل، 2012)

3. **الأثر على أصحاب المداخيل الثابتة:** يتأثر أصحاب المداخيل الثابتة، كالموظفين الحكوميين والمتقاعدين، سلبا بارتفاع الأسعار، إذ تتأثر قدرتهم الشرائية مع بقاء دخولهم الاسمية على حالها، ومع تزايد الأسعار، يضطر هؤلاء الأفراد إلى الحد من استهلاكهم، والتخلي عن بعض السلع والخدمات غير الأساسية، والاكتفاء بالإنفاق على الحاجات الضرورية فقط، ويرجع ذلك إلى محدودية النفقات مقارنة بالعائد الثابت نسبيا الذي يحصلون عليه، مما يؤدي إلى تراجع مستويات معيشتهم، كما أن الأفراد الذين يعتمدون على الخزينة العامة يتضررون بشكل خاص، نظرًا لأن دخولهم لا تواكب وتيرة زيادة الأسعار (زروق، 2022، صفحة 69)
4. **أثر على أصحاب المرتبات:** حيث تشمل هذه الفئة موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، التي يتميز دخولهم بقدر من المرونة مقارنة بالفئة السابقة، رغم هذه المرنة لكنه لا يمنع من تأثرهم حيث يكونون عرضة أيضا لانخفاض الدخول الحقيقية نتيجة التضخم، إلا أن هذه التأثيرات تكون أقل حدة بسبب إمكانية تعديل المرتبات في بعض الأحيان، الأمر الذي يخفف نسبيا من الأثر السلبي للتضخم على مستوى معيشتهم.
5. **أثر على الأجراء:** أين تشكل فئة الأجراء (العمال) الجزء الأكبر من أصحاب المداخيل المتغيرة، وتتميز أجورهم بقابلية أكبر للتغير استجابة لتحركات الأسعار، ففي كثير من الحالات، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأجور، ويرجع ذلك إلى قوة النقابات والاتحادات العمالية التي تمارس ضغوطا على الحكومات وأصحاب الأعمال لرفع الأجور ومواكبة التضخم، ومع ذلك فغالبا ما يكون هناك تأخر زمني بين ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور، كما أن معدلات الزيادة في الأجور لا تساير دائما معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تأثر جزئي في القدرة الشرائية لهذه الفئة، وإن كان ذلك بدرجة أقل مقارنة بأصحاب الدخول الثابتة. (الحلاق و محمد محمود العجلوني، صفحة 218)
6. **الأثر على المستثمرون:** يتباين أثر التضخم على المستثمرين تبعًا لنوع الاستثمار. فالمستثمرون في السندات ذات العائد الثابت يتكبدون خسائر في أوقات التضخم المرتفع، بينما يستفيد المستثمرون في الأسهم (سندات الملكية) من ارتفاع الأسعار. ويواجه صغار المستثمرين من الطبقة المتوسطة مخاطر أكبر، إذ غالبًا ما يستثمرون مدخراتهم في أدوات مالية ذات عوائد ثابتة مثل السندات أو حسابات التوفير، ما يعرضهم لتآكل قيمة مدخراتهم الحقيقية. ويشير كينز إلى أن التضخم يضعف قدرة المستثمرين على الادخار. كما أظهرت التجارب أن أسعار الأسهم

تتحرك أحيانًا بعكس اتجاه التضخم؛ إذ ارتفعت أسعار الأسهم مع تباطؤ التضخم في أوائل التسعينيات، وانخفضت بشكل حاد عندما تصاعدت توقعات التضخم عام 1994.

7. **أصحاب المشاريع:** وفي هذه النقطة فإن الوضع يختلف عن سابقته، وعن بقية الفئات، إذ غالبا ما يحققون زيادات ملموسة في دخولهم الحقيقية خلال فترات التضخم، ويعود ذلك إلى أن الإيرادات النقدية ترتفع بوتيرة أسرع من النفقات النقدية، نظرا لوجود فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار وارتفاع التكاليف، مما يسمح بتحقيق أرباح أعلى خلال هذه الفترة.

ومن هنا يمكن اقول أن التضخم يساهم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي بين فئات المجتمع، بناء على مرونة مداخيلهم في مواجهة ارتفاع الأسعار، ففي الوقت الذي تتراجع فيه القوة الشرائية لأغلبية الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول الثابتة، يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة، كالتجار والمنتجين وأصحاب المشاريع، من هذه الظاهرة، مما يؤدي إلى تزايد مظاهر الحرمان والمعاناة لدى الفئات الأقل قدرة على مواكبة التضخم.

المطلب الثالث: سياسات الحد من التضخم

تمثل ظاهرة التضخم إحدى أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول، إذ تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار المالي ومستوى المعيشة، وقد تمتد آثارها لتقويض النمو الاقتصادي إذا لم تتم السيطرة عليها، ومن هذا المنطلق، تسعى الحكومات والسلطات النقدية إلى وضع آليات فعالة للحد من التضخم عبر سياسات اقتصادية تهدف أساسا إلى ضبط السيولة النقدية والحفاظ على توازن السوق، وتتوزع هذه السياسات بين أدوات نقدية ومالية، إلى جانب إجراءات تنظيمية تمس الأسعار والأجور، بما يتيح تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ويقلل من المخاطر المترتبة على استمرار الضغوط التضخمية وفي هذا المطلب سنعرض أهم سياسات محاربة التضخم.

الفرع الاول: ادوات السياسة المالية في معالجه التضخم

تعد السياسة المالية إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية، لما تتمتع به من قدرة على تحقيق أهداف متعددة التي من شأنها أن تخدم مسار الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تنوع أدواتها وقابليتها للتكييف بما يتلاءم مع مختلف المتغيرات، ويرتبط جوهر هذه السياسة بإدارة الموارد المالية للدولة من خلال الموازنة العامة، وما يتصل بها من أساليب تحصيل الإيرادات وتوجيه النفقات، في إطار ينسجم مع الخطط الاقتصادية المعتمدة، لما يضمن تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية من خلال اتباع مجموعة من التدابير والإجراءات التي تنتهجها الدولة لضبط عناصر المالية العامة،

بغية تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية، أهمها دعم النمو، تعزيز الاستقرار، ودفع عجلة التنمية الشاملة ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

أولا: الرقابة الضريبية : تعد الرقابة الضريبية من بين السياسات الضريبية المعتمدة من أجل مكافحة ظاهرة التضخم، وهي تعد من أهم مكونات الجوهرية والأساسية للسياسات المالية، إذ ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة على تمويل نفقاتها العمومية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فهي تمثل مجموعة من التوجهات والتدابير التي تعتمدها السلطات العمومية لتنظيم الجباية الضريبية، ليس فقط من أجل تحصيل الموارد المالية، بل أيضا كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يخدم أولويات التنمية، وتتميز هذه السياسة الضريبية الرقابية بمرونة، حيث تصاغ برامجها وفقا للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وبما يضمن التوفيق بين متطلبات النمو والاستقرار من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الأعباء الضريبية بصورة منصفة من جهة أخرى، مع العمل على مواجهة جل التقلبات الاقتصادية، والحد من الضغوط التضخمية، حيث يتم ذلك من خلال رفع معدلات الضريبة على الأرباح، أو على الاستهلاك، بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري، أو معدلات الإنفاق الاستهلاكي أو كلاهما معا، من أجل التحكم في المعروض النقدي المتداول وبالتالي التحكم في معدلات التضخم. (بطريق و المرسي السيد حجازي، 2001، صفحة 23) ، إن استخدام هذه الآلية يكون عادة أكثر فاعلية في الدول النامية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بدخول الأفراد، وتؤثر بذلك مباشرة على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغزارة تحصيلها.

ثانيا: الرقابة على الدين العام: تعد هذه الأداة من بين الآليات التي تلجأ إليها الحكومات للحد من التضخم، إذ تقوم من خلالها بامتصاص فائض القوة الشرائية المتداولة في السوق (فائض مداخلهم، وتقليل انفاقهم في سوق السلع)، بعبارة أخرى أن هذا النوع من الرقابات يعكس لنا تلك الألية التي تفرضها الدولة حيث تقوم بسحب جزء من دخولهم وتقليص قدرتهم على الإنفاق في سوق السلع والخدمات، والغاية من هذا الإجراء ليست توجيه القروض إلى تمويل المشاريع الحكومية أو مزاحمة القطاع الخاص في مجال الاستثمار، بل الحد من حجم الطلب الكلي عبر تجميد هذه الموارد المالية مؤقتا. (علي ك.، 1997، صفحة 10)ورغم ما قد يثار من انتقادات لهذا الأسلوب، خصوصا لكونه يرتب على الدولة أعباء إضافية؛ تتمثل في دفع فوائد على الدين العام مقابل أموال تحتفظ بها في الخزائن دون استثمار مباشر، فإن الفائدة الأساسية تكمن في تحجيم التضخم، فالتكاليف الناتجة عن خدمة الدين تبقى أقل بكثير من الآثار

السلبية الواسعة التي قد يخلفها التضخم غير المنضبط، مثل تآكل القدرة الشرائية، واضطراب الأسواق، وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: الرقابة على الانفاق العام: يعد هذا النوع من الرقابات من إحدى الأدوات الجوهرية التي تعتمدها الدولة لضبط التوازن الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية أو معالجة حالات الانكماش، فالإنفاق العام يمثل أداة مرنة بيد الحكومة، إذ يمكن التحكم فيه بالزيادة أو النقصان وفقا للظرف الاقتصادي السائد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو يعد أداة لتحقيق التوازن من جديد، ام بالارتفاع أو الخفض.

ففي حالة التضخم، تميل السلطات المالية إلى تقليص النفقات العمومية بغرض تخفيف حدة الطلب الكلي، غير أن خفض الاستثمارات الحكومية قد يفضي إلى تراجع الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، وهو ما يعد خيارا غير مرغوب فيه، لذلك، تركز السياسة المالية في هذه المرحلة على تقليص الاستهلاك الخاص باعتباره المجال الأكثر قابلية للتأثير، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات نذكر منها: (وقف الزيادات في الأجور، رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، زيادة الاشتراكات الاجتماعية مقابل خفض الإعانات وقروض الاستهلاك).

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في معالجه التضخم

أولا: زيادة سعر اعادة الخصم: هي عبارة عن عملية مالية يقوم بموجبها البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية (مثل الكمبيالات والسندات التجارية) التي يحملها مقابل الحصول على السيولة النقدية، وفي بعض الحالات، عندما يحتاج البنك التجاري إلى المزيد من السيولة، يقوم بإعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي مقابل سعر يعرف باسم سعر إعادة الخصم، أي عندما يخصم البنك التجاري ورقة تجارية لعميل، يمنحه مقابلها قيمة الورقة بعد خصم نسبة معينة تمثل الفائدة حتى تاريخ الاستحقاق.

إذا احتاج البنك التجاري لسيولة إضافية، يمكنه تقديم هذه الأوراق التجارية للبنك المركزي لإعادة خصمها، أي: يحصل البنك التجاري على قيمة الورقة بعد خصم فائدة إضافية يحددها البنك المركزي (سعر إعادة الخصم).وبشكل عام، ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن هذا الأخير يعد من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي للحد من التضخم، أي عندما يتم رفع هذا السعر، تزداد تكلفة التمويل على البنوك التجارية، مما يقلل من حجم القروض الممنوحة، ويخفض السيولة في الأسواق، وبالتالي يساهم في استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية. (الجيلالي، 2013، صفحة 34)

ثانيا: سياسه السوق المفتوحة: تعد من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية (مثل السندات الحكومية) في السوق؛ فعندما يواجه الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، يتدخل البنك المركزي عادة عن طريق بيع الأوراق المالية، وعندما يشتري الأفراد أو البنوك هذه الأوراق المالية، يقومون بدفع مقابلها نقدا إلى البنك المركزي، مما يؤدي إلى سحب جزء من النقود المتداولة من السوق وتقليل السيولة المتاحة.وهذا الإجراء ينتج عنه انخفاض في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على منح القروض والائتمان للعملاء، مع تراجع إمكانية الاقتراض، يقل الإنفاق والطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي ينخفض المستوى العام للأسعار. (Plihon، 2004، صفحة 89)

وعليه يمكننا القول من خلال ما سبق أن عملية السوق المفتوحة عي تلك العملية التي يتم فيها تدخل السلطة النقدية، من خلال بيع الأوراق المالية، هذه الأخيرة التي يتم البنك المركزي على تقليص المعروض النقدي، مما يؤدي إلى تهدئة الطلب في السوق والحد من الضغوط التضخمية، وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ثالثا: نسبه الاحتياط القانوني: هو عبارة عن نسبة محددة من ودائع البنوك التجارية التي يجب أن تحتفظ بها هذه البنوك كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يجوز لها استخدام هذه الأموال في عمليات الإقراض أو الاستثمار أين يفرض البنك المركزي هذه النسبة على ودائع البنوك سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية، وتختلف النسبة حسب نوع الودائع وطبيعة آجالها هذا من جهة أما من جهة أخرى وعندما يهدف البنك المركزي إلى مكافحة التضخم، فإنه يقوم برفع معدل الاحتياطي القانوني، وهذا الإجراء يجبر البنوك التجارية على زيادة حجم الأموال المجمدة لديها لدى البنك المركزي، وبالتالي تتقلص الموارد المالية المتاحة لديها للإقراض، ونتيجة لذلك، تصبح البنوك أكثر تحفظا في منح القروض الجديدة، بل قد تلجأ أحيانا إلى تقليص حجم القروض القائمة.

وهذا التشدد في منح الائتمان يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة في السوق، وبالتالي يتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة تراجع القدرة الشرائية للأفراد والشركات، مع تراجع الطلب، ينخفض الضغط على الأسعار، مما يسهم في الحد من التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، ومنه يمكن القول أن رفع معدل الاحتياطي القانوني يعد أداة فعالة للحد من السيولة الزائدة في الاقتصاد، وبالتالي ضبط التضخم عبر التأثير المباشر على القدرة الإقراضية للبنوك التجارية.

رابعا: سعر الفائدة: يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها البنك المركزي للسيطرة على التضخم. فعندما يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، تزداد تكلفة الاقتراض بالنسبة للأفراد والشركات، مما يدفعهم إلى تقليل الطلب على القروض الجديدة، وبالتالي ينخفض حجم السيولة النقدية المتاحة في السوق.

علاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية، إذ يحصل المدخرون على عوائد أعلى على ودائعهم. ونتيجة لذلك، يميل الأفراد إلى زيادة الادخار وتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية الحالية، مؤجلين جزءا من الإنفاق إلى المستقبل للاستفادة من العوائد المرتفعة.

هذا التأثير المزدوج، المتمثل في تراجع الاقتراض وزيادة الادخار، يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، ما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية واستقرار الأسعار على المدى البعيد. وتجدر الإشارة إلى أن فعالية هذه الأداة لا تظهر بشكل فوري، بل تتجلى نتائجها تدريجيًا مع مرور الوقت، حيث ينتقل أثرها من القطاع المالي إلى مجمل الاقتصاد.

وعليه يمكن القول ان رفع سعر الفائدة يساهم في تقليل السيولة وتحفيز الادخار، مما يؤدي إلى كبح التضخم واستقرار الوضع الاقتصادي، لكن نتائج هذه السياسة تظهر عادة على المدى المتوسط والطويل. (ساكر،، 2006، صفحة 116)

المبحث الثالث: الإطار النظري للناتج الإجمالي المحلي:

يعد الناتج الإجمالي المحلي من أبرز المؤشرات التي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد الوطني ودرجة نموه، إذ يعبر عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر مرآة تعكس النشاط الاقتصادي ومستوى الرفاهية العامة للمجتمع. كما يُمثل الأساس الذي تُبنى عليه السياسات الاقتصادية، سواء في مجالات التخطيط أو الاستقرار أو التنمية المستدامة.

وفي الحالة الجزائرية يكتسي الناتج الإجمالي المحلي أهمية خاصة بالنظر إلى اعتماده الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للناتج والدخل القومي، مما يجعل أي تقلبات في أسعار النفط أو في المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى " مثل التضخم وسعر الصرف " تؤثر مباشرة في أدائه.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى تناول المفاهيم الأساسية للناتج الإجمالي المحلي وأبعاده الاقتصادية، مع إبراز أهميته في تحليل النشاط الاقتصادي ودوره في تقييم الوضع الاقتصادي العام للبلاد.

المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج الإجمالي المحلي.

تتعدد المؤشرات الاقتصادي التي تستخدم لقياس الاقتصاد العام، أين يعد الناتج الإجمالي المحلي واحد من أبرز هذه المؤشرات، حيث يعتبر هذا الأخير كأداء الاقتصادية لأي دولة من أجل تحقيق ذلك التوازن واستقرار اقتصادي، كونه يمثل القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، وهو يعد كمؤشر رئيسي لقياس حجم الاقتصاد ونموه، وانعكاساته وغيرها من مؤشرات الاقتصادية المحلية، هذا من جهة أما من جه أخرى فإن هذا الأخير يعد كأداة أساسية لقياس مستويات اقتصادية محلي، والغير محلي مما يعكس هذا الأخير النشاط الاقتصادي الكلي، معطيا بذلك صورة شاملة عن اقتصاد العام لأي دولة، كل هذا وذاك سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب والتطرق إلى كل من مفهوم الناتج الإجمالي المحلي أهم مكوناته وأهميته وغيرها من المعطيات التي تجمع حيثيات هذا الأخير.

الفرع الأول: مفهوم الناتج الإجمالي والناتج الداخلي الإجمالي:

أولا: **مفهوم الناتج الإجمالي المحلي(PNB)** : تتعدد الدراسات التي تناولت هذا المفهوم لكنها في مجملها اتفقت على نقط واحد وهي أن الناتج الإجمالي المحلي لا يختلف كثيرا عن الناتج الداخلي الإجمالي لكنه يختلف عنه فيكون هذا الأخير يركز في أساس على عناصر انتاج وطنية، أي أن المنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي، سواء داخل أو خارج؛ وعليه فهو :عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة جغرافية، لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطنين أو أجانب خلال سنه معينة أي أنه يشمل الدخل المكتسب للمواطنين الأصليين للبلد فقط، سواء حصلوا عليه من خلال مساهمتهم في عملية الإنتاج داخل البلد أو خارجه. (السعيد، صفحة 61)

وفي تعريف أخر يؤكد أنه عبارة عن القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في بلد ما خلال فترة زمنية معين عادة ما تكون سنة، أي أنه يقاس على أساس الرقعة الاقتصادية بناء على معيار الجنسية؛ ويقصد بهذا الأخير القطر الجغرافي مضاف إليها المياه الإقليمية، والممثليات المتواجدة في الخارج (القنصليات، سفارات). (خليل، 1994، صفحة 101)

في تعريف أخر هو ذلك الذي يقوم بقياس مجمل قيم السلع والخدمات التي تنتجها الدولة، كون هذا الأخير يعد أكثر شمولا من جهة ويعتبر أيضا جزء من الحسابات القومية من جهة أخرى، أين يمثل لنا مجموعة متكاملة من

الإحصائيات خاصة أمام صانعي السياسات أين تتيح لهم إمكانية ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو العكس أي التوسع. (الأشقر، 2002 ، الصفحات 31-32)

وعليه ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الناتج الإجمالي المحلي هو في الحقيقة يشمل ما يتم إنتاجه داخل البلد فقط سواء من قبل المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخلها أو من الأجانب اللذين يعملون داخل الدولة.

ثانيا: الناتج الداخلي الإجمالي/ PIB: ونقصد به القيم النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل البلد (سواء من قبل الأجانب اللذين يعملون داخل البلد أو من قبل المواطنون الذين يحملون نفس جنسي البلد ويقيمون داخله) خلال فتر زمنية معينة عادة ما تكون سنة والمعنى أنه يقاس على أساس الرقعة الجغرافية.

وحسب SCN ترى أن هذا الأخر عبارة عن السلع والخدمات الخاصة بالفروع المنتجة (الصناعة، الزراعة، البناء، الأشغال العمومية، التجارة..) والفروع الغير منتجة (البنوك، الشؤون العقارية، التأمينات، الإدارات العموم)، وعليه ومن خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى نقطة نشمل فيها نقاط الاخلاف بين كل من الناتج الإجمالي المحلي PNB والناتج الداخلي الإجمالي pib حيث أن الأول يقاص على أساس الرقعة الاقتصادية والثاني على أساس الرقعة الجغرافية. (فردة، 2019، صفحة 7)

بعبارة أخرى أن الناتج المحلي الإجمالي PIB يأخذ في الحساب ما أنتج داخل حدود البلاد بغض النظر عن جنسية الشخص المنتج (أساسه الرقعة الجغرافية). أما الناتج الوطني الإجمالي يأخذ في الحسبان ما أنتج من قبل المواطنين (أساسه الجنسية) بغض النظر عن مكان إقامتهم. (وليد إسماعيل السيفو و عبد الرحيم فؤاد الفارس، 2015، صفحة 48)

وفي تعريف أخر يرى أنه نشاط اقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمين داخل البلد بصرف النظر عن جنسيتهم؛ أي أن"PIB" هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء أكانت وطنية أم أجنبية.

بعبارة أخرى أن إجمالي الناتج المحلي هي قيم السلع النهائي والخدمات التيتم انتاجها محليا إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين، (شركات أجنبية مثلا)، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج، وفي نفس الوقت، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج تحصل على عوائد يتم تحويلها إلى الداخل، ويمثل الفرق

بين هذه العوائد المحولة من والى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج، وعند إضافة صافي عوائد عناصر الانتاج إلى إجمالي الناتج المحلي فإننا نحصل على إجمالي الدخل الوطني (PNB)

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB يأخذ في الحساب ما أنتج داخل حدود البلاد بغض النظر عن جنسية الشخص المنتج (أساسه الرقعة الجغرافية .) أما الناتج الوطني الإجمالي يأخذ في الحسبان ما أنتج من قبل المواطنين (أساسه الجنسية) بغض النظر عن مكان إقامتهم .

إجمالي الناتج الوطني (بسعر السوق)=صافي عوائد عناصر الإنتاج + إجمالي الناتج المحلي. (ليلى، 2020، صفحة 16)

في العموم يمكن القول أن هنالك فرق جوهري بين المفهومين فالناتج الداخلي الإجمالي والناتج الوطني المحلي، فهذا الأخير (أي الناتج الوطني الإجمالي)، يشمل على الدخل المكتسب للمواطنين الأصليين للبلد فقط سواء حصلوا عليه من خلال مساهمتهم في عملية الإنتاج داخل البلد أو خارجه، فالدخل الذي تتحصل عليه الشركة أجنبية للبترول في جزائر مثلا لا يحتسب ضمن تقدير الدخل الوطني للجزائر وإنما ضمن الدخل الوطني للدولة الأجنبية لأنه أنتجه، عوامل الإنتاج غير وطنية، كذلك فإن الدخل الذي يحصل عليه المواطنون جزائريين في الخارج يحسب ضمن الدخل الوطني لان عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه جزائرية .

الفرع الثاني: مكونات الناتج الداخلي الإجمالي: .

يتكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من مجموعة من العناصر التي تعبر عن مجمل الإنفاق الكلي في الاقتصاد، وهي تمثل الجوانب الرئيسة للطلب الكلي داخل الدولة. وتشمل هذه العناصر ما يلي:

أولا: الإنفاق الاستهلاكي الخاص

وهو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يستهلكها الأفراد والأسر داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

ويعد هذا المكون من أهم عناصر الناتج المحلي، لأنه يعكس مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي للسكان، كما يشكل عادة النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول.

ويشمل الإنفاق الاستهلاكي نفقات الأفراد على السلع المعمرة (مثل السيارات والأجهزة المنزلية)، والسلع غير المعمرة (كالطعام والملبس)، إضافة إلى الخدمات مثل التعليم، الصحة، النقل، والترفيه. ويؤدي نمو هذا الإنفاق إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وتحفيز الإنتاج، بينما يعكس تراجعه تباطؤ الطلب المحلي وتراجع النشاط الاقتصادي.

ثانيا: الإنفاق الاستثماري الخاص

ويقصد به إجمالي القيم النقدية للسلع الرأسمالية والاستثمارية التي يستخدمها القطاع الخاص لإنتاج السلع والخدمات النهائية، مثل الآلات والمعدات والمباني والمنشآت الصناعية والزراعية.

ويمثل هذا المكون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي طويل الأجل، لأنه يعزز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ويرفع من مستويات التشغيل والإنتاجية. كما يُعد الاستثمار الخاص مؤشراً مهماً على ثقة الفاعلين الاقتصاديين في بيئة الأعمال، حيث يزداد في فترات الاستقرار الاقتصادي ويتراجع في أوقات الأزمات

ثالثا: الإنفاق الحكومي

يشمل الإنفاق الذي تقوم به الدولة على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية بغرض تحقيق المصلحة العامة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن هذا المكوّن العناصر التالية:

أ. الأجور والمرتبات والمكافآت والعلاوات وغيرها من التعويضات الجارية لموظفي القطاع العام.

ب. النفقات التشغيلية وتشمل المشتريات الحكومية الجارية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

ت. نفقات الصيانة والاستثمارات الرأسمالية التي تمثل الإنفاق على المشاريع الكبرى والبنى التحتية كالطرق والموانئ والطاقة.

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة رئيسية في السياسة المالية، إذ يستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، خاصة في الفترات التي يتراجع فيها الطلب الخاص.

رابعا: صافي التعامل الخارجي (الميزان التجاري)

ويعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات، أي:

صافي التعامل الخارجي=الصادرات–الواردات (شيبان، 2015-2016، صفحة 54)

الفرع الثالث: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي:

تتمثل أهمها في :

أولا: الناتج المحلي الاسمي: هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ثانيا: الناتج المحلي الحقيقي :هو ما تم حسابه بعد تثبيتا لأسعار للمستثمرين وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لاستبعاد أثر التضخم. (درويش و نادية معلالة،، ، 2015، صفحة 25)

هذا ويتم استعمال القيمة الاسمية (الأسعار الجارية)، أو القيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة)، من أجل تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويتم ذلك من خلال استخدام أرقام قياسية من أجل ضمان الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية.

ولحساب الناتج المحلي الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار، وأحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات، يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي المعبر عنه بالكميات على النحو التالي :

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{i=n} P_i Q_i = PQ \;\Rightarrow Q = \frac{PIB_n}{P}..$$

أي أن الناتج الحقيقي PIB réel عبارة عن الناتج الإسمي (PIB nominal) مقسوما على المستوى العام للأسعار الرقم القياسي للأسعار، وأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج الإجمالي هو مكمش الناتج الإجمالي (Déflateur du PIB)، ومنه $PIB_{réel} = \frac{PIB_{nominal}}{\text{Déflateur du PIB}}$. (شيبان،، مرجع سابق، 2016، صفحة 56، 55)

ثالثا: المكمش الضمني للناتج المحلي الإجمالي (Deflator Price GDP): يقيس مكمش الناتج المحلي الإجمالي (مكمش الناتج الداخلي الخام) معدل التغير في أسعار السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي (أي السلع والخدمات المنتجة داخل البلد)، وبالتالي فهو رقم قياسي يستبعد أثر التغير في السعر من الناتج المحلي الإجمالي يتصل بسلة أوسع من السلع والخدمات مقارنة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي سنتطرق له فما بعد، يرمز له بالرمز (GDPD)، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي مقيما بالأسعار الجارية (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي) GDP Nominal على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP Real خلال نفس السنة كما هو موضح بالعلاقة التالية: (بايزيد، 2022، صفحة 5)

$$\text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDPD)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (NGDP)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)}} \times 100$$

المطلب الثاني: أهمية دراسة الناتج الإجمالي المحلي :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أداة رئيسية لصناع السياسات الاقتصادية والبنوك المركزية، إذ يعكس حالة الاقتصاد ويُمكن من تقييم أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على النشاط الاقتصادي. كما يتيح التخطيط الضريبي والإنفاق العام،

ويعد المؤشر الأساسي لقياس حجم النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، إذ يعكس مدى قوة أو ضعف الاقتصاد. (حميداتو،، 2024، صفحة 39)

يمكن تقسيم أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي وفق العناصر التالية:

الفرع الأول: أهمية الناتج المحلي الإجمالي في تقييم الأداء الاقتصادي العام

يوفر الناتج المحلي الإجمالي رؤية شاملة للاقتصاد الكلي، من خلال قياس حجم الإنتاج والخدمات في الدولة، وهو ما أشار إليه كل من Paul A. Samuelson وWilliam D. Nordhaus، حيث يساعد على تحديد قوة الاقتصاد وقدرته الإنتاجية، كما يمكن الباحثين والمخططين من إجراء مقارنات بين الاقتصادات المختلفة لتحديد موقع الدولة على الصعيد الاقتصادي العالمي.

الفرع الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي في تحليل السياسات الاقتصادية

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لتقييم أثر السياسات المالية والنقدية المختلفة، مثل تغييرات الضرائب أو أسعار الفائدة، على النشاط الاقتصادي. وهذا يساهم في توجيه صانعي القرار نحو اتخاذ إجراءات تتناسب مع حالة الاقتصاد، سواء كان في مرحلة نمو أو ركود.

الفرع الثالث: أهمية الناتج المحلي الإجمالي في التخطيط الاقتصادي والمالي

من خلال دراسة الناتج المحلي الإجمالي، يمكن وضع استراتيجيات دقيقة للإنفاق العام والتخطيط الضريبي، بما يحقق استقرار الاقتصاد وتنميته المستدامة. ويُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار والتضخم، أكثر دقة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في قياس الأداء الاقتصادي الفعلي (حميداتو، 2024، ص. 39).

المطلب الثالث: طرق حساب الناتج الإجمالي المحلي:

في الحقيقة يعد الناتج الإجمالي المحلي (GDP) من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد الوطني ومقارنته عبر الزمن أو مع الاقتصادات الأخرى. ونظرا لأهميته الكبيرة، فقد طورت عدة طرق لحسابه بدقة، بحيث تعكس كل طريقة زاوية مختلفة من النشاط الاقتصادي أين تهدف هذه الطرق إلى تقديم صورة شاملة وقابلة للمقارنة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي نستعرض الطرق الرئيسية لحساب الناتج الإجمالي المحلي أين تم تحديها بثلاث طرق، أين تحتوي الأولى وهي طريقة الانتاج على مسارين للتقدير؛ الاول القيمة المضافة، والثاني القيمة النهائية، لتأتي الطريقة الانفاق، وهي في الحقيقة

طريق تعطي في النهاية نفس النتيجة، لكنها تختلف في كيفية تقدير الانتاج المحلي الاجمالي؛ حيث أن تقدير هذا الأخير حيث يضم تقدير الانتاج ويضم تقدير القيم النقدية لما يتم انتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير العوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الانفاق هو تقدير انفاق من حصل على الدخل من عناصر الانتاج، لتختلف طرق حساب عرض كل واحدة من الطريق الثلاث وهي كالتالي:

الفرع الأول: حساب الناتج المحلي عن طريق بنود الانفاق:

تتكون قطاعات الاقتصاد الوطني من أربعة قطاعات، وهي :القطاع العائلي، قطاع المنتجين، قطاع الحكومة، والقطاع الخارجي، حيث يقوم كل قطاع من هذه القطاعات بنوع معين من الإنفاق، بحيث يشكل إجمالي الإنفاق الكلي (Total Expenditure) مجموع إنفاق جميع القطاعات، ويجب أن يتساوى هذا الإنفاق الكلي (Demand Aggregate) مع إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو العرض الكلي .(Supply Aggregate) وحسب هذه الطريقة، فإن:

الانفاق الاستهلاكي الخاص+ الانفاق الاستثماري لقطاع الاعمال+الانفاق الحكومي+انفاق القطاع الخارجي=اجمالي الناتج المحلي

أي:

$$NX\ (X-M) + G + I + C = GDP$$

من خلال المعادلة السابقة، نلاحظ أن الإنفاق الكلي يتكون من:

أولا: الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي):

يشتمل الإنفاق الاستهلاكي العائلي على ثلاثة أمور:

1. شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة، مثل المواد الغذائية والملابس.
2. شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات، والأثاث، والثلاجات، والتلفزيونات.
3. الإنفاق على الخدمات المختلفة، مثل رسوم التعليم، والعلاج، والتأمين، والسياحة، والسفر، والخدمات البنكية، وغيرها.

ثانيا: الإنفاق الاستثماري:

يعرف الإنفاق الاستثماري بأنه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، على سبيل المثال:

1. إنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة يمثل استثمارًا لأنه يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

2. إنشاء شركة نقل وشحن يُعد استثمارًا لأنه يوفر خدمات يحتاجها المجتمع ويعمل على تعزيز الإنتاجية الوطنية.

ثالثا: الإنفاق الحكومي:

يشمل الإنفاق الحكومي العديد من البنود، منها:

1. دفع رواتب الموظفين الحكوميين، مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين وأصحاب الحرف والموظفين العموميين.
2. مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، مثل الأثاث والأدوات المكتبية، وهي تشبه الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي.
3. قيام الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع مقاولين لإنجاز هذه الأعمال.

رابعا: إنفاق القطاع الخارجي:

يشمل الإنفاق في هذا القطاع عنصرين:

1. الصادرات (Exports) وهي السلع والخدمات التي تنتج محليا وتصدر إلى دول العالم الخارجي.
2. الواردات (Imports) وهي السلع والخدمات التي تنتج خارج الاقتصاد الوطني وتستورد.

الفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي، وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الإنفاق الكلي (بطال، 2020، الصفحات 10-11).

الفرع الثاني: حساب الناتج الإجمالي المحلي حسب بنود الإنتاج:

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لبنود الإنتاج للقطاعات الاقتصادية المكونة له. تركز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، ويتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الإنتاج العاملة في اقتصاد ما، وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج. ومن ثم نحصل على ما يسمى القيمة المضافة (Added Value) لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، والتي تمثل في مجموعها الناتج المحلي الإجمالي.

وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة المتبع في غالبية الدول العربية، ينقسم النشاط الاقتصادي لعدة قطاعات تشمل:

- الزراعة والصيد
- الصناعات الاستخراجية
- الصناعات التحويلية

- التشييد والبناء
- النقل والمواصلات
- تجارة الجملة والتجزئة
- خدمات الضيافة مثل المطاعم والفنادق، وغيرها

مثال توضيحي:

مصنع لإنتاج الملابس الجاهزة، للحصول على المنتج النهائي، يتم استخدام السلع الوسيطة التالية:

مراحل الانتاج	قيمة الإنتاج النهائي (الدولار)	قيمة السلع الوسيطة (الدولار)	القيمة المضافة (دولار)
قطن خام (سلع وسيطة)	15	0	15
قماش (سلعة وسيطة)	50	15	35
ملابس جاهزة (سلع نهائية)	80	50	30
اجمالي القيمة المضافة			**80**

لحساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة قيمة الإنتاج النهائي:

كمية الملابس x السعر = الناتج المحلي الإجمالي

80x1 = 80 دولار (مجدي، 2021، الصفحات 10-11)

الفرع الثالث: حساب الناتج الإجمالي المحلي عن طريق الدخل:

في هذه الطريقة، يتم حساب الناتج الداخلي الخام من خلال جمع جميع الدخول الناتجة عن عناصر الإنتاج المختلفة في الاقتصاد. وهذه الدخول تمثل العوائد التي يحصل عليها كل عنصر إنتاج، وتشمل ما يلي:

1. العمل :(Wages) العائد الذي يحصل عليه العامل على شكل أجور ورواتب.
2. رأس المال :(Interest) العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال على شكل فوائد.
3. التنظيم/ريادة الأعمال :(Profit) العائد الذي يحصل عليه المنظم أو رائد الأعمال على شكل أرباح.
4. الأراضي :(Rent) العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض على شكل ريع.

بعد تحديد عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج، يحسب الناتج الداخلي الخام وفق المعادلة التالية:

الإيجارات + الأرباح + الفوائد+ الأجور= الدخل GDP

حيث يمثل كل مصطلح العائد المقابل لعنصر الإنتاج المحدد، ويظهر هذا الأسلوب كيف يتم توزيع الدخل الناتج عن النشـــاط الاقتصـــادي بين العاملين وأصـــحاب رؤوس الأموال والموارد الطبيعية ومنظمي الإنتاج. (بايزيد، 2022، صفحة 18)

الفصل الثاني: أثر كل من سعر الصرف والتضخم والناتج الإجمالي المحلي على الميزان التجاري

تمهيد:

ميزان المدفوعات يعد واجهة يطل منها اقتصـــاد الدولة على الاقتصـــاد العالمي، فهو يعكس أيضـــا وضـــعها الاقتصادي على المستوى الداخلي، هذا لأنه يحتوي على مؤشرات اقتصادية بين الدولة وبقية بلدان العالم، تسجل فيه القيود في جانبين الجانب الدائن والذي تقيد فيه كافة المســتحقات من العالم الخارجي والجانب المدين تقيد فيه الديون، من ناحية أخرى فميزان المدفوعات صـورة توضـح مسـتوى التقدم والأداء الاقتصـادي للدولة، وأيضـا أداة تحليلية تقوم عليها العلاقة النقدية الدولية.

في هذا الفصل سنتناول الأسس النظرية لميزان المدفوعات عبر المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل نظري لميزان المدفوعات: نعرض من خلاله ماهية الميزان التجاري**
- **المبحث الثاني: آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات وتوجهات التصحيح الحديثة**
- **المبحث الثالث: العلاقة بين كل من سعر الصرف والتضخم والناتج الإجمالي المحلي والميزان التجاري.**

المبحث الأول: مدخل نظري لميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات الاقتصـــادية التي تُســـتخدم لقياس العلاقات المالية بين الدولة والعالم الخارجي، إذ يمثل سـجلا محاسـبيا لكافة المعاملات الاقتصـادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة.

ويكتسـب ميزان المدفوعات أهميته لكونه مؤشـرا رئيسـيا على قوة أو ضـعف الاقتصـاد الوطني، حيث يعكس درجة توازن العلاقات الخارجية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل وارداتها، فالفائض يدل على تحسن الصادرات وتدفق رؤوس الأموال، بينما يشير العجز إلى ضعف القدرة التنافسية وزيادة الاعتماد على الخارج.

وفي ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، يشكل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تحديا أساسيا، خاصة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي.

المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات سجلا تقيد فيه كافة العمليات الاقتصادية التي تجري بين البلد والعالم الخارجي، ويتضمن حركة انتقال رؤوس الأموال والسـلع والخدمات، إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة في إيضـاح مدى تداخل اقتصـاد البلد مع الاقتصاد العالمي ويعكس أيضا هياكل الإنتاج ومدى القدرة التنافسية في البلد.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت تعاريف ميزان المدفوعات في الفكر الاقتصادي ونذكر منها:

- التعريف الأول: " يعرف ميزان المدفوعات بأنه سـجل محاسـبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصـادية التي تتم بين المقيمين) في الدولة و (المقيمين) في الدول الأخرى خلال فترة زمنية تكون عادة ســنه " (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 199)
- التعريف الثاني: عرفة صـندوق النقد الدولي: " سـجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصـائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق ســحب خاصــة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم". (محمدي، 2022، صفحة 63)

- التعريف الثالث: "ميزان المدفوعات لأي بلد يعبر عن خلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنه واحدة" (هيل عجمي الجنابي، 2014، صفحة 27)

من التعريفين السابقين يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل يضم جميع المعاملات الخارجية بالتحديد آجلة كانت أم آنية الحاصلة خلال فترة زمنية، تقيد في هذا السجل التغيرات في قيمة الأصول التي تمتلكها الدولة والتي تحصل جراء تعاملها مع العالم الخارجي أو بسبب هجرة الأفراد وتسجل فيه كافة الحقوق والالتزامات بينها وبين دول العالم. (محمدي، 2022، صفحة 8)

أولا: خصائص ميزان المدفوعات:

1. يعتبر مقيما من له صفة الإقامة الدائمة في البلد لا من يحمل الجنسية ففي نظر الميزان التجاري الأجنبي يكون مقيما إذا حصل على الإقامة الدائمة حتى إن كان من جنسية أخرى.
2. يضم ميزان المدفوعات قاعدة بيانية وإحصائية عن استعمالات ومصادر الصرف الأجنبي، لأنه يحتوي على كافة التعاملات الاقتصادية التي توضح التزامات الدولة اتجاه الدول الأخرى، ويوفر الوسائل النقدية لمواجهة هذه الالتزامات
3. يتم تسجيل القيود في ميزان المدفوعات بطريقة القيد المزدوج، حيث يتم تقييد كل عملية تتم مع الدول الأخرى مرتين مرة في الجانب الدائن في كل عملية يحصل فيها البلد على إيرادات (سواء كانت صادرات أو استلام قروض. . . . الخ) ما يجعل ميزان المدفوعات متوازن من الناحية المحاسبية رغم ندرة توازنه اقتصاديا. (هجير عدنان زكي، 2010، الصفحات 199-200)
4. في ميزان المدفوعات يستخدم عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه كمؤشر أساسي لتحديد الجانب الدائن والجانب المدين. إذا كانت العملة الوطنية مطلوبة في سوق الصرف الأجنبي لتسوية العمليات الخارجية، فإن هذه العملية تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وفي حال كانت العملة الوطنية معروضة في سوق الصرف الأجنبي، فإن العملية تسجل في الجانب المدين من الميزان (هيل عجمي الجنابي، 2014، الصفحات 28-29).

مما سبق نستخلص أن ميزان المدفوعات يعد أداة اقتصادية يتم من خلالها تحليل الاقتصاد المعني من الناحية الإنتاجية، وهيكل التصدير، وتتمثل أهميته في استخدامه من طرف الحكومات لرسم السياسات النقدية والمالية من أجل اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث أقسام أساسية هي: الحساب الجاري الذي يشمل بدوره حساب السلع والخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد، أما الجزء الثاني فهو قسم الحساب الرأسمالي، ويأتي في القسم الثالث من أقسام ميزن المدفوعات حساب صافي الاحتياطيات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة، كما يشمل قسم صافي السهو والخطأ إلا أنه ليس قسما رئيسيا من أقسام ميزن المدفوعات، وإنما هو الفرق بين مجموع القسم الأول والثاني مع القسم الثالث.

الفرع الأول: الحساب الجاري

يضم الحساب الجاري كل من حساب التجارة السلعية صادرات وواردات، وحساب الخدمات، التي يقدمها المقيمين في الدول الأخرى إلى الدولة، والمداخيل مقابل الخدمات المقدمة من قبل المقيمين في الدولة إلى المقيمين في الدول الأخرى. والتجارة السلعية تضم كل السلع المنظورة وتعبر النقاط الجمركية، وتجارة الخدمات تضم السياحة وخدمات التامين والنقل إلى غير ذلك. يضم الحساب الجاري أيضا التحويلات من جانب واحد، كما يمكن القول أنه يضم المعاملات الدولية التي تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان (مساعدية، 2019، صفحة 126). وتتمثل أجزاؤه فيما يلي:

أولا: الميزان التجاري: يبين صافي التعاملات الخارجية وهو الفرق بين صادرات البلاد وارداتها.

ثانيا: ميزان الخدمات: يشمل جميع الخدمات التي يتم تبادلها مع الدول الأجنبية أو تمثل مختلف الصادرات والواردات غير التجارية غير المنظورة من قبل الجمارك ويتضمن الميزان الخدمات التالية:

1. **خدمات النقل** تشمل جميع المدفوعات المتعلقة بالنقل البري والبحري والنهري والجوي التي تقدمها الدولة للأشخاص الذين ليسوا مقيمين في البلد (جانب دائن)، أو التي يقدمها الأشخاص الخارجيون للمقيمين في البلد (جانب مدين). وتتضمن هذه الخدمات تكاليف النقل وشحن السلع، وتكاليف تذاكر السفر، ورسوم الموانئ، وتكاليف صيانة السفن والطائرات، وتزويدها بالوقود، وغيرها من النفقات ذات الصلة. (دياب، 2010، صفحة 106)
2. **نفقات السفر:** وتشمل كل الرسوم المدفوعة والمستلمة من طرف المسافرين الأجانب والمواطنون المقيمون أثناء سفرهم إلى الخارج. وتشتمل هذه النفقات على العلاج الطبي ونفقات الدراسة ورحلات الأعمال لأغراض تجارية ونفقات السياحة . . . الخ.

3. **خدمات التأمين** والمصارف وتشمل ما تقدمة الدولة مقابل التأمين على نقل السلع والأشخاص ضد الحوادث، بالإضافة إلى اتساع نشاط المصارف للعمل في حدود دول أخرى، أما كيفية تسجيل هذه العمليات في ميزان التجارة غير المنظورة فتجرى على النحو الآتي: في حال ما منحت شركة تأمين وطنية بوليصة تأمين على حياة شخص أجنبي غير مقيم أو قام مصرف وطني بعملية تحويل لصالح شخص أجنبي، فإن هذا النوع من الخدمات يسجل في الجانب الدائن من ميزان تجارة الخدمات، وبالعكس فيما لو قامت شركة تأمين أجنبية أو مصرف أجنبي بتلك العملية لشخص مقيم فأنها تسجل في الجانب المدين من ميزان العمليات المنظورة.
4. **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد من الأصول التي يتم استثمارها في الخارج، سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل عن عقارات تجارية، الخ)، أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات. (هيل عجمي الجنابي، 2014، صفحة 31)
5. **العمليات الحكومية:** وتتضمن ما تدفعه الدولة لقاء على جانبها العسكري أو على قواتها في البلدان الأجنبية أو كل ما يرتبط باتفاقيات الدفاع المشترك مع البلدان الأخرى، وقد تكون غير عسكرية كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية، والفوائد على القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية إلى غير ذلك.

جدول رقم 1: هيكل الحساب الجاري

ميزان المدفوعات		
أولا: الحساب الجاري	دائن	مدين
1. الميزان التجاري		
- تصدير السلع - استيراد السلع	# 	 #
2. ميزان الخدمات		
تصدير: - خدمات تأمين - خدمات صيرفة	 # #	

- خدمات سفر و سياحة	#	
- مستلمات دخول شركات الملاحة النقل البري	#	
- مستلمات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج مثل:	#	
. استلام فوائد القروض		
. استلام أرباح على الاستثمار في الخارج		
استيراد:		
- خدمات تأمين		#
- خدمات صيرفة		#
- خدمات سفر وسياحة		#
- مدفوعات دخول شركات الملاحة و النقل البري		#
- مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الأجنبي المستثمر في البلد مثل:		
. دفع فوائد قروض خارجية		
. دفع أرباح على الاستثمار الأجنبي		

المصدر: (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 203)

ثالثا: حســـاب التحويلات من جانب واحد: تشـــمل كل المدفوعات التي يتم تحويلها إلى الدولة من جانب واحد بغرض المســاعدة مثل: والهدايا أو تحويل العمال في البلدان الأجنبية إلى أوطانهم، يمكن أن تكون المســاعدات نابعة من أفراد أو دول وقد تكون منظمات دولية وتنقسم إلى قسمين:

1. **تحويلات خاصة** تضم الهدايا والإعانات والتبرعات، والمقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية).
2. **تحويلات رسمية** تشـــمل الرواتب والمنح والتعويضـــات نقدية أو عينية، الممنوحة أو المتلقاة من طرف الدولة، مثال المنح التي تقدم لتجســـيد برنامج التنمية الاقتصـــادية، أو الاعانة في حالة حدوث كوارث طبيعية. . . . الخ. (محمدي، 2022، صفحة 66)

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يقيد في هذا الجزء من ميزان المدفوعات جميع تدفقات رؤوس الأموال سواء الداخلة أو الخارجة إلى البلد وينقسم إلى قسمين:

أولا: حساب رأس المال طويل الأجل: الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنه، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهذه تشمل:

1. **القروض طويلة الأجل**: هي تلك القروض الممنوحة للدول الأجنبية أو المقدمة منها والتي يفوق أجل تسديدها السنة، (أو خمس سنوات، عشر سنوات. . .)، يكون مصدرها خاصا أو جهات حكومية أو مؤسسات دولية ويسجل في الجانب الدائن كل من القروض التي يقدمها غير المقيمين للبلد وكذلك أقساط القروض الوطنية التي تقدمها الدولة للدول الأجنبية، وتقيد في الجانب المدين القروض طويلة الأجل التي يقدمها البلد للدول الأجنبية والأقساط التي يقوم البلد الأجنبي بسدادها.
2. **الاستثمار المباشر**: وهي كل الاستثمارات خارج البلد والتي يقوم ملاكها بإدارتها بشكل مباشر قد ينتج من ورائها أرباحا، و يقيد في الجانب الدائن ما جميع قيم الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) أو الحكومات أو الشركات الأجنبية في البلد من حساب رأس المال، تقيد في الجانب المدين من حساب رأس المال الاستثمارات المباشرة التي تقام خارج البلاد سواء الأشخاص في بلد ما أو الحكومة أو الشركات. (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 205)

ثانيا: حساب رأس المال قصيرا لأجل : يسمى أيضا بالحساب النقدي، يضم رؤوس الأموال التي يتم تحويلها أو استقبالها من الخارج بغرض استثمارها على المدى القصير في مدة لا تتجاوز سنة. وتتشكل من خلال المتاجرة في سندات قصيرة الأجل مع البلدان الأخرى، تحدث هذه المعاملات على المستوى الشركات التي تعمل في العديد من الدول عندما تقوم بتحويل رأس المال العامل، ويمكن أن تحدث على مستوى المستثمرين بتحويلهم أوراقهم المالية من دولة إلى أخرى، كما قد تقوم الدولة بهذه المعاملات كما هو الحال في بعض الدول المنتجة للنفط حيث تحتفظ بإيراداتها من النفط على شكل سندات حكومية قصيرة الأجل خاصة في الدول ذات أسعار الفائدة العالية (حاجي، 2015، صفحة 116).

جدول رقم 2: هيكل حساب رأس المال والتحويلات أحادية الجانب

ميزان المدفوعات		
أولا: الحساب الجاري	دائن	مدين
ثانيا: حساب التحويلات أحادية الجانب		
. استلام من الخارج		
1- هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية	#	
2- هبات ومنح غير رسمية	#	
3- تحويلات من العاملين في الخارج	#	
. دفع إلى الخارج		
1- هبات ومنح ومساعدات رسمية		#
2- هبات ومنح غير رسمية		#
3- تحويلات من العاملين إلى الخارج		#
ثالثا: حساب رأس المال		
. حساب رأس المال طويل الأجل		
1- القروض طويلة الأجل	#	
- قروض مستلمة من الخارج		#
- قروض مدفوعة إلى الخارج		
2- الاستثمار المباشر		
-الأجنبي الوافد إلى البلد		
الوطني المتجه إلى الخارج		
3- إقساط الدين المستحقة		
- المستلمة من الخارج	#	
- المدفوعة إلى الخارج		#

. حساب رأس المال قصير الأجل 1- صافي شراء و بيع الأسهم و السندات قصيرة الأجل 2- حركة الودائع الجارية		

المصدر: (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 204)

الفرع الثالث: حساب صافي الاحتياطيات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة

يضم هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة التي تهدف إلى إجراء التسوية الحسابية في حالة اختلال ميزان المدفوعات ميزان المدفوعات، حيث يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للحسابات الجارية والتحويلات التي تتم من جانب واحد حسابات رأس المال، حيث يكون هنالك عجز في ميزان المدفوعات بكون الجانب المدين في هذه أكبر من الجانب الدائن، والعكس صحيح في حالة الفائض، وهنا يتدخل حساب الاحتياطيات الرسمية وحساب حركة رأس المال قصير الأجل لتسوية هذا الاختلال، وبعد أن تتم هذه التسوية يصبح الميزان متوازنا من الناحية المحاسبية، أما التوازن الاقتصادي فلا يتحقق إلا في ظروف خاصة سنوردها في معالجة وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. وتتألف الاحتياطيات الدولية من العناصر التالية:

أولا: الذهب النقدي :الذهب النقدي يشير إلى الذهب المحتفظ به في خزائن البنوك المركزية، والذي يستخدم كوسيلة نقدية. يجب التفريق بينة وبين الذهب الذي يملكه الأفراد والشركات، والذي يتداول لأغراض البيع والشراء. بينما يعامل الذهب الغير نقدي كسلعة عادية، وتقيد تجارته كأي سلعة أخرى. يتم تسجيل خروج الذهب من الدولة في الجانب الحاصلات من ميزان مدفوعاتها، بينما يسجل دخوله في الجانب المدفوعات.

ثانيا: رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية: يتم الاحتفاظ برصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية من قبل السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تخضع لرقابتها، لدى البنوك الأجنبية.

ثالثا: الأصول الأجنبية قصيرة: الأجل تشمل الأصول الأجنبية قصيرة الأجل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية التي يحتفظ بها السلطات النقدية، ويمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة إذا اقتضت الحاجة.

رابعا: الأصول الوطنية قصيرة الأجل تتضمن أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تكون بحوزة السلطات او البنوك لأجنبية.

خامسا: الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية: الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية تشكل التزامات قصيرة الأجل اتجاه الدولة الأجنبية، وكذلك تمثل الأصول الوطنية قصيرة الأجل التزامات مماثلة لأجل قصير اتجاه الدولة الأجنبية. وتستخدم تغيرات في كلا العنصرين لتسوية الفائض والعجز في ميزان المدفوعات.

سادسا: مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل: التي تكون بحوزة السلطات النقدية أو المقيمون إذا تمكنت للسلطات النقدية ضمها إلى امتلاكها.

سابعا: موارد صندوق النقد الدولي: والتي تستخدمها الدولة وفقا لاتفاقية مبرمة بينها وبين صندوق النقد الدولي

ثامنا: القروض التي يتم تنظيمها خصيصا لتسوية العجز في ميزان المدفوعات بالاتفاق بين السلطات النقدية الأجنبية: هذه القروض، التي تنظم بالتوافق بين السلطات النقدية الأجنبية، تستخدم لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم مكونات الاحتياطات الدولية في تنفيذ التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات كما يلي:

1. **تسوية العجز:** يقصد به العجز في ميزان المدفوعات أي الاختلال في رصيد كل من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال، وتستلزم هذه التسوية دخول نقد أجنبي عن طريق حركات خروج الذهب النقدي للخارج ونقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنين، ارتفاع الالتزامات اتجاه الدول الأجنبية
2. **تسوية الفائض:** تسوية الفائض تعني تعديل الفائض الذي يحدث عندما يكون هناك زيادة في الجانب الدائن من الحساب الجاري وحساب رأس المال. يتطلب تسوية الفائض خروج النقد الأجنبي، ويتم ذلك عادة من خلال حركات تصدير الذهب النقدي أو زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين، أو تقليل الالتزامات اتجاه الأجانب.بعد إجراء التسوية الحسابية للفائض، يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، مما يعني أن الدائنين يتساوون بالمدينين. ومع ذلك، يجب أن نفهم أن هذا التوازن الحسابي ليس بالضرورة يعكس الوضع الاقتصادي الفعلي للبلد (مراد، 2019، الصفحات 35-37).

الفرع الثالث: حساب السهو الخطأ: (بن طرية، 2017، صفحة 05)

يعتبر حساب السهو والخطأ من المكونات التكميلية في ميزان المدفوعات، ويهدف إلى تصحيح الفروقات التي قد تنشأ عند تسجيل المعاملات الدولية، ورغم أن نظام القيد المزدوج يقتضي تساوي جانبي المدين والدائن، إلا أن الواقع العملي غالبا ما يشهد اختلافات طفيفة نتيجة لعوامل متعددة. ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر الآتية:

أولا: مفهوم حساب السهو والخطأ

هو بند يدرج في ميزان المدفوعات لتصحيح الاختلال الناتج عن عدم تطابق إجمالي العمليات الدائنة مع المدينة، ويُعبّر عن الفارق غير المبرر إحصائياً بين الجانبين.

ثانيا: أسباب ظهور حساب السهو والخطأ

ينشأ هذا الحساب نتيجة مجموعة من العوامل، من أبرزها:

1. **تعدد مصادر البيانات** واختلاف طرق جمعها بين المؤسسات الإحصائية والمالية.
2. **تأخر أو نقص المعلومات** عن بعض المعاملات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص أو التحويلات غير الرسمية.
3. **الأخطاء البشرية أو التقنية** أثناء عملية التسجيل أو التصنيف المحاسبي.

ثالثا: أهمية حساب السهو والخطأ

يستخدم هذا البند للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية، ويعد أداة ضرورية لضمان دقة الإحصاءات الاقتصادية، كما يشير حجمه واتجاهه إلى مدى جودة البيانات الإحصائية ومدى موثوقية نظام جمع المعلومات في الدولة.

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أداة اقتصادية أساسية تُستخدم لتقييم الوضع المالي والاقتصادي للدولة في تعاملها مع العالم الخارجي، كما يعتبر مؤشرا حيويا لتوجيه السياسات الاقتصادية الكلية. ويمكن إبراز أهميته من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: ميزان المدفوعات كأداة للتحليل الاقتصادي

يعد ميزان المدفوعات مرآة حقيقية للاقتصاد الوطني، إذ يظهر موقع الدولة في الاقتصاد العالمي من خلال تسجيل جميع المعاملات الخارجية خلال فترة زمنية محددة، كما يساعد في تحليل أداء القطاعات الإنتاجية والتجارية، ويكشف عن مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن الخارجي ومواجهة التقلبات في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: دوره في تحديد سعر صرف العملة

يساهم ميزان المدفوعات في تحديد سعر صرف العملة الوطنية من خلال العلاقة بين الطلب والعرض على هذه العملة في الأسواق الدولية، فالفائض في الميزان يزيد الطلب على العملة المحلية ويرفع قيمتها، في حين أن العجز يؤدي إلى تراجع قيمتها نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

الفرع الثالث: أداة للتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية

يمكن ميزان المدفوعات السلطات النقدية من التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف استنادا إلى البيانات المسجلة حول تدفقات السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال. ويساعد ذلك الحكومات والبنوك المركزية على اتخاذ الإجراءات الوقائية أو التصحيحية لضمان استقرار العملة.

الفرع الرابع: توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية

يمثل ميزان المدفوعات أداة مهمة في تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، إذ يزود صناع القرار بالمعلومات اللازمة لوضع السياسات المالية والنقدية المناسبة، وتحديد مجالات الاستثمار والتبادل التجاري مع الدول الأخرى.

الفرع الخامس: انعكاس للقدرة التنافسية والهيكل الاقتصادي

يعكس ميزان المدفوعات الهيكل التجاري للدولة وقوتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية في مواجهة الأسواق الخارجية، فهو يبرز تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة مثل الاستثمار، التشغيل، الأسعار، والتكاليف، مما يجعله مرجعا مهما في تقييم مدى استجابة الاقتصاد الوطني للتغيرات العالمية. (مساعدية، 2019، صفحة 118)

الفرع السادس: مصدر للمعلومات الاقتصادية والمالية

بفضل طبيعته الشاملة، يعد ميزان المدفوعات مصدرا غنيا للمعلومات التي تستفيد منها السلطات العامة، البنوك، والمؤسسات الاقتصادية في مجالات التمويل والتجارة الخارجية، مما يعزز دقة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستراتيجية. (ملال، 2016، صفحة 58)

المبحث الثاني: آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات وتوجهات التصحيح الحديثة

يعد اختلال ميزان المدفوعات من أبرز القضايا الاقتصادية التي تواجه الدول، خصوصا تلك التي تعاني من تبعية خارجية في تجارتها أو من ضعف في تنويع مصادر دخلها القومي، إذ يؤدي العجز المستمر في هذا الميزان إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وتراجع الثقة في العملة الوطنية، مما يفرض على السلطات الاقتصادية البحث عن آليات فعّالة لمعالجة هذا الخلل وضمان استقرار المعاملات الخارجية.

وقد تنوعت أساليب معالجة اختلال ميزان المدفوعات بين المقاربات التقليدية التي تعتمد على آليات السوق والتصحيح الذاتي، والمقاربات الحديثة التي تدمج بين السياسات النقدية والمالية والهيكلية لتحقيق التوازن الخارجي بشكل مستدام، فبينما تركز المناهج الكلاسيكية على تعديل الأسعار وسعر الصرف لتحقيق التوازن، تتبنى الاتجاهات الحديثة رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنتاجية والتنافسية والهيكلية للاقتصاد.

من هذا المنطلق يهدف هذا المبحث إلى استعراض أهم آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، سواء من خلال التصحيح التلقائي الذي يحدث بفعل قوى السوق، أو عبر السياسات الاقتصادية المخططة، مع التطرق إلى أبرز التوجهات الحديثة في هذا المجال التي تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وتنمية مستدامة في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

في الواقع الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات يحدث نتيجة التفاوت بين إجمالي الرصيد الدائن والرصيد المدين للعمليات المستقلة، إن عمليات تسوية حسابات ميزان المدفوعات التي تتضمن الاحتياطيات الدولية، وحركة رأس المال قصيرة الأجل، والاقتراض من المؤسسات الدولية، غالبا ما تكون مؤقتة وتعتبر مجرد استراتيجية لشراء الوقت، حتى يتسنى للعوامل الحقيقية أن تؤدي دورها في عملية التصحيح تلك العوامل تتضمن التغيرات في مستويات الأسعار المحلية، وحركة الدخل، وحركة سعر الصرف، عندما تستجيب هذه المتغيرات جزئيا أو كليا، تبدأ آليات التصحيح التلقائي للميزان في العمل، من المهم أولا التمييز بين التصحيح التلقائي والتصحيح الإداري لميزان المدفوعات، ثم يتعين البحث في الآليات التلقائية بناء على متغيراتها الأساسية.

الفرع الأول: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات

يقصد به حالة عدم التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجية الناتجة عن العمليات المستقلة، قد يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز عندما يفوق الجانب المدين الجانب الدائن في العمليات المستقلة أو زيادة الجانب الدائن على

المدين في العمليات التابعة، ويشير إلى وجود فائض في حالة زيادة البنود المدينة على البنود الدائنة في العمليات التابعة، وزيادة البنود الدائنة على البنود المدينة في العمليات المستقلة (بن طرية، 2017، صفحة 07).

أولا: اختلال ميزان المدفوعات

ان الطريقة المتبعة في التسجيل في ميزان المدفوعات هي طريقة القيد المزدوج، وكل عملية يتم تسجيلها مرتين إلا أن هذا لا يمنع الحقيقة الاقتصادية التي تقول بندرة توازن ميزان المدفوعات اقتصاديا، والحالة السائدة في معظم الدول هي الاختلال متمثلا في شكل فائض أو عجز.

1. العمليات المستقلة والعمليات التابعة:

من أجل الإلمام بمعنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يجب التفريق بين العمليات التي تقيد سواء كانت مستقلة أو عمليات تابعة.

أ. العمليات المستقلة:

هي عمليات تحدث بشكل مستقل عن الميزان التجاري تحدث لأسباب اقتصادية ووطنية ويترتب عليها تدفق نقد أجنبي مثل استيراد وتصدير السلع، تقديم خدمات. . . (منصوري، 2018، صفحة 105) وتنقسم إلى قسمين:

- عمليات مستقلة: دائنة مثل الصادرات استلام هبات، قروض طويلة الأجل. . . الخ
- عمليات مستقلة مدينة: مثل الاستيراد ودفع القروض طويلة الأجل (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 212)

ب. **العمليات التابعة:**

هي عمليات يتم إجراؤها لغرض الوفاء بالتزامات العمليات التلقائية فهي تتبع العمليات المستقلة، والهدف منها هو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، وتكون غالبا في شكل حركة لرأس المال قصير الأجل على هيئة قروض واحتياطات سائلة والذهب النقدي، وهي أيضا تنقسم إلى عمليات تابعة مدينة ودائنة (منصوري، 2018، صفحة 105)، مما سبق يمكن القول أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو العجز أو الفائض الذي يحصل عند تفاوت قيم العمليات المستقلة الدائنة والمدينة بمعنى آخر تفاوت قيم العمليات التابعة الدائنة والمدينة.

ثانيا أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

1. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

أ. **الاختلال الدوري** يمر الاقتصاد في أي بلد بفترات رواج وفترات كساد وبهذا يتأثر ميزان المدفوعات، فيحقق فائضا في بعض الأحيان ويحقق عجزا في أحيان أخرى، وهو ما يطلق عليه بالاختلال فحالة الازدهار التي يمر بها الاقتصاد تؤدي إلى زيادة الصـــادرات في البلد وزيادة إيراداتها وبالتالي زيادة الإنتاج، والتوظف في الدول المنتجة ما ينعكس إيجابا على ميزان مدفوعاتها، وفي حالة الكساد فإنه يحدث العكس.

ب. **الاختلال الموسمي** وهو يتعلق بقصـــر المدة التي يتأثر فيها ميزان المدفوعات، يحدث هذا الاختلال مثلا في الدول التي يقوم اقتصادها على الزراعة (دياب، 2010، صفحة 178)، حيث تحقق فائض في مواسم معينة وقد يكون الإنتاج ضـــعيفا في مواســـم أخرى بالتالي يتحقق فائض أو عجز موسمي ميزان مدفوعاتها وفي تعاملاتها مع الخارج، ولكن لا يستمر كثيرا هذا الاختلال.

ث. **الاختلال الاتجاهي أو طويل المدى** هو الاختلال الذي يقوم عند انتقال اقتصـــاد البلد إلى مرحلة النمو، حيث تزيد فيه الواردات الخاصـــة بتمويل عمليات التنمية عن طريق الاقتراض في تنمية قوتها الانتاجية، وتلجأ الدولة إلى سـياسـة الاقتراض لتحقيق التوازن بين الادخار والاسـتثمار وهذا هو حال معظم الدول النامية (محمود، 2007، الصفحات 260-263) ويمر الاقتصاد هنا بعدة مراحل:

- **مرحلة الدول حديثة العهد بالاقتراض** :ما يظهر في هذه المرحلة هو عجز في الميزان التجاري وعجز في ميزان الخدمات، أي في ميزان الحسـابات الجارية، ووجود فائض في ميزان حسـابات رأس المال، حيث تكون الدولة مجبرة على دفع فوائد القروض التي حصـــلت عليها من أجل اســـتيراد الآلات والمعدات، وهذا ما قد يؤدي إلى عجز في ميزان العمليات الجارية. الرصيد الموجب في حسابات رأس المال يكون سببه لجوء الدولة إلى اقتراض رؤوس الأموال طويلة الأجل من الخارج.
- **مرحلة الدول المقترضـــة المتقدمة** :ما يميز هذه المرحلة الفائض الذي يتحقق في الميزان التجاري، حيث تزيد القوى الإنتاجية للدولة بسـبب القروض التي اخذتها فيزيد إنتاجها وبالتالي زيادة لصـادرات أكثر من الواردات التي تكون غالبا في شـكل مواد أولية وغذائية، إلا أن هذا الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري لا يمكن الدولة من تسـديد. المبالغ التي سبق وأن اقترضـتها سـابقا وكذا أرباح الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة، فإن ميزان الحسـابات الجارية في

مجملة يكون في حالة من العجز، وبالتالي تلجأ الدولة إلى الاقتراض مرة أخرى الأمر الذي يسبب رصيدا موجبا في حساب العمليات الجارية. (أحمد الكايد، 2010، الصفحات 205-206)

- **مرحلة الدول حديثة العهد بالإقراض:** تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- يحقق رصيد الميزان التجاري فائضا بسبب نمو جهاز الدولة الإنتاجي، حيث تصبح قادرة على تصدير منتجاتها إلى العالم الخارجي وتفوق قيمة صادراتها قيمة الواردات وكذلك تحصل على أرباح من خلال استثماراتها ة جهازها الإنتاجي، ولذا فهي تصدر أكثر مما تستورد.
- حقق صيدا موجبا في حساب العمليات الجارية، يوجه هذا الرصيد في شكل صادرات للخارج في صورة قروض تمنح لدول أخرى، بينما يوجه الرصيد الآخر في دفع المستحقات من القروض التي سبق وأن، تحصلت عليها (أحمد حشيش و شهاب، 2005، صفحة 202).
- تحقيق عجز في حساب رأس المال، لأن الدولة أصبحت تقدم قروض لدول أخرى .

- **مرحلة الدول المقرضة المتقدمة** :وتتميز هذه المرحلة بالأتي:

- في هذه المرحلة تصبح الدولة تستورد أكثر مما تصدر فبالتالي يتحقق عجز في الميزان التجاري
- يحص البلد على فائض في الاستثمارات، وهذا بسبب تدفق رأس المال إلى الخارج، يساعد هذا الفائض في تغطية العجز في الميزان التجاري يصبح رصيد مجموع المعاملات الجارية موجبا

- **عجز في ميزان حساب رأس المال:** إذ أن الدول قد تقوم بتصدير رأس المال إلى الخارج، يلاحظ أنه ليس من الضروري بالضرورة أن تمر جميع الدول بكل مراحل هذه العملية، يمكن للدول أن تعتمد على مواردها المحلية لتعزيز قدراتها الإنتاجية حتى تصبح قادرة على تصدير رأس المال، بالإضافة إلى ذلك لا يتم الانتقال بين المراحل بشكل متسق أو دائم، فقد يحدث أن تتقدم دولة إلى مرحلة معينة ثم تعود إلى مرحلة سابقة نتيجة للظروف المتغيرة. (محمود، 2007، الصفحات 262--265)

ج. **الاختلال النقدي:** من المعروف أن أسعار مختلف السلع والخدمات تختلف بين دول العالم، وهذا التباين ينعكس مباشرة على القوة الشرائية للعملات الوطنية في تلك الدول، وبمعنى آخر يوجد علاقة بين تغيرات في القوة الشرائية للعملات المحلية وتغيرات في أسعار صرفها في الأسواق العالمية. في بعض الحالات، قد يحدث أن تتراجع القيمة الداخلية للعملة الوطنية بسبب ارتفاع الأسعار في البلاد مقارنة بالدول الأخرى، ومع ذلك تختار بعض الدول

الاحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه، وهذا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اختلال في ميزان المدفوعات، ويعرف هذا الوضع بـ "الاختلال النقدي" نظرا لارتباطه بقيمة النقد . (أحمد الكايد، 2010، صفحة 206)

ح. **الاختلال الهيكلي** : هو ذلك الاحتلال الذي يكون مصدرة تغير أساسي في ظروف الطلب و العرض (خليل، الاقتصاد الدولي، 2005، صفحة 926)، هذا ما يؤثر في بنية الاقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .وهو يرجع إلى أحد العوامل التالية :

- انتقال الطلب الخارجي لبعض السلع إلى بذائل لها أو سلع على حساب سلع أخرى، مثل التحول من الفحم إلى البترول ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية.
- تتغير عرض عناصر الإنتاج، حيث قد يتأثر عرض العمل بسبب النمو في السكان، وقد يتأثر عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب والاكتشافات الجديدة.
- تغيير الأساليب الفنية للإنتاج يمكن أن يؤدي إلى توفير استخدام أحد العناصر الإنتاجية أو بعضها، أو حتى استبدال عنصر إنتاجي نادر نسبيا بعنصر متوفر، مما يقلل من تكلفة الإنتاج ويزيد من إمكانيات التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثماراتها الدولية، وهو ما يؤدى إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.

قد يتحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون زيادة قوتها الإنتاجية بنفس القدر قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بشكل يفوق قدرة الدولة على التصدير، وهذا النوع من الاختلال يعرف بالاختلال الهيكلي، لا يمكن معالجة هذا الاختلال من خلال تغيير سعر الصرف أو سياسات الإنفاق والأسعار، كما هو الحال في الاختلال النقدي أو الدوري، بل يحتاج إلى تطوير الفن الإنتاجي والتنظيمي لتقليل تكاليف الإنتاج داخل البلاد، والتوجه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يتطلب أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني وتحديد القدرات الإنتاجية بشكل شامل لتعزيز قدرة الدولة التنافسية. بمعنى آخر، يجب أن تتوجه أساليب معالجة هذا الاختلال نحو الأسباب الحقيقية له، وهذا يتطلب جهودا طويلة المدى (محمود، 2007، صفحة 266)

2. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة الدول النامية:

ومن الواضح بشكل عام أن البلدان النامية تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات لأنها باستثناء حالات قليلة ترتبط اقتصاداتها بصادرات النفط، تعاني من:

1. ضعف القدرة على توريد فوائض كبيرة من السلع القابلة للتصدير إلى خارج البلاد بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وينشأ ذلك من ضعف درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية وعدم اتساع نطاقها الذي يحصر الإنتاج المحلي من السلع في عدد محدود من السلع
2. محدودية القدرة على التوسع في الخدمات الشاملة في الدول النامية، بحيث تكون هذه الخدمات في معظم الدول النامية في الغالب غير كافية لتلبية احتياجات سكانها ونشاطها الاقتصادي، وبما يساعد على التوسع في تقديم هذه الخدمات بشريا أو ماليا، ونتيجة لضعف القدرات المتاحة، فإن متطلبات توسيع نطاق هذه الانشطة غير كافية أيضا.
3. يضيف عنصر رأس المال تعقيدا أكبرا على حالة عجز موازين مدفوعاتها، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل القومي والشخصي لهذه البلدان، مما يعني أنها غير قادرة على الادخار بشكل مرض لتمويل استثماراتها وتضطر إلى جمع الأموال من مصادر خارجية في استثماراتها، وهذا يعني أن الاعتماد على الواردات الرأسمالية من الخارج من شأنه أن يضاعف العجز في الصادرات والواردات.
4. تؤدي جهود التنمية في البلدان النامية إلى زيادة حاجة هذه البلدان إلى الاعتماد على الخارج، وذلك لأن هذه التنمية تتطلب إقامة مشروعات استثمارية تعتمد على الاستيراد من الخارج، خاصة فيما يتعلق بالآلات والخبرة الفنية، وفي بعض الحالات التكنولوجيا الخاصة والعمالة الماهرة، وعلاوة على ذلك فإن عمل وتشغيل هذه المشروعات يتطلب أيضا الاعتماد على الاستيراد لتلبية متطلباتها وذلك للأسباب التالية:

- إن الدول النامية، بسبب ضعف خبرتها وقدرتها التكنولوجية وقلة تطور وسائل وأساليب إنتاجها، تنتج في الغالب بمستوى منخفض من الكفاءة الإنتاجية، أي بتكاليف إنتاجية عالية وجودة متدنية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، وهذه الحالة من الكفاءة أقل بكثير من كفاءة الإنتاج في الدول الرأسمالية.
- إن الصعوبات الكمية والإدارية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، وخاصة السلع المصنعة، في شكل إجراءات وقيود كمية وتعريفات جمركية لمنعها من منافسة المنتجات المماثلة من الدول المتقدمة، قد أدت إلى تباطؤ نمو صادرات الدول النامية، ويؤدي ذلك إلى تعقيد مشاكل ميزان المدفوعات، خاصة في ظل الحواجز الجمركية التي تفرضها مجموعة من البلدان المتقدمة.
- وتتسم التجارة الخارجية بطابع احتكاري أو شبه احتكاري وتهيمن عليها البلدان المتقدمة هيمنة شبه كاملة. فمعظم الواردات والصادرات في إطار التجارة الدولية تتم بين البلدان المتقدمة، حيث تسيطر الشركات الدولية على التجارة

الدولية والواردات والصـــادرات، وكذلك النقل والتأمين والتمويل والخدمات المتعلقة بتجهيز وتنفيذ المعاملات والاتفاقات التجارية، وهذا الوضع يجعل الدول النامية أداة في يد الدول المتقدمة والدول المتقدمة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب الدول النامية.

- إن هيمنة البلدان المتقدمة على التجارة الدولية والخدمات ذات الصلة تتجاوز ما سبق، حيث تستخدم البلدان المتقدمة سيطرتها لضمان زيادة مستمرة في أسعار الصادرات إلى البلدان النامية، مما يؤدي إلى تشويه أسعار الصرف الدولية والاتجاه لصالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية. (حاجي، 2015، الصفحات 141-142)

المطلب الثاني: التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات

هذه الآليات التلقائية التي توجه ميزان المدفوعات نحو التوازن تعرف عادة بمجموعة القوى التصحيحية. تنبثق هذه القوى نتيجة تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ولها القدرة على إعادة التوازن داخل الميزان بشكل طبيعي، دون الحاجة إلى تدخل من الدولة.

من بين هذه القوى التصحيحية أو المناهج التلقائية:

الفرع الأول: إعادة التوازن لميزان المدفوعات بواسطة اتباع منهج حركة الأسعار المحلية:

الاهتمام بتغيرات الأسعار لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يعود إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين، خاصة في ظل نظام الصرف المعتمد على قاعدة الذهب الذي كان سائدا في ذلك الوقت، وبالتالي كان الحديث عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف المعتمد على قاعدة الذهب، في حالة تحسن مستوى الإنتاجية الداخلي، سيحدث ما يلي:

أولا: زيادة في الصادرات المسددة بالذهب: ستزيد الصادرات التي يتم دفع ثمنها بالذهب نتيجة لتحسن الإنتاجية.

ثانيا: هذه الزيادة في كمية الذهب ستؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية للبلد المصدر.

ثالثا: ارتفاع في الأسعار الداخلية: نتيجة لزيادة الكتلة النقدية، سيحدث ارتفاع في الأسعار الداخلية.

رابعا: انخفاض تلقائي في الصادرات: مع ارتفاع الأسعار الداخلية، ستصبح المنتجات الوطنية أكثر تكلفة بالنسبة للعملاء الأجانب، مما قد يؤدي إلى انخفاض في الصادرات.

خامسا: عودة إلى حالة التوازن: تلقائيا، سيؤدي انخفاض الصادرات وتقليل الكتلة النقدية وتحسن الأداء التصديري إلى عودة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

أما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية الداخلي، فسيحدث ما يلي:

أولا: خروج للذهب لتسديد العجز: سيتم استخدام الذهب لتسديد العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: انخفاض في الكتلة النقدية: سيحدث انخفاض في الكتلة النقدية نتيجة لخروج الذهب.

ثالثا: تدني في الأسعار الداخلية: نتيجة لانخفاض الكتلة النقدية، ستنخفض الأسعار الداخلية

رابعا: ارتفاع في الصادرات: مع تدني الأسعار الداخلية، ستصبح المنتجات الوطنية أكثر تنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي، مما يساهم في زيادة الصادرات.

خامسا: عودة إلى حالة التوازن: تلقائيا، سيؤدي ارتفاع الصادرات وتحسن الكتلة النقدية وتنافسية الأسعار إلى عودة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن .(دياب، 2010، صفحة 181)

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الآلية هي الربط بين عرض النقد وحركة الأسعار المحلية، وهذا يظل صحيحا بغض النظر عن النظام النقدي المعتمد، إذا عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يتعرض البلد لتدفق للذهب للخارج، مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد لديه وبالتالي المستوى العام للأسعار، تزيد قدرة البلد على المنافسة الدولية، حيث تزداد صادراته وتقل وارداته، تستمر هذه العملية حتى ينخفض مستوى الأسعار إلى الحد الذي يعيد فيه توازن ميزان المدفوعات بالمقابل، في حالة الفائض يتعرض البلد لتدفق للذهب داخلة وزيادة في عرض نقده، يرتفع مستوى الأسعار في البلد نتيجة لزيادة العرض النقدي، مما يؤدي إلى تقليل قدرته على المنافسة الدولية، تستمر هذه العملية حتى يرتفع مستوى الأسعار إلى الحد الذي يستعيد فيه توازن ميزان المدفوعات.

مما سبق نلاحظ أن هذه الآلية في التصحيح اعتمدت على ما يتناسب مع سياقها التاريخي في الفكر الاقتصادي

1. وجود حالة الاستخدام الكامل في الاقتصاد .
2. العمل بالنظرية الكمية للنقود حيث إن تغيير التبادل النقدي ينعكس على المستوى العام للأسعار.
3. ثبات أسعار الصرف ومرونة حركة الأسعار المحلية.

ونلاحظ إن الفروض أعلاه متناسبة مع نظام قاعدة الذهب في الفكر الكلاسيكي.

الفرع الثاني: إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال التغيرات في الدخل

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها من التغيرات الحاصـــلة في الدخول وآثارها على الصـرف الأجنبي وبالتالي على وضـع ميزان المدفوعات ومن أهم شـروط هذه النظرية هي ثبات أسـعار الصـرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات، (بن طرية، 2017، صـفحة 10)حيث أن المعاملات المستقلة في ميزان المدفوعات ليست فقط مرتبطة بأسعار الصرف ومستوى الأسعار النسبية، ولكن أيضا ترتبط بمســتوى الدخل. فبزيادة مســتوى الدخل المحلي، يرتفع حجم الواردات، ما يحدث بســبب زيادة الطلب على الواردات من السلع، ما يقابله زيادة الطلب الخارجي الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات في البلد المعني.

يؤدي ارتفاع مستويات الدخل في الخارج إلى زيادة طلب الدول الأجنبية على صـادرات البلد، فتزيد الصـادرات ويتحسن ميزان المدفوعات.

لذلك، يمكن استخدام مستوى الدخل وتغيراته كوسيلة لتصحيح أي اختلال في ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال، يمكن تصحيح العجز في الميزان عن طريق انخفاض مستوى الدخل المحلي (مما يقلل الطلب على الاستيرادات) أو زيادة مستوى الدخل الأجنبي (مما يزيد الطلب على الصادرات) (هيل عجمي الجنابي، 2014، صفحة 72).

الفرع الثالث: إعادة التوازن من خلال حركة أسعار الصرف:

وتشـــمل هذه الطريقة تخفيض قيمة العملة الخارجية، وذلك لتخفيض أســـعار الصـــادرات أو الواردات وجعلها أرخص أو (أغلى) بالنســبة للعملة الأجنبية (محمد أحمد و السـيد، 2016، صـفحة 188)، وتمثل المناهج السـابقة الذكر حركة المتغيرات الاقتصـادية في ظل ثبات سـعر الصـرف أداة من أدوات التصـحيح، ومن الناحية النظرية نسـتطيع تعويض حركة الأسعار المحلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بحركة السعر.

ويشـترط بموجب هذه الطريقة لإعادة التوازن حرية تحرك سـعر الصـرف، حيث انه اسـتنادا إلى العلاقة بين سـعر الصـرف ووضـع ميزان المدفوعات إذا كنا ننظر إلى العلاقة بين سـوق الصـرف وميزان المدفوعات، فإن سـعر الصـرف يعكس توازن كل من العرض والطلب على العملة الوطنية في الســـوق العالمية. وعندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإن ذلك يعني أن التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي تتجاوز حقوقها، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على صادرات البلد.

هذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة العرض العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي في حين ينخفض الطلب عليها، بتطبيق قانون العرض والطلب، فإن هذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية، ومن خلال انخفاض قيمتها، تصبح السلع الوطنية أكثر تنافسية على الساحة الدولية، مما يعزز الصادرات ويقلل الواردات، وبالتالي يعمل على تصحيح العجز في الميزان المدفوعات.

وبالمثل، في حالة الفائض، حيث تكون حقوق البلد أعلى من التزاماته، يحدث التوازن المعاكس. يزداد الطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، مما يزيد قيمتها، وبزيادة قيمتها، تصبح السلع الوطنية أقل تنافسية، مما يقلل الصادرات ويزيد الواردات، وبالتالي العمل على تصحيح الفائض في ميزان المدفوعات. (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 232)

الفرع الرابع: إعادة التوازن من خلال التفاعل بين حركة الأسعار والدخل وأسعار الصرف

في الفقرات السابقة، ناقشنا كلا من "مدخل الأسعار" و"مدخل الدخل" في سياق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وأظهرنا كيف أن كل منهما يستند إلى فلسفة محددة، يفترض أن آلية "مدخل الأسعار" تفترض استقرار الدخل الوطني نتيجة لافتراض حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى إهمال تأثيرات الدخل نفسه. بينما تفترض آلية "مدخل الدخل" عدم وجود تشغيل كامل مع استقرار الأسعار، وهو مفهوم يستبعد تأثير الأسعار على الدخل بسبب افتراض عرض الصادرات بمرونة لا نهائية، ومع ذلك في الواقع العملي، يظهر أن توازن ميزان المدفوعات يرتبط بالتغيرات المشتركة والآنية للأسعار والدخل (دياب، 2010، الصفحات 197-198).

أولا: اعادة التوازن في ظل نظام سعر الصرف الثابت: بافتراض اتباع نظام سعر الصرف الثابت:

1- **حالة عجز** :في حالة عجز ميزان المدفوعات تتحرك رؤوس الأموال للخارج في إطار سداد العجز، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عرض العملة المحلية، بالتالي ارتفاع سعر الفائدة، وهذا بدورة يؤدي إلى حدوث تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل من هنا يتم تصحيح ميزان المدفوعات بالطريقة الأولى من خلال ارتفاع حساب رأس المال وهذا يفترض وجود عدم كون سعر الفائدة مدارا من قبل السلطة النقدية كما يفترض كذلك أن تكون بيئة تشجع الاستثمارات على التدفق عند ارتفاع أسعار الفائدة.

من جهة أخرى ينخفض الدخل بسبب انخفاض الطلب على الاستثمارات الذي تسبب فيه ارتفاع أسعار الفائدة وبانخفاض الدخل ينخفض الطلب على الواردات، وبهذا يتم تصحيح ميزان المدفوعات بالطريقة الثانية الثاني من خلال تعديل وضع الميزان التجاري وما تفترضه هذه الآلية هو مرونة الجهاز الإنتاجي.

أما الطريقة الثالثة في التصحيح فتكون نتيجة حركة الأسعار، إذ يسبب انخفاض الدخل تقلص الطلب على السلع في البلد الأمر الذي يؤدي إلى تدهور أسعارها، بما فيها أسعار السلع القابلة للتصدير بهذا يرتفع الطلب الأجنبي على السلع المحلية فتزداد الصادرات. وهكذا يتحسن وضع الميزان التجاري ولكن هذه المرة بفعل حركة الأسعار المحلية.

2- **الفائض**: في حال وجود فائض في ميزان المدفوعات يحدث تدفق لرأس المال نحو الداخل لسداد الفجوة ما يؤدي إلى زيادة عرض النقد المحلي، وبالتالي انخفاض سعر الفائدة، وهذا بدورة يؤدي إلى حدوث تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج فيحدث تصحيح ميزان المدفوعات من خلال: تدهور حساب رأس المال .ما يقابل انخفاض سعر الفائدة زيادة الطلب الاستثماري، وهذا ما يسمح بزيادة الدخل الذي يتسبب في ارتفاع الواردات، وهنا يحدث التصحيح الثاني من خلال تراجع وضع الميزان التجاري، أما التصحيح الثالث فيتحقق نتيجة حركة الأسعار، بداية من ارتفاع الدخل إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية مار يسبب ارتفاع أسعارها، بما فيها أسعار السلع المصدرة وبهذا يتقلص الطلب الأجنبي على السلع القابلة للتصدير فتتراجع الصادرات. وهكذا يحدث التصحيح الثالث من خلال تدهور وضع الميزان التجاري.

ثانيا: إعادة التوازن في ظل سيادة نظام سعر الصرف المرن: بافتراض أن النظام السائد هو سعر الصرف المرن نفرق بين حالتين:

1- **العجز**: هذا واحد من الآثار الرئيسية لعجز ميزان المدفوعات. عندما يحدث عجز في الميزان، يزيد الطلب على العملات الأجنبية لتسديد هذا العجز، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، هذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل السلع المحلية أقل تكلفة نسبيا في الأسواق العالمية، مما يزيد من تنافسيتها ويحفز الصادرات. في الوقت نفسه، يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، مما يقلل من الواردات بهذا يحدث التعديل الأول في ميزان المدفوعات.

نتيجة لزيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الذي يسببه ارتفاع أسعار الواردات وزيادة الدخل، تقوم السلطة الاقتصادية بتنفيذ سياسة انكماشية باستخدام أدوات مالية ونقدية، يتضمن ذلك رفع سعر الفائدة، الذي يؤدي إلى تقليل الطلب الاستثماري وبالتالي انخفاض الدخل. هذا الانخفاض في الدخل ينتج عنه انخفاض في حجم الواردات، حيث ينخفض الطلب على السلع والخدمات المستوردة فيحصل التصحيح الثاني في ميزان المدفوعات من خلال حركة الدخل صحيح، عندما تتبنى الدولة سياسة لرفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، قد يحدث تدفق رؤوس الأموال

إلى البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، يعتبر هذا التدفق ما يعرف بـ "التصحيح الثالث"، حيث يسهم في تحسين وضع ميزان رأس المال للبلدان المتأثرة بالعجز.

2- **الفائض**: أما في حالة وجود فائض فيحدث سياق معاكس ويلي: يؤثر الفائض على سعر الصرف إذ إن الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة، فترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار السلع المستوردة، وهذا يؤدي بدورة إلى انخفاض الصادرات من جهة وزيادة الواردات، وهنا يحدث التصحيح الأول من خلال تراجع رصيد الميزان التجاري ونتيجة لانخفاض الصادرات يعاني الاقتصاد من انكماش، فتقوم السلطة الاقتصادية بالسيطرة على الانكماش من خلال إتباع سياسة توسعية باستخدام الأدوات المالية والنقدية، فتتجه إلى خفض سعر الفائدة الذي يؤدي بدورة إلى زيادة الطلب الاستثماري ومن ثم زيادة الدخل وهذه الزيادة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات فيحدث تصحيح لميزان المدفوعات من خلال حركة الدخل، ومن خلال سياسة الدولة للسيطرة على الانكماش عن طريق تخفيض أسعار الفائدة يحدث تدفق إلى الخارج لرؤوس الأموال من بلد فيحدث تصحيح ثالث لميزان المدفوعات من خلال تحسن وضع ميزان رأس المال من خلال ما سبق ذكرة نجد أن هناك تداخل بين حركة المتغيرات الاقتصادية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وكيف تختلف مساهمات كل من هذه المتغيرات في عملية التصحيح باختلاف نظام سعر الصرف . (هجير عدنان زكي، 2010، الصفحات 234-239)

المطلب الثالث: المناهج الحديثة في تصحيح ميزان المدفوعات

يجب مراعاة أن العرض السابق لم يندرج ضمنة بعض الاضطرابات المحتملة التي قد تؤثر على عمل هذه الآليات. من بين هذه الاضطرابات زيادة النقد وزيادة الإنفاق، وتغييرات في الطلب على الواردات وحركة رؤوس الأموال بين الدول. يمكن أن تواجه طرق التصحيح التلقائي المقترحة في الواقع تعقيدات تقنية تعيق قدرتها على معالجة تلك التحديات الاقتصادية الدولية، وهذا دفع الباحثين إلى استكشاف مداخل جديدة في التفسير، هذه المداخل لا تتعارض مع المداخل السابقة الذكر بل تركز بدلا من ذلك على جوانب معينة من آليات التصحيح، مثل المرونة والامتصاص والتأثير النقدي.

الفرع الأول: مدخل المرونات:

ظهر منهج المرونات كأحد التفسيرات الحديثة لاختلال ميزان المدفوعات، بعد أن أثبتت النظريتان الكلاسيكية والكينزية قصورهما بسبب اعتمادهما على فرضية ثبات أسعار الصرف، وهي فرضية لم تعد واقعية بعد انهيار نظام بريتون

وودز عام 1971 وظهور نظم الصرف العائمة، ويعتمد هذا المنهج على دراسة تأثير التغيرات في سعر الصرف على الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ومن ثم على رصيد ميزان المدفوعات. ولتحليل هذا المدخل بشكل منهجي يمكن تقسيم تطوره إلى المراحل التالية:

أولا: مرحلة ظهور منهج المرونات كبديل للنظريات التقليدية

بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز وانتقال الاقتصاد العالمي إلى نظم صرف أكثر مرونة، ظهرت الحاجة إلى نموذج يفسر اختلال ميزان المدفوعات في ظل تغير أسعار الصرف، فجاء منهج المرونات باعتباره إطارا يقوم على فكرة أن تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير في الصادرات والواردات. وقد أشار (كامل آل شبيب، 2013، صفحة 87) إلى أن نجاح سياسة تخفيض العملة يعتمد على مرونة الطلب الكلية على الصادرات والواردات، وعلى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع هذه التغيرات.

ثانيا: مرحلة التحليل النظري وفق شرط مارشال – ليرنر

يركز هذا المنهج على الميزان التجاري بوصفه العنصر الرئيس في ميزان المدفوعات، إذ يرى أن أي تغير في سعر الصرف سيؤدي إلى تغيّر الأسعار النسبية بين الصادرات والواردات، مما ينعكس مباشرة على رصيد الميزان التجاري.

ويستند هذا التحليل إلى شرط مارشال – ليرنر الذي ينص على ما يلي:

"إذا كان مجموع مرونتي الطلب على الواردات المحلية والصادرات الأجنبية أكبر من الواحد، فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، أما إذا كان أقل من الواحد فسيحدث تدهور في الميزان، وإذا كان مساوياً للواحد فلن يحدث أي تغيير يُذكر في الميزان التجاري". (هجير عدنان زكي، 2010، صفحة 246)

ثالثا: مرحلة التأثيرات الاقتصادية لخفض سعر الصرف

يشير (بن طرية، 2017، صفحة 11)إلى أن تخفيض سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال:

1. جعل السلع المحلية أرخص نسبيا مقارنة بالسلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية.
2. مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات.
3. وفي المقابل، انخفاض الطلب الداخلي على الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها.
4. وهو ما يحقق في النهاية تحسناً تدريجياً في رصيد الميزان التجاري.

رابعا: مرحلة التقييم والنقد

على الرغم من المزايا التي يقدمها مدخل المرونات في تفسير اختلال ميزان المدفوعات، فإنه تعرض لعدة انتقادات أهمها:

1. إغفاله للعوامل غير السعرية مثل تغير الدخول، والقيود التجارية، ومستوى الإنتاج.
2. افتراضه الآنية في التعديل، بينما في الواقع قد يستغرق التكيف وقتا طويلا.
3. تركيزه المفرط على الجانب التجاري دون الاهتمام الكافي بتدفقات رؤوس الأموال والحساب المالي.

لذلك يرى العديد من الاقتصاديين أن هذا المنهج، رغم أهميته، يجب أن يدمج مع نهج أخرى (مثل مدخل الاستيعاب أو مدخل السوق النقدية) لتحقيق رؤية أشمل لتوازن ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: منهج الاستيعاب

يعد منهج الاستيعاب أحد المداخل الحديثة في تفسير اختلال ميزان المدفوعات، إذ يركز على تغيرات الدخل القومي والإنفاق الكلي بدلاً من التركيز على سعر الصرف فقط، ويقوم هذا المنهج على الفكرة الكينزية التي تربط بين النشاط الاقتصادي الداخلي والعلاقات الاقتصادية الخارجية، حيث إن أي تغيير في مستوى الدخل الوطني أو الاستيعاب المحلي ينعكس مباشرة على وضع ميزان المدفوعات. ولتحليل هذا المدخل يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل رئيسية كما يلي:

أولا: مرحلة النشأة والتطور النظري

ظهر منهج الاستيعاب بالتوازي مع تطور الفكر الكينزي، عندما انتقل التحليل الاقتصادي من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة التحليلية الكمية التي تعتمد على السياسة المالية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ويعرف الاستيعاب بأنه مجموع النفقات الكلية للاقتصاد الوطني (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات). (صالح القريشي، 2008، صفحة 86)

وبناء على ذلك فإن ميزان المدفوعات يعبر عن الفرق بين الدخل القومي الكلي والإنفاق الكلي للمقيمين في الدولة، أي أن: **ميزان المدفوعات = الدخل القومي – الاستيعاب المحلي**. (بن طرية، 2017، صفحة 11)

ثانيا: الفرضيات الأساسية لمنهج الاستيعاب

يرتكز هذا المنهج على مجموعة من الفرضيات التي توضح الإطار الذي يعمل ضمنه، وهي كما يلي:

1. حالة التوظف غير الكامل التي تسود غالبية الدول، مما يسمح بزيادة الإنتاج الكلي دون ارتفاع كبير في الأسعار.
2. ثبات عدد من المتغيرات النقدية مثل أسعار السلع والفائدة والأجور، بما يسهل دراسة أثر الدخل فقط.
3. توفر احتياطات نقدية دولية كافية (ذهب، عملات أجنبية) تمكن الدولة من مواجهة الاختلالات المؤقتة.
4. التركيز على الميزان التجاري فقط بوصفه المكوّن الرئيس لميزان المدفوعات، مع إهمال حساب رأس المال.

5. تجانس ظروف الإنتاج في الدول التي تعاني من عجز أو فائض في ميزان مدفوعاتها، ما يعني أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى نتائج متماثلة تقريبا في كل الدول.

ثالثا: آلية عمل المنهج في تصحيح الاختلال

يرى هذا المنهج أن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتحقق عندما ينخفض الاستيعاب المحلي (الإنفاق الكلي) مقارنة بالدخل القومي.

فعندما يتم تخفيض قيمة العملة المحلية، ترتفع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين، وتنخفض أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب، مما يؤدي إلى:

- ارتفاع الصادرات (زيادة الدخل القومي)،
- وانخفاض الواردات (انخفاض الإنفاق المحلي)، وبذلك يتحسن ميزان المدفوعات عبر تقليص الفجوة بين الدخل والإنفاق.

رابعا: الانتقادات الموجهة إلى منهج الاستيعاب

رغم الأهمية التحليلية لهذا المدخل، إلا أنه واجه عدة انتقادات نوجزها في النقاط التالية:

1. **القصور في شمولية التحليل:**

يركز هذا المنهج على الميزان التجاري فقط، متجاهلا حساب رأس المال وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وهو ما يقلل من دقته في تحليل الاقتصادات الحديثة حيث تلعب حركة رؤوس الأموال دورا حاسما.

2. **محدودية التطبيق في الدول النامية:**

يفترض في هذا المنهج أن الإنفاق الحكومي يرتبط طرديا بالدخل القومي، غير أن هذا لا ينطبق غالبا على الدول النامية التي تميل إلى زيادة الإنفاق الحكومي عند انخفاض الدخل، مما يؤدي إلى عجز مالي وتضخم. (خضير، 2016، الصفحات 22-23)

3. **تجاهل التفاعلات الدولية:**

يفترض المنهج أن باقي دول العالم تتكيف تلقائيا مع تخفيض العملة في الدولة المعنية، وهو افتراض غير واقعي، لأن تحسن ميزان دولة ما قد يؤدي إلى تدهور موازين دول أخرى نتيجة للعلاقات التجارية والمالية المتشابكة.

إذا يعد منهج الاستيعاب امتدادا للفكر الكينزي في ربط الاقتصاد الداخلي بالعلاقات الخارجية، حيث ينظر إلى ميزان المدفوعات من زاوية العلاقة بين الدخل والإنفاق، غير أنه يظل قاصرا عن تفسير التوازن الدولي الكامل ما لم

يدمج مع منهج السوق النقدية الذي يأخذ بعين الاعتبار دور النقود وأسعار الفائدة وحركة رأس المال في تحقيق التوازن الخارجي.

الفرع الثالث: المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات

أولا: الأسلوب النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات:

ظهر في عام 1970 كنهج جديد يسلط الضوء على دور النقود في عملية التعديل أو التصحيح. حصل هذا النهج على اسم "الأسلوب النقدي" لميزان المدفوعات، ويعتبر بديلا للنظريات والأساليب التقليدية، تم تطوير هذا الأسلوب جزئيا استنادا إلى مبادئ المدرسة النقدية المحلية الأمريكية، مما جعل توقعاته وتأثيراته على السياسة الاقتصادية تختلف عن تلك الناتجة عن الأساليب الأخرى. (صالح القريشي، 2008، صفحة 99)

ووفقا للنهج النقدي، يكون توازن ميزان المدفوعات عندما يتساوى الطلب على النقود وعرض النقود، إذا كان التغير في كمية الائتمان المحلي يتجاوز التغير في الطلب على النقود، فإن عرض النقود يكون فائضا ويكون التغير في احتياطيات النقد الأجنبي سالبا، مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، أما إذا كان التغير في كمية الائتمان المحلي أقل من التغير في الطلب على النقود، فسيكون التغير في احتياطيات النقد الأجنبي موجبا وسيكون ميزان المدفوعات في حالة فائض، ومن أجل توضيح آلية النهج النقدي لتصحيح الاختلالات، يبين القسم التالي أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية لمعالجة هذا الاختلال، إلى:

1. **الفائض**: تعمل السلطة النقدية على زيادة المعروض من العملة من خلال أدوات السياسة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة المعروض من العملة عن الطلب على العملة وزيادة الأرصدة النقدية الخاصة، وبالتالي سينفق سكان البلد هذه الزيادة على شراء السلع والخدمات الأجنبية، مما يزيد من الواردات ويصحح الفائض في ميزان المدفوعات .
2. **العجز**: وفي هذه الحالة تقوم السلطات المالية بتخفيض حجم الائتمان المحلي، مما يسبب اختلالا في السوق المالية حيث تنخفض الأرصدة النقدية الفردية إلى ما دون المستوى المرغوب فيه ويصبح لدى المقيمين طلب زائد على الأموال، وهذا الانخفاض في الأرصدة النقدية يدفع المقيمين إلى سحب أرصدتهم النقدية في الخارج وبيع السلع والخدمات والأصول المالية المحلية لغير المقيمين، بينما ويقللون من إنفاقهم على السلع والخدمات في الخارج، مما يؤدي بدورة إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية من الخارج ويقلل من الواردات، وبالتالي القضاء على العجز في ميزان المدفوعات. (غيلوس، 2023، صفحة 87)

ويحلل هذا النهج تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة على افتراض أن معظم البلدان قد ربطت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت بإحدى العملات الرئيسية. كما أن عملية التصحيح في ظل أسعار الصرف المعومة تحول تركيز التحليل من تحديد ميزان المدفوعات إلى تحديد سعر الصرف، ورغم أن النهج قدم افتراضاته في أسعار الصرف الثابتة، فإن هذا لا يعني أنه سعى إلى التمسك بهذا السعر، وينصح النهج النقدي بأن عملية التمسك بسعر صرف ثابت غير مجدية عندما يزداد المعروض النقدي، وبالتالي يدعو إلى ضرورة مراجعة سعر الصرف باستمرار للوصول إلى تقييم حقيقي للعملة. قلل النهج النقدي من أهمية ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى أنه على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية، إلا أن الاختلالات المحلية المتمثلة في عجز الموازنة تعكس الاختلالات الخارجية التي تنعكس في ميزان المدفوعات من خلال اعتماد سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة، ويرجع سبب هذا الإهمال إلى النهج النقدي الذي يركز على دور النقود في توازن ميزان المدفوعات.

ويفترض النهج النقدي أن السلطات النقدية قادرة على التحكم في المعروض النقدي، ولكن في البلدان النامية، وخاصة تلك التي تتبنى سياسات نقدية توسعية وتعتمد على النظام المصرفي لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة بسبب ظروف مثل ضيق أسواق رأس المال المحلية وانقطاعها عن أسواق رأس المال الدولية، على الرغم من الانتقادات الموجهة للنهج النقدي، إلا أن هذا النهج يمكن أن يوفر تحليلا لحلول موازين المدفوعات، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وله سمات مفيدة في حالات البلدان النامية، (خضير، 2016، صفحة 24)

ثانيا: آليات التسوية من خلال تدخلات السلطات العامة:

يمكن للسلطات العامة التدخل بشكل مباشر وغير مباشر لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات من أجل تجنب استمرارها من جهة والحد من تأثيرها على الاقتصاد من جهة أخرى. ويتمثل التدخل غير المباشر في اختيار السياسة النقدية أو المالية، وترك الباقي لقوى السوق، حيث أن أدوات السياسة النقدية والمالية لها دور حاسم في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، أما التدخل المباشر فهو الإجراءات التي تتخذها السلطات داخل الاقتصاد المحلي وخارجه. والإجراءات داخل الاقتصاد المحلي هي:

1. بيع الأسهم أو السندات المحلية للأجانب من أجل الحصول على عملة أجنبية في حالة العجز.

2. بيع العقارات المحلية للأجانب من أجل الحصول على العملة الأجنبية. استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، مثل الحصص والتعريفات الجمركية، التي لا تشجع الصادرات فحسب، بل تضغط على الواردات أيضا.
3. استخدام الذهب أو الاحتياطيات الدولية لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.
4. تشمل التدابير المتخذة خارج الاقتصاد المحلي ما يلي:
5. الاعتماد على القروض الخارجية من مصادر مختلفة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية الأجنبية وأسواق رأس المال الدولية. وتشمل هذه التدابير:
6. بيع جزء من احتياطاتها من الذهب في الخارج، بيع الأسهم أو السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لرعايا تلك الدول للحصول على العملات الأجنبية. (بن طرية، 2017، صفحة 12)

المبحث الثالث: الإطار النظري للميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية حيث يمثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية وتتجلى هذه الأهمية من مكانته الكبيرة لدى معظم الدول نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية، وبالتالي في صادراتها وارداتها السلعية ويعتبر تحليل وضعية الميزان التجاري مفيدا من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري. وفي هذا المبحث سنتناول الأدبيات النظرية للميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري:

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الميزان التجاري وأقسامه:

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري

تعددت تعاريف الميزان التجاري غير أنها تعرف في بمعنى: واحد يعرف لميزان التجاري على أنه: " (أو) الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة" (بومدين و خميسي بن رجم، 2019، صفحة 345) يعرف أيضا بأنه 'بيان يحتوي على جميع القيود الدائنة والمدينة المتعلقة باستيراد وتصدير السلع والخدمات. وبمعنى ضيق، فإنه يوضح كمية السلع والخدمات التي تم استيرادها وتصديرها على مدى فترة من الزمن، عادة ما تكون سنة واحدة".

كما أنه "يمثل الفرق بين واردات البلد وصـــادراته خلال فترة معينة. فإذا كانت الصـــادرات تتجاوز الواردات، يكون الميزان التجاري للبلد موافق، وإذا تجاوزت الواردات الصادرات، يقال أن الميزان التجاري للبلد غير موافق". (تمار، 2017، صفحة 96)

عرف الميزان التجاري بأنه "سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصـطلح على أن تكون سـنة ميلادية"، وبما أننا ننظر إلى كلا جانبي الرصـيد، أي السـجلات والحسـابات، يمكننا القول إن جميع المعاملات التي تؤدي إلى كسـب العملات الأجنبية تسـجل كبنود موجبة وتصـبح أرصـدة في الجانب الدائن، بينما تسـجل جميع المعاملات التي تؤدي إلى إنفاق العملات الأجنبية كبنود سالبة وتصبح أرصدة في الجانب المدين. الصادرات هي أرصدة دائنة لأنها تكسب عملات أجنبية، والواردات هي أرصـــدة مدينة لأنها تتطلب إنفاق عملات أجنبية. وينتج عن مجموع جانبي الحســـاب، أي الجانب الموجب والسـالب أو الجانب الدائن والخصـم، فإذا تجاوزت الصـادرات الواردات، يكون الرصـيد موجبا، وإذا تجاوزت الواردات الصـادرات، يكون الرصـيد سـالبا. ويطلق الاقتصـاديون على الميزان التجاري الموجب ميزان فائض والميزان السالب ميزان عاجز (جزان، دعاس، و هندي، 2017، صفحة 184).

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد–إجمالي واردات البلد

بشكل عام يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه الحساب الذي يتم فيه تسجيل جميع المعاملات المتعلقة بحركة السـلع والخدمات من بلد إلى آخر، والتي قد ينتج عنها فائض أو عجز. ويعتبر الميزان التجاري جوهر ميزان المدفوعات حيث أنه يوفر مؤشرا لأنشطة الإنتاج في بلد ما وهيكله.

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري: (بن زعمة، 2019، صفحة 96)

يعد الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، إذ يعكس بصورة مباشرة طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية للسـلع والخدمات، ويتكون الميزان التجاري من قسـمين رئيسـيين، يختلفان من حيث طبيعة المعاملات التي يتضمنها:

أولا: الميزان التجاري للسلع (الميزان التجاري المنظور)

يطلق على هذا القسم أيضا الميزان التجاري المنظور لأنه يتعلق بالسلع المادية الملموسة التي يمكن رؤيتها وقياسها ماديا، وتشمل جميع العمليات المتعلقة بتصدير واستيراد السلع التي تعبر الحدود الجمركية للدولة، يسجل في هذا الميزان

قيمة الصادرات السلعية من جهة، وقيمة الواردات السلعية من جهة أخرى، ويحدد رصيد الميزان التجاري بالفرق بين القيمتين.

1. فإذا زادت الصادرات عن الواردات، يتحقق فائض في الميزان التجاري، ما يعني تحسنًا في مركز الدولة الاقتصادي الخارجي.
2. أما إذا زادت الواردات عن الصادرات، فإن الميزان يسجل عجزًا، وهو ما يشير إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مقارنة بالطلب الخارجي على السلع الوطنية.

ويمثل الميزان التجاري للسلع أداة تحليلية مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية، لأنه يُظهر درجة الاعتماد على الخارج في تلبية حاجات السوق الوطنية، ومدى القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

ثانيا: ميزان التجارة في الخدمات (الميزان التجاري غير المنظور)

أما هذا القسم فيعرف أيضا باسم الميزان التجاري غير المنظور، لأنه يتناول بنودا لا يمكن رؤيتها أو لمسها بشكل مادي، وتشمل مختلف أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة وبقية دول العالم، وتندرج ضمن هذا الميزان مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، أبرزها:

1. خدمات النقل الدولي (الجوي، البحري، والبري) المتعلقة بنقل البضائع والركاب.
2. خدمات التأمين على السلع والسفن والطائرات والبضائع.
3. عائدات السياحة والسفر، سواء كانت ناتجة عن إنفاق السياح الأجانب في الدولة أو إنفاق المواطنين في الخارج.
4. ويعد ميزان التجارة في الخدمات مؤشرا مهما على مدى تطور الاقتصاد الوطني في المجالات غير السلعية، وخاصة في الاقتصاديات الحديثة التي تعتمد بشكل متزايد على الخدمات كقطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي.
5. كما يعتبر مكملا للميزان التجاري للسلع، إذ إن رصيدهما المشترك يشكل الميزان التجاري الكلي للدولة، الذي يعكس بصورة أكثر شمولا طبيعة علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

الفرع الثالث: هيكل الميزان التجاري:

أولا: الصادرات:

ويمكن أيضا تعريف الصادرات، التي يشار إليها أيضا على أنها جميع السلع والخدمات المباعة إلى بلدان أخرى، على أنها الجزء من الناتج المحلي الإجمالي، سواء كانت سلعا أو خدمات، المباع لغير المقيمين في بلد ما، وفي حين أن تركز الصادرات في فئات معينة من المنتجات يؤدي إلى التعرض لمخاطر متعددة، فإن تنوع الصادرات هو مؤشر على تطور هيكل الإنتاج المحلي، وتنقسم إلى قسمين:

1. الصادرات المنظورة: هذه هي السلع الملموسة المختلفة التي تعبر الحدود، ويتم تفتيشها وحسابها من قبل الجمارك.
2. الصادرات غير المنظورة: وهي خدمات متنوعة يقدمها المقيمون لغير المقيمين.

ثانيا: الواردات:

الجزء الذي يشتريه المقيمون المحليون من الناتج المحلي الإجمالي لبلد آخر، ويمكن تعريف الواردات بأنها جميع السلع والخدمات التي يدفعها مقيم في بلد ما لشخص مقيم خارج البلد مقابل سلع وخدمات من بلد آخر أو شخص مقيم في البلد، أو مقابل عملة مقبولة بشكل عام. ويعتبر هيكل الواردات وحجمها من المؤشرات المهمة لتحديد قوة الاقتصاد الوطني وتطوره ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي. (ماحي، 2023، صفحة 54)

المطلب الثاني: أهمية الميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه:

يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى توازنه في العلاقات الاقتصادية مع الخارج، إذ يبين الفارق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة معينة، وتبرز أهميته في كونه مكونا رئيسيا من ميزان المدفوعات، ومؤشرا على قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، ويتأثر الميزان التجاري بعدة عوامل اقتصادية ومالية، أبرزها مستوى الدخل الوطني، وسعر الصرف، والسياسات التجارية، والظروف الاقتصادية العالمية، ما يجعل تحليله أداة أساسية لفهم اتجاهات الاقتصاد الكلي وصياغة السياسات الاقتصادية المناسبة.

✓ **الفرع الأول: أهمية الميزان التجاري:** (ماحي، 2023، صفحة 52)

يعد الميزان التجاري من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضع المالي والاقتصادي للدولة، وتنبع أهميته من عدة جوانب رئيسية:

أولا: مؤشر على الحالة العامة للاقتصاد:

يمثل الميزان التجاري جزءا أساسيا من ميزان المدفوعات، ويستخدم كأداة لقياس قوة أو ضعف الاقتصاد الوطني، إذ إن تحقيق فائض تجاري يدل على ارتفاع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، بينما يشير العجز إلى اختلالات هيكلية أو ضعف في الصادرات.

ثانيا: الكشف عن هيكل الواردات والصادرات:

يساعد الميزان التجاري في تحليل طبيعة الصادرات والواردات، مما يظهر مدى تنوع القاعدة الإنتاجية للدولة أو اعتمادها على قطاعات محددة، كقطاع النفط أو المواد الخام، فكلما زاد تنوع الصادرات، زادت قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات الخارجية.

ثالثا: قياس مدى تكيف الاقتصاد الوطني:

يظهر الميزان التجاري قدرة الاقتصاد على التفاعل مع التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية، مثل تقلبات الأسعار أو الأزمات المالية، ما يعكس درجة مرونة السياسات الاقتصادية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي.

رابعا: تحديد الوضع المالي للدولة خارجيا:

يعد الميزان التجاري مؤشرا على موقع الدولة المالي بالنسبة لشركائها التجاريين، حيث يعكس حجم تعاملاتها الخارجية ومستوى التبادل التجاري، وبالتالي يؤثر على مكانتها الاقتصادية الدولية.

خامسا: أداة لتخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية:

يساعد الميزان التجاري صانعي القرار في وضع سياسات فعالة لتوجيه التجارة الخارجية وتحسين الميزان عبر تشجيع التصدير وترشيد الاستيراد، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

سادسا: وسيلة لتحليل مناخ الاستثمار:

تستخدم بيانات الميزان التجاري لتحليل اتجاهات الاقتصاد المحلي ومدى جاذبيته للاستثمار، إذ يشير الميزان التجاري المستقر أو الفائض إلى بيئة اقتصادية مشجعة، بينما يعكس العجز التجاري احتمالية وجود تحديات اقتصادية أو مالية.

❖ **الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:** للمقيمين (بن زعمة، 2019، صفحة 98)

يتأثر الميزان التجاري بعدة عوامل اقتصـــادية كلية تحدد مدى توازنه أو اختلاله، وتتداخل فيما بينها لتؤثر في مستوى الصادرات والواردات وبالتالي في وضع الاقتصاد الكلي، يمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية وخارجية على النحو الآتي:

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة على الميزان التجاري

1. **التضـــخم:** يعد التضـــخم من أبرز العوامل الداخلية التي تؤثر على الميزان التجاري، إذ يؤدي ارتفاع المســتوى العام للأسـعار في السـوق المحلي إلى جعل السـلع المحلية أقل تنافسـية مقارنة بالسـلع الأجنبية، فكلما ارتفعت الأسـعار محليا، أصـبحت الواردات أكثر جذبا للمسـتهلكين نتيجة انخفاض أسـعارها النسـبية، في حين تتراجع الصـادرات بسبب ارتفاع تكلفتها في الأسواق الخارجية.

وعليه، يؤدي التضـخم إلى تدهور الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات وانخفاض الصـادرات، خاصـة في حال كان الإنتاج المحلي غير قادر على تلبية الطلب الداخلي، مما يدفع الدولة إلى الاعتماد على السلع الأجنبية.

2. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يعد معدل نمو الناتج المحلي من المؤشـــرات الحاسمة في تحديد حركة التجارة الخارجية، فارتفاع الدخل القومي ينعكس عادة في زيادة القدرة الشـرائية للأفراد والمؤسـسـات، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية والواردات، في المقابل عندما ينخفض الدخل أو يتباطأ النمو الاقتصـادي، يقل الطلب على الواردات ويخف الضغط على الميزان التجاري.

لكن هذا الأثر ليس دائما سـلبيا، إذ قد يؤدي النمو الاقتصـادي المدعوم بتطور الإنتاج المحلي وزيادة الصـادرات إلى تحسين الميزان التجاري إذا ما تمكّن الاقتصاد من تلبية الطلب المحلي والخارجي بكفاءة.

3. **الاختلاف في أســعار الفائدة المحلية:** تلعب أســعار الفائدة دورا غير مباشــر في التأثير على الميزان التجاري عبر تدفقات رؤوس الأموال، فعندما ترتفع أســعار الفائدة المحلية، تصــبح الاســتثمارات المالية المحلية أكثر جاذبية، ما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويزيد الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي غالبا إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وبالتالي إلى انخفاض تنافسية الصادرات.

أما عند انخفاض أسـعار الفائدة، فتتجه رؤوس الأموال نحو الأسـواق الأجنبية ذات العائد الأعلى، مما يضـعف العملة المحلية ويحسن تنافسية الصادرات، لكنه قد يؤدي في المقابل إلى خروج رؤوس أموال ويؤثر على ميزان المدفوعات عموما.

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة على الميزان التجاري

1. **سعر الصرف:** يعد سعر الصرف أحد أهم المحددات الخارجية للميزان التجاري، إذ إن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل الصادرات أكثر تكلفة بالنسبة للأجانب ويقلل من الطلب عليها، بينما تصبح الواردات أرخص للمقيمين، مما يؤدي إلى اتساع العجز التجاري.

في المقابل، عندما تنخفض قيمة العملة المحلية (أي حدوث تخفيض أو انخفاض في سعر الصرف)، تصبح السلع المحلية أرخص بالنسبة للمستوردين الأجانب، فتزداد الصادرات، بينما ترتفع أسعار السلع المستوردة محليا مما يقلل الطلب عليها، وبهذا يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحسين الميزان التجاري إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات والواردات كافية للاستجابة لهذا التغير.

إذا يتضح من التحليل أن توازن الميزان التجاري يعتمد على التفاعل الدينامي بين العوامل الداخلية مثل التضخم والنمو وأسعار الفائدة، والعوامل الخارجية مثل سعر الصرف، ومن ثم فإن نجاح السياسة الاقتصادية في تحسين الميزان التجاري يتطلب تنسيقا فعالا بين السياسات النقدية والمالية والتجارية لتحقيق الاستقرار الداخلي والتوازن الخارجي.

الفرع الثالث: الاختلال في الميزان التجاري

على الرغم من أن الاختلالات التجارية مستمرة ومنتشرة على نطاق واسع ونادرا ما يتم الوصول إلى حالة التوازن في الواقع، إلا أن البلدان في جميع أنحاء العالم تبذل جهودا للحد من الواردات من السلع وزيادة الصادرات قدر الإمكان من أجل تحقيق التوازن في موازينها التجارية.

أولا: مفهوم التوازن التجاري

يشير التوازن التجاري إلى الحالة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات مع قيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة، بحيث يتحقق استقرار الأسعار المحلية واستقرار سعر الصرف. ويعكس التوازن التجاري قدرة الاقتصاد على تغطية الطلب المحلي والأجنبي دون أن يؤدي إلى فائض أو عجز في المدفوعات الدولية، وعادة ما ينظر إلى التوازن التجاري على أنه شرط أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي للدولة.(ESCWA, 2025)

ثانيا: مفهوم الاختلال التجاري

يحدث الاختلال التجاري عندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات، مما يؤدي إلى العجز التجاري، أو عند تفوق الصادرات على الواردات، مما يؤدي إلى الفائض التجاري. (الجزيرة، 2015)

1. **العجز التجاري** :يعكس ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وقد يؤثر على سعر الصرف واستقرار السياسات الاقتصادية (الجزيرة، 2015).

2. **الفائض التجاري** :يعكس قوة القدرة التصديرية للدولة، ويؤدي إلى زيادة احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين سعر صرف العملة المحلية، كما يعزز الاستثمارات الأجنبية ويقوي موقع الدولة في الاقتصاد الدولي (الإسكوا، 2025)

المبحث الرابع: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في ظل النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة

بما ان الميزان التجاري هو احد أهم المؤشرات التي تنعكس من خلالها قوه الاقتصاد وعلاقاته الخارجية، فإنه يتأثر بعدة متغيرات كلية أهمها سعر الصرف التضخم والناتج الإجمالي، حيث يحدد سعر الصرف تنافسية صادرات البلد وكذلك تكلفة وارداته، ويتحكم التضخم في القدرة الشرائية ومستوى الاسعار في البلد مقارنة بما يقابله في الخارج، وفيما يخص الناتج الإجمالي المحلي فانة يرتبط بالميزان التجاري من خلال تأثيره على كل من الاستهلاك والانتاج، ومن هنا فان فهم أثر هذه المتغيرات يساعد على توضيح ديناميكيات الميزان التجاري، وكذلك يساعد على رسم السياسات الاقتصادية المناسبة

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

تؤدي التقلبات في سعر الصرف إلى زيادة تكلفة مستوى الرفاهية وظهور مخاطر للمستوردين والمصدرين، مما قد يخل بالميزان التجاري للدولة، وتكون الدول التي تتمتع بتنوع هيكل الإنتاج وهيكل التجارة أكثر قدرة على التكيف مع هذه التقلبات، بينما تواجه الدول ذات الهياكل الضعيفة صعوبة في الاستجابة، يهدف هذا المطلب إلى استعراض النظريات المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري وتحليل الدراسات والنتائج المختلفة في هذا المجال.

الفرع الأول: النظريات المفسر لعلاقة سعر الصرف والميزان التجاري

لقد لقي رد فعل الميزان التجاري بسبب حدوث تقلبات في القيمة الخارجية للعملة حيزا واهتماما كبيرا بين الاقتصاديين، وتنوعت المداخل النظرية التي حاولت تفسير هذا الأثر ومن اهم هذه المداخل:

أولا: مدخل المرونات approach elasticity

استنادا لمدخل المرونات فان انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية يعد سببا لتخفيض سعر المنتجات المحلية وجعلها أرخص بالنسبة للمواطنين الموجودين في الدولة أو الاجانب خارج الدولة، طبقا لهذا المدخل فيشترط ان تكون مرونات كل من الطلب على الصادرات والواردات كبيرة فهذا يجعل تخفيض القيمة الخارجية للعملة سببا في ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات، ومن هنا يتأثر الميزان التجاري إيجابا، زادت شهرة مدخل المرونات خاصة بعد ما قدمة Maarshall،و Lerner حيث اشتهر في الادب الاقتصادي بشرط Marshall-lerner condition (ML)، ويتضمن هذا الشرط وجوب كون مجموع القيم المطلقة لمرونات الطلب السعرية على الواردات أكبر من1 من أجل ان يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى تحسن في الميزان التجاري، ومن الفرضيات التي يرتكز عليها مدخل المرونات هو ثبات الصادرات والاسعار الأجنبية للواردات ما يعني ان عرض الصادرات والواردات يتميز بمرونة لا نهائية فيحدث أثر تمرير كامل، ويفسر هذا الأثر في انخفاض القيمة الخارجية للعملة ينعكس في واردات بالعملة المحلية وانخفاض لسعر الصادرات بالعملة الأجنبية هذا بافتراض عدم تأثير الدخل على الميزان التجاري ويرى انصار هذا المدخل ان شرط (ML) كافي لضمان تحسن الميزان التجاري بسبب انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعتمد شرط (ML)على الأثر الكمي على صادرات وواردات الدول الذي ينتج بسبب التغيرات في الأسعار النسبية الناتجة عن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. (KUTLU, 2013, p. 124)

ثانيا: مدخل الاستيعاب the absorption approach

الصورة التي يقدمها هذا المدخل هي ان الاختلال في الميزان التجاري للدولة يعود للاختلال الذي يحدث بين الدخل القومي والاستيعاب الكلي، هذا المنهج مؤشرا يتم من خلاله قياس صافي الطلب بالخارجي، بحيث اذا كان الانتاج المحلي يفوق الانفاق المحلي الإجمالي فان قيمة العملة ترتفع ويؤثر ذلك ايجابا على الميزان التجاري بحدوث فائض، اذا كان الانتاج المحلي الإجمالي اقل من نسبة الانفاق المحلي الإجمالي فان ذلك يؤثر على الميزان التجاري سلبا بحدوث عجز (جعفر نوري البرزنجي و صابر محمد خؤشناو، 2025، صفحة 22).

$$Y = A + TB$$

$$TB = Y - A$$

Y: الدخل القومي

A: الاستيعاب المحلي الذي يتضمن الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الحكومي الإنفاق الاستهلاكي

TB: رصيد الميزان التجاري

وفقا لما سبق التغيرات في الأسعار النسبية الناجمة عن انخفاض قيمة العملة الخارجية تؤدي إلى زيادة في الطلب المحلي وكذلك الاجنبي على مختلف السلع المحلية، وبالتالي بناء عليه يترتب زيادة في الدخل القومي، إلا انه من جهة اخرى الزيادة في الدخل القومي تسبب زيادة في الانفاق المحلي، وفق منهج الاستيعاب الأثر النهائي لانخفاض القيمة الخارجية للعملة على الميزان التجاري يعتمد على الاهمية النسبية للأثار الاولية اي التغير في الدخل القومي وكذلك الآثار المحفزة المتمثلة في التغير في الانفاق المحلي، وهذا ما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري من خلال انخفاض القيمة الخارجية إذا كانت الزيادة في الدخل الحقيقي التي تصاحب الانخفاض في قيمة العملة اكبر من الزيادة في قيمة الاستيعاب المحلي، يعد مدخل الاستيعاب في تفسير أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري اكثر شمولا من مدخل المرونات لأنه يأخذ بعين الاعتبار أثر الاحلال وكذلك أثر الدخل في الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة، إلا انه يفترض بدورة وجود أثر تمرير كامل، ما يعني ان اي انخفاض في القيمة الخارجية للعملة المحلية ينعكس بالكامل في شكل ارتفاع في أسعار الواردات بالعملة المحلية وانخفاض في أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الطلب بالمحلي والاجنبي على السلع المحلية وبالتالي زيادة الدخل ثم زيادة في الانفاق المحلي. (شعبان عبده، صفحة 452)

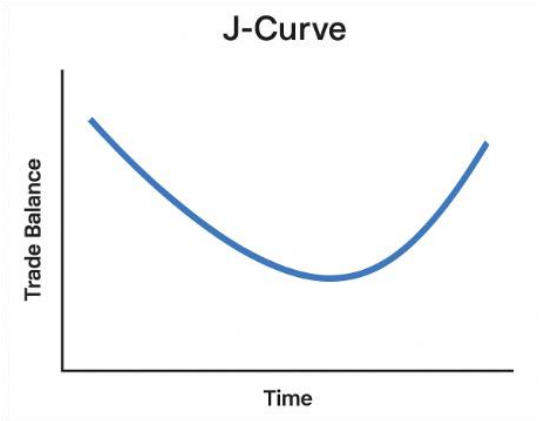
ثالثا: منحنى J (J-curve)

وفق شرط marshall-Lerner عندما يكون مجموع مرونات الطلب على الواردات والصادرات اكبر من الواحد فان تخفيض قيمة العملة يؤدي عادة إلى تحسين الميزان التجاري على المدى الطويل لكن على المدى القصير يصبح الوضع اكثر تعقيدا وهنا يظهر ما يعرف بمنحنى J ، ففي المرحلة الاولى لا يتغير حجم الصادرات أو الواردات رغم تغير سعر الصرف وهذا لكون العقود التجارية تنفذ بكميات واسعار متفق عليها سابقا وفي هذه الحالة يتأثر الميزان التجاري سلبا، وفي المرحلة الثانية تبدا الاسعار في التغير حيث تصبح الواردات اغلى لكن الكميات المستوردة أو المصدرة لا تتغير، ومن هنا يفكر المستهلكون في استبدال السلع المستوردة بالسلع محليه، إلا ان الاحلال هنا لم يكتمل بعد حيث تعتمد هذه المرحلة على مرونة كل من الطلب والعرض، فاذا كان الطلب على الصادرات والواردات غير مرن فان حالة الميزان التجاري تسوء، والعكس اذا كان العرض غير مرن فان حالة الميزان التجاري تتحسن، وفي المرحلة

الثالثة يظهر التغير الفعلي في الكميات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات حيث تزيد الصادرات بشكل اوضح لأن اسعارها اصبحت اقل بالنسبة للأجانب والواردات تنخفض بشكل اوضح لأن اسعارها تصبح اعلى بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهنا يكتمل الاحلال بين السلع المستوردة والمحلية وهذا ما يؤثر ايجابا على الميزان التجاري (Trofimov, 2024, p. 360)

وكحوصلة لما سبق فان منحنى J يعكس أثر تخفيض سعر صرف عملة دولة ما على ميزانها التجاري على مدى الزمن، لذا فأنها تعد وجهه نظر ديناميكية لشرط Marshall-lerner أو لمدخل المرونة بصفة عامه، فبعد تخفيض العملة مباشرة في الأجل القصير يجد المستوردين المحليين انفسهم في مواجهه تضخم بأسعار الواردات ومن جهة اخرى يواجه المصدرون المحليون انخفاضا في أسعار التصدير، هذا بسبب ان الطلب على كل من الصادرات والواردات غير مرن بما يكفي في الاجر القصير كما ذكرنا سابقا بسبب التباطؤ في تغير الطلب المحلي من الخارج إلى الانتاج المحلي بسبب ارتفاع أسعار الواردات، والسبب الثاني انه في الاجر القصير غالبا ما تكون الاسعار ثابتة نسبيا، يزداد وضع الميزان التجاري سوءا في الاجر القصير بسبب ان نتيجة ضرب اجمالي قيمة الواردات بالعملة الأجنبية في الزيادة في سعر العملة الأجنبية يؤدي إلى تفاقم العجز، ورغم ذلك تقوم ظاهرة منحنى J بالتنبؤ بمستوى تحسن الميزان التجاري على المدى الطويل بكونه اعلى بالنسبة لمستواه قبل التخفيض، وهذا راجع إلى ان حجم الصادرات سيرتفع نتيجة انخفاض أسعار التصدير وتراجع حجم الواردات بتحول الطلب المحلي لداخل البلد، ويتراوح المدى الزمني لتحسين الميزان التجاري في ظل هذه الظاهرة من بضعة أشهر إلى ثلاث سنوات. (احمد عبد العظيم البدري و العزب مليجي عبد العال، 2021، صفحة 270)

شكل رقم 3: منحنى J



ثالثا: المدخل النقدي: (Akorli, 2018, p. 13)

يعد المدخل النقدي أحد المداخل المهمة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وقد ظهر هذا المنهج في خمسينيات القرن الماضي، وركز على دراسة العلاقة بين العرض والطلب على النقود وسعر الصرف، يمكن تلخيص أهم ملامح هذا المدخل كما يلي:

1. **نشأة وتطور المنهج النقدي**

ظهر في خمسينيات القرن الماضي، وكان من أبرز رواده Palok (1957) :، Hahn (1959)، Pearce (1961)، Prais (1961)، Mundell و Johnson (1972)، وركز هؤلاء الاقتصاديون على تحليل ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية، وليس فقط اقتصادية أو تجارية.

2. **الفرضية الأساسية للمدخل النقدي**

ينص المنهج النقدي على أن سعر الصرف يجب أن يُحدد وفقًا للعرض والطلب النسبيين على النقود في الاقتصاد، يعتمد هذا المدخل على الربط بين حجم النقود المتاحة والطلب عليها، باعتبار أن أي خلل بين العرض والطلب يؤدي إلى تغييرات في ميزان الدفوعات.

3. **آلية عمل المدخل النقدي**

- **عند زيادة الطلب على النقود عن العرض المتاح:**
- يتم معالجة الطلب الزائد عن طريق تدفقات رؤوس الأموال من الخارج.
- يؤدي ذلك إلى تحسين الميزان التجاري.

عند زيادة العرض على النقود عن الطلب:

- يتجه الفائض النقدي نحو الخارج، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

4. **الاستنتاج الرئيسي للمدخل النقدي**

يبرز هذا المدخل أهمية عدم تجاهل دور العرض والطلب على النقود في تحديد أسعار الصرف، حيث يؤثر هذا التوازن مباشرة على ميزان المدفوعات والتوازن التجاري.

الفرع الثاني: مناقشة بعض الدراسات السابقة ومختلف ما توصلت اليه

تعددت الدراسات في هذا السياق مع اختلاف النتائج التي يتم التوصل اليها من دولة إلى اخرى حيث توصلت الدراسة التي (Bekeru Genemo، 2017) في اطار في اطار بحثه حول تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان

التجاري في دول شـرق افريقيا خلال الفترة 1990- 2014 إلى ان تخفيض سـعر الصـرف يؤثر سـلبا على الميزان التجاري في عينة الدول (إثيوبيا، رواندا، أوغندا، تنزانيا، وكينيا) وفي هذه الدراسـة توصـل الباحث إلى ان الميزان التجاري لا يتحسن مع ارتفاع الدخل الحقيقي في هذه الدول زيادة على ذلك ان انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي تؤدي ايضـا إلى تدهور الميزان التجاري على المدى الطويل، وفي هذه الدراسـة كان معامل الدخل العالمي موجبا، ما يعكس ان حجم الصـادرات الموجة إلى الشـركاء التجاريين لدول شـرق افريقيا يمكن ان يرتفع اذا ارتفع الدخل الحقيقي والقدرة الشرائية لهؤلاء الشركاء وهو ما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري على المدى الطويل، وتوصلت ايضا الدراسة إلى ان معامل سعر الصرف الاسمي غير مرن وهو ما يتماشى مع شرط Marshall-lerner والذي مفاده عندما يكون الطلب على الواردات والصادرات غير مرن فان التخفيض سيؤدي إلى زيادة العجز اكثر وهذا ما يفسر سبب استمرار تسجيل معظم دول شرق افريقيا للعجز في ميزانها التجاري.

أما الدراسـة التي اجراها (Wilson & Mclean1, 2014)والتي جاءت لفهم أثر سـعر الصـرف على الميزان التجاري لـدول الكـاريبي، حيث توصـلت إلى وجود علاقة طويلة الاجل بين الميزان التجاري والدخل المحلي والدخل الاجنبي وسعر النفط وسعر الصرف الحقيقي في اربع دول من اصل خمسة استثناء لدولة ترينيداد، وتوصلت الدراسة ايضا ان تغيرات سعر الصرف الحقيقي في جامايكا وغيانا كان لها تأثير مماثل على الميزان التجاري، وفي المقابل لم يكن لسـعر الصـرف تأثير معنوي على الميزان التجاري لكل من ترينيداد، باربادوس، وجمهورية الدومينيكان، كذلك معظم الديناميكيات قصيرة الاجل لم تدعم منحنى J ، وفي المدى القصـير تحقق شـرط Marshall-lerner حيث انخفاض سعر الصرف الحقيقي ارتبط بتحسن الميزان التجاري، اما في المدى الطويل فان النتائج لم تستمر حيث اظهرت النتائج ان في بعض الدول تخفيض قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى تدهور ميزان التجاري ويعود السـبب إلى انه في البداية ينخفض حجم الواردات خاصـة النفط مما يحسـن الميزان التجاري لكن مع الوقت يؤدي الاعتماد الكبير على المواد الاولية المستوردة والسلع الاستهلاكية إلى عودة الواردات لمستويات مرتفعة مما يزيد العجز.

وهناك دراسة اجراها (Orach, Pu, Shen, & Ssewajje, 2025)، حول تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري الاوغندي، تناولت عده متغيرات منها سـعر الصـرف الحقيقي والاسـتثمار الاجنبي المباشـر، الناتج الاجمالي، التضـخم والدخل القومي الاجمالي خلال الفترة 1994 2018، وكانت العلاقة في هذا البحث بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي ايجابية ومعنوية في الاجر القصير، حيث ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى خفض قيمة العملة الاوغندية مما يقلل الطلب على الواردات ويزيد الطلب على الصـادرات ونتيجة لذلك ينخفض

العجز في الميزان التجاري الاوغندي، وتتوافق هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية التي تفترض ان خفض سعر الصرف يزيد من الصادرات ويعزز القدرة التنافسية، اظهرت الدراسة ايضا ان التقلبات في الاجل القصير تعدل باتجاة التوازن على المدى الطويل بسرعة مما يعكس وجود ترابط قوي بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي وهو ما يشير إلى وجود أثر منحنى J.

أما دراسة (Müge & VURAL, 2015) حوب أثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والتي درست ظاهرة منحنى J لكن من خلال فحص العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري على اساس صناعي حيث كان من المعتاد استخدام البيانات المجمعة عند دراسة هذه الظاهرة، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات مفصلة عن التجارة الثنائية بين تركيا وشريكها التجاري المانيا الشهر خلال الفترة 2002 2014 وتوصلت النتائج إلى عدم وجود نمط موحد للعلاقة بين سعر الصرف الميزان التجاري ما في 20 قطاع من اصل 96 ظهر أثر منحنى J، و54 قطاع ظهرت فيها معاملات سالبة ذات دلالة احصائية ما يعني ان الأثر طويل الاجل لانخفاض سعر الصرف الحقيقي كان ايجابيا لهذه الصناعات ما يتوافق مع النتائج التي اظهرتها الادبيات السابقة التي اعتمدت على بيانات مجمعه، اما 12 صناعة الاخرى اظهرت ما يعرف بظاهرة منحنى J العكسي حيث اظهرت تدهور طويل الاجل في الميزان التجاري ويرجع ذلك إلى الطبيعة العالية لاعتماد هذه الصناعات على الواردات حيث على الرغم من انخفاض قيمة الليرة التركية ترتفع الصادرات لفترة قصيرة واعتمادها الكبير على الواردات في انتاج الصادرات يجعل من الصعب الاستمرار في التصدير بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وضعف القوة الشرائية على المدى الطويل.

وقدم (عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار ، 2014) دراسة حول أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة خلال الفترة 1995- 2022 وتوصلت النتائج إلى ان تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري في الهند ما يتفق مع المنطقة الاقتصادي بحيث ان العلاقة بين سعر صرف الروبية الهندية ورصيد الميزان التجاري الهندي طردية إلى ان الميزان التجاري الهندي يظهر عليه العجز في فترة الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة الدولة لأنها تعتمد على الواردات ولا تستطيع تخفيضها ما يؤدي إلى زيادة الصادرات بسبب ارتفاع سعر الصرف وكذلك دولة الهند تستورد كميات كبيرة من النفط الخام ما يعني ان اي تغيرات في أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري نتيجة لزيادة تكاليف الواردات النفطية، وتناولت الدراسة ايضا تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري بالمملكة المتحدة، كأحد الاقتصاديات المتقدمة، وتوصلت إلى ان هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف الجنية الاسترليني ورصيد الميزان التجاري بالمملكة.

اما الدراسة التي اجرتها (بلهاشم، 2022) بخصوص أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الميزان التجاري الجزائري واهم ما توصلت اليه هو عدم وجود لأثر منحنى J وكذلك تم العثور على آثار متناظرة لسعر الصرف الفعل على الميزان التجاري الجزائري بحيث ان تخفيض قيمة الدينار الجزائري لا يساعد في تحسين الميزان التجاري.

وفي دراسة اجراها (بلقاسم، 2023) لأثر تقلبات أسعار الصرف واسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2020 اكدت النتائج وجود أثر سلبي لسعر صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الاجلين القصير والطويل، ويعود ذلك إلى ارتباط الواردات الجزائرية بعملة الاورو، ووجود أثر ايجابي ومعنوي لسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري في الاجل الطويل.

المطلب الثاني: أثر التضخم على الميزان التجاري

بما ان التضخم تضخم يؤثر بصورة سلبية على الاقتصاد عامة وعلى ميزان المدفوعات والميزان التجاري بصفة خاصة سنتناول في هذا المطلب أثر التضخم على الميزان التجاري ومختلف الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة

الفرع الأول: العلاقة النظرية بين التضخم والميزان التجاري

تعد العلاقة بين التضخم والميزان التجاري من أهم العلاقات التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية نظرًا لتأثيرها المباشر على القدرة التنافسية للاقتصاد، فعندما تشهد دولة ما ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، تنخفض القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الخارجية، إذ تصبح السلع المحلية أغلى مقارنة بالسلع الأجنبية، فيميل المستوردون الأجانب إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة وأكثر استقرارا في الدول الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تراجع حجم الصادرات. وفي المقابل، يدفع ارتفاع الأسعار الداخلية المستهلكين المحليين إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، نتيجة لانخفاض أسعارها النسبية مقارنة بالمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع الواردات وتفاقم العجز التجاري.

لكن تحليل هذا الارتباط لا يقتصر على العرض الوصفي، بل يستند إلى مجموعة من الأطر النظرية التي فسّرت كيفية تأثير التضخم على التوازن الخارجي. ففي إطار **النظرية النقدية لميزان المدفوعات**، أوضح كل من ديفيد هيوم عبر آلية التدفق النقدي التلقائي، وامتدادا إلى هاري جونسون وروبرت ماندل، أن الاختلالات في الميزان التجاري ترتبط بالتغيرات في عرض النقود، فحدوث عجز تجاري يؤدي إلى خروج الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يقلص السيولة المحلية ويخفض الأسعار، مما يعيد التوازن الخارجي تدريجيا، ومن ثم فإن التضخم ينظر إليه هنا بوصفه ظاهرة نقدية تعكس توسعا في الكتلة النقدية يؤدي إلى فقدان التوازن الخارجي وانخفاض القدرة التنافسية للبلد.

أما **نظرية تعادل القوة الشرائية** التي طورها غوستاف كاسل، فتركز على تأثير التضخم على أسعار الصرف، إذ تفترض أن الفروق المستمرة في معدلات التضخم بين الدول تؤدي إلى تعديلات في سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع التضخم المحلي مقارنة بالخارج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية داخل البلد، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات ويرفع الواردات، وبالتالي يتدهور الميزان التجاري، ووفق هذا التصور لا يمكن تحقيق استقرار في الميزان التجاري إلا إذا تحرك سعر الصرف بما يعوض الفارق في مستويات الأسعار بين الدول.

وفي إطار **النموذج الكينزي** يتم فهم العلاقة من زاوية الطلب الكلي، حيث يرى جون ماينارد كينز أن التضخم، خاصة إذا كان ناتجا عن زيادة الطلب، يؤدي إلى رفع الدخل الاسمي للأسر ما يزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية، بما فيها المستوردة، وهو ما ينعكس مباشرة في توسع الواردات، ومن ثم اختلال الميزان التجاري، ووفق هذا النموذج، فإن التضخم لا يؤثر فقط عبر الأسعار، بل عبر تأثيره على الدخل والإنفاق، حيث يترافق التضخم مع زيادة الاستيراد وتآكل القدرة التنافسية المحلية.

كما تقدم **نظرية المرونات** لـــ مارشال وروبنسون تفسيرا دقيقا للعلاقة من خلال التركيز على مدى استجابة الطلب على الصادرات والواردات للتغيرات في الأسعار، فارتفاع التضخم المحلي يؤدي إلى زيادة أسعار الصادرات وقيمتها، فإذا كان الطلب العالمي على هذه السلع غير مرن، فإن حجم الصادرات ينخفض بسرعة أكبر، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري. وعلى الجانب الآخر، إذا كانت الواردات مرنة، فإن ارتفاع الأسعار المحلية يدفع المستهلكين إلى زيادة استهلاك السلع المستوردة، ما يفاقم الوضع، ومن ثم فإن تأثير التضخم يعتمد بدرجة كبيرة على مرونة الطلب على السلع المتبادلة.

وتختتم المقاربات النظرية بـــ **نموذج منحنى J** الذي يشير إلى أن تدهور سعر الصرف –الذي يحدث غالبا نتيجة التضخم المرتفع– لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن الميزان التجاري على المدى القصير، إذ تشير النظرية إلى أن تراجع قيمة العملة يجعل الواردات أغلى والصادرات أرخص، غير أن الميزان التجاري يتدهور مبدئيا بسبب العقود التجارية القائمة وضعف الاستجابة الفورية للمتعاملين، ثم يبدأ في التحسن تدريجيا إذا كانت الصادرات قابلة للتوسع والواردات قابلة للإحلال، غير أن الدول التي تعتمد على الواردات الأساسية ولا تمتلك قاعدة إنتاجية قوية –مثل الجزائر– قد لا تستفيد من هذا الأثر، بل يميل الميزان التجاري نحو التدهور المستمر تحت تأثير التضخم وسعر الصرف، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات التطبيقية.

وبذلك يتضح أن التضخم يؤدي في معظم النماذج النظرية إلى تدهور الميزان التجاري ما لم تتوفر قدرة إنتاجية قوية، ومرونة في الصادرات، واستقلال نسبي عن الواردات الأساسية. وهو ما يبرز الطابع البنيوي الذي يربط بين استقرار الأسعار والتوازن الخارجي في الاقتصادات النامية.

الفرع الثاني: مناقشة الدراسات السابقة حول أثر التضخم على الميزان التجاري

سنناقش فيما يلي بعض الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت أثر التضخم على رصيد الميزان التجاري، ومن بينها:

قدم (kamara, 2023) دراسة حول أثر معدلات التضخم على رصيد الميزان التجاري في سيراليون. وتشير النتائج إلى أن للتضخم أثرا سلبيا ومعنويا على الميزان التجاري؛ والتفسير المحتمل لهذه الظاهرة هو أن انخفاض الأسعار يجعل السلع المحلية أرخص، مما يؤدي إلى زيادة صادرات السلع المحلية وبالتالي تحسن الميزان التجاري. غير أن أثر التضخم على الميزان التجاري في الأجل الطويل كان مغايرا؛ إذ إن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بنسبة 0.76%، وقد يعزى ذلك إلى أنه عندما يتجاوز الدين الخارجي مستوى معينًا، تصبح الحكومة عاجزة عن خدمة الفوائد، مما يؤثر في الاستثمار العام، وبما أن الحكومة لا تستطيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

كما قدم (Ariful, 2013) دراسة حول تأثير معدلات التضخم على الاستيراد، وخلصت إلى أن التضخم له أثر طفيف جدًا يكاد يكون غير ذي دلالة على حجم الاستيراد، حيث إن واردات الدولة لا تعتمد على التضخم فقط، بل تتأثر أيضًا بالاستقرار الاقتصادي، والطلب في السوق، وتوفر البدائل المناسبة، والعلاقات مع الدول المصدرة، وغيرها من العوامل. وتوصلت الدراسة إلى أن سعر صرف العملة البنغلاديشية مقابل الدولار الأمريكي يُعد أحد العوامل الجوهرية المؤثرة في نشاط الاستيراد، إضافةً إلى الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها بنغلاديش بشكل متكرر، والتي تؤدي إلى انخفاض المحاصيل الزراعية، ما يجعل الدولة تضطر إلى زيادة الواردات لتلبية الطلب المحلي — بصرف النظر عن معدل التضخم .

أما (JADOON & GUANG, 2019) فقد أجريا دراسة قياسية لأثر عدد من المتغيرات على الميزان التجاري، كان من بينها التضخم، وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التضخم والميزان التجاري على المدى الطويل، بينما في الأجل القصير فقد كانت القيم المتأخرة للتضخم لثلاث فترات سابقة ذات أثر

إيجابي ومعنوي على الميزان التجاري، ما يعني أنه على المدى الطويل يؤدي التضـــخم إلى انخفاض الصـــادرات وزيادة الواردات، وهو ما ينعكس سلبا على رصيد الميزان التجاري .

كما أجرى (Ayu Harahap, Imsar, & Ahmadi Bi Rahmani, 2023) دراسة حول أثر التضـخم وسـعر الصـرف على رصـيد الميزان التجاري في منظمة التعاون الإسـلامي، وذلك على عيّنة شملت كلًا من السعودية وإندونيسيا وبروناي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التضخم له أثر معنوي على الميزان التجاري سواء في المدى الطويل أو المدى القصير؛ إذ تبيّن أن انخفاض معدلات التضخم ينعكس إيجابًا على رصيد الميزان التجاري، كما أن أي زيادة طفيفة في التضخم قد يُسهم في تحسن الميزان التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي.

كما قدم كل (محجوب و صـــالح بابا ، 2021) بحثا حول العلاقة بين معدل التضـــخم والتغيرات في ســـعر الصـرف والميزان التجاري في السـودان خلال الفترة (1990–2017)، ومن أهم النتائج التي توصـلت إليها الدراسـة وجود علاقة إيجابية طردية بين الصـادرات ومعدل التضـخم، وعلاقة عكسـية بين الواردات ومعدل التضـخم، وهو ما يؤكد ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد السوداني .

وفي دراســـة قدمها (بن يوســـف، 2014) حول أثر التضـــخم على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 2012 كانت اهم النتائج وجود تأثير ســلبي واضــح للتضــخم على ميزان المدفوعات وفي الفترات التي لم يكن هنالك تأثير ايجابي وتحســـن فيها ميزان المدفوعات فقد كان الفضـــل لزيادة أســـعار البترول وهذا في الفترات التي ارتفع فيها التضخم.

المطلب الثالث: أثر نمو الناتج الإجمالي المحلي على الميزان التجاري

بما أن الناتج المحلي الإجمالي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقدم صورة عن قوه الاقتصاد أو ضعفه، فإن زيادة هذا المؤشـــر تؤثر على الميزان التجاري من خلال ارتفاع الاســـتهلاك وبالتالي الواردات أو عبر تعزيز الانتاج والصادرات، لذلك سنتناول في هذا المطلب الأثر النظري لهذه العلاقة، وأيضا مختلف الدراسات السابقة التي ناقشت أثر الناتج الإجمالي المحلي على الميزان التجاري

الفرع الأول: العلاقة النظرية بين الناتج الإجمالي المحلي على الميزان التجاري

في إطار الاقتصاد المفتوح، الذي يعد نظاما اقتصاديا يدعم الحرية والتفاعل مع الاقتصاديات الأخرى عبر قنوات التجارة الدولية وتبادل رؤوس الأموال، يعرف رصـيد الميزان التجاري بأنه الفرق بين الصـادرات والواردات (X–M).

كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ورصيد الميزان التجاري، ويعبر عنه كما يلي:

$$Y=C+I+G+NX$$

حيث:

Y الناتج المحلي الإجمالي :(**GDP**) القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد ما خلال فترة معينة.

C الاستهلاك :(**Consumption**) انفاق الاسر على السلع والخدمات.

I الاستثمار (**Investment**) انفاق الشركات على رأس المال مثل المباني، المعدات، المخزون، اضافة إلى الاستثمار السكني.

G الانفاق الحكومي :(**Government Spending**) ما تنفقة الحكومة على السلع والخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والدفاع.

NX صافي الصادرات :(**Net Exports**) يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

ما يبين أن الصادرات تساهم بشكل مباشر في رفع معدلات الناتج الإجمالي المحلي بينما يؤدي ارتفاع الواردات إلى التأثير سلبا على الناتج الإجمالي المحلي، ومنة فإن تحسن الميزان التجاري يعد عاملا إيجابيا في النمو الاقتصادي، وكذلك تدهوره يعد عاملا في خفض الناتج المحلي وتحدد طبيعة النمو طبيعة العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي والميزان التجاري، حيث إن الاقتصادات التي تعتمد على التصدير يؤثر التوسع أو النمو فيها بشكل إيجابي على الميزان التجاري، في حين أن الاقتصادات التي تعتمد على الاستهلاك الداخلي وزيادة الواردات؛ فإن ارتفاع الناتج المحلي يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري (Genta Nuraini, 2019)

الفرع الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

في دراسة قام بها (Martin, 2008) حول محددات الميزان التجاري في مجموعة من الدول الصناعية، توصل إلى عدد من النتائج بخصوص أثر الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري، إذ وجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد له تأثير سلبي على الميزان التجاري، ما يعني أن ارتفاعه يؤدي، في معظم الدول، إلى تدهور الميزان

التجاري، ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع الدخل المحلي يساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات.

كما أظهرت هذه الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي الأجنبي يرتبط إيجابيا بالميزان التجاري، فإذا تحسن الدخل في الدولة الشريكة تجاريا تتأثر الصادرات إيجابا ويتحسن الميزان التجاري.

ورغم أن العلاقة بين المتغيرين لم تكن معنوية إحصائيا في كل الحالات، إلا أن الاختبارات المشتركة أكدت أن الدخل المحلي والأجنبي لهما تأثير معنوي قوي على الميزان التجاري، خاصة في الدول التي تتميز باستثمارات أجنبية مرتفعة.

كما توصلت الدراسة التي قدمها كل من (Novendira Purnamasaria, Zuhroh, & Tri Kurniawatic, 2022) حول محددات الميزان التجاري في دول الآسيان الخمس إلى أن التغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تناولتها الدراسة، مثل التضخم والواردات والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، يؤثر بشكل كبير في أداء التجارة في دول الآسيان الخمس، كما بينت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في أداء الميزان التجاري للدولة، إذ يرتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية مع الميزان التجاري؛ فارتفاعه، خاصة في القطاعات ذات القدرة التصديرية العالية، يؤدي إلى تحقيق فائض تجاري يمكن توجيهه نحو سلع تصديرية تُسهم في تحسين الميزان التجاري.

وأوضحت دراسة (TUYET LE, 2023)حول تحليل الميزان التجاري في فيتنام ودول الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، أن كلًّا من الاستثمار الأجنبي المباشر لفيتنام، والناتج المحلي الإجمالي، ومدى الانفتاح الاقتصادي، والمسافة الجغرافية بين فيتنام ودول RCEP هي متغيرات تؤثر في الميزان التجاري لفيتنام مع هذه الدول. كما بيّنت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي لهما تأثير سلبي على الميزان التجاري؛ إذ إن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في دول RCEP يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وجودة الحياة، مما يجعل ولوج الصادرات الفيتنامية إلى أسواقها أكثر صعوبة، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري مع تلك الدول، نظرا لكونها تضم أكبر تجمع من المنافسين، إضافة إلى أنها المنطقة التي تسجّل فيها فيتنام أكبر عجز تجاري.

وقدمت دراسة (Keho , 2021) حول محددات الميزان التجاري في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، وتوصلت إلى نتائج من بينها ان الميزان التجاري يرتبط ايجابيا بالدخل المحلي الحقيقي في بنين والسنغال ويرتبط سلبا في بوركينا فاسو عند زيادة الناتج المحلي الحقيقي يتحسن الميزان التجاري في بنين والسنغال بينما تؤدي نفس الزيادة إلى تراجع في الميزان التجاري لبركينا فاسو، وتدعم هذه النتيجة الطرح الكنزي الذي يرى ان ارتفاع الدخل يؤدي

إلى زيادة الطلب على السلع الاجنبية مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، اما بالنسبة للدخل الاجنبي تبين النتائج ان النمو الاقتصادي العالمي يحسن الميزان التجاري فقط في بوركينا فاسو في حين ان له تأثير غير معنوي في بقية الدول الستة الأخرى.

وفي دراسة قدمها (سالمان و احمد محمد السيد الشافعي، 2023)حول تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية على الميزان التجاري المصري، توصلت الدراسة أثر سلبي ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي لمصر على الميزان التجاري المصري ما يدل ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر يؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وكذلك توصلت إلى ان حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية GDPA له تأثير طردي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية ما يدل على ان زيادة الناتج المحلي لهذه الدول يساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية.

اما النتائج التي توصل اليها (جبارة، 2004) في دراسته التي قام من خلالها بقياس وتحليل أثر محددات الميزان التجاري الجزائري باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة فكانت في وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وتفسر بان زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة معدلات النمو في البلد والعجز الطفيف في هذه الحالة يعود في الواردات نتيجة زيادة الطلب على المنتجات الخارجية لتلبية متطلبات النمو الداخلي.

يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري بشكل يختلف حسب هيكل الاقتصاد وطبيعة انفتاحه، إذ يؤدي ارتفاع الدخل المحلي عادة إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يسبب تدهور الميزان التجاري، في حين أن الدول التي تمتلك قطاعات إنتاجية وتصديرية قوية قد تستفيد من نمو الناتج المحلي عبر زيادة صادراتها وتحقيق فائض تجاري، كما أن تحسن الدخل في الدول الشريكة تجاريا يساهم في تعزيز الصادرات وتحسين الميزان التجاري، مما يجعل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري متباينة تبعا لخصائص كل اقتصاد ومستوى انفتاحه على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023

تمهيد

بعد استعراض الإطارين النظري والمنهجي في الفصول السابقة، يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يسعى إلى تحليل وقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2023، ويعد هذا التحليل خطوة أساسية لتحويل الجوانب النظرية إلى واقع تجريبي يمكن من خلاله التحقق من صحة الفرضيات المطروحة، وتبيان طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختارة.

في هذا السياق تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالأدوات القياسية، وذلك لتفسير التطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة المدروسة، وربطها بتغيرات كل من معدل التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، بوصفها من أهم المؤشرات الكلية التي تؤثر على التوازن الخارجي لأي اقتصاد.

كما يتناول هذا الفصل عرض البيانات الإحصائية ومعالجتها باستخدام الأساليب القياسية المناسبة، مع توضيح الخطوات المنهجية لبناء النموذج الاقتصادي، وتقدير المعاملات، واختبار معنويتها، وصولا إلى تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري العام للدراسة. ويهدف هذا التحليل في مجمله إلى تقديم رؤية كمية دقيقة حول كيفية تأثر الميزان التجاري الجزائري بمتغيرات الاقتصاد الكلي، واستشراف سبل تحقيق التوازن في ظل التحديات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_ 2023**
- **المبحث الثاني: تحليل وضعية بعض متغيرات الاقتصاد الكلي واثرها على الميزان التجاري في الجزائر**
- **المبحث الثالث: قياس اثر سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي على الميزان التجاري في الجزائر1990_2023**

المبحث الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_ 2023

يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الوضعية الاقتصادية للدول، لكون يوضح الفارق بين قيمة الصـــادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، وفي الحالة الجزائرية يكتســـب الميزان التجاري بعدا استراتيجيا نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات بالعملة الصعبة. فمنذ بداية التســعينيات وحتى عام 2023، عرف الاقتصـــاد الجزائري جملة من التحولات الاقتصـــادية والمالية المتأثرة بالمتغيرات الداخلية من جهة، وبالتقلبات الخارجية في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

ويعتبر كل من التضــخم وســعر الصــرف والناتج المحلي الإجمالي من أبرز العوامل المحددة لأداء الميزان التجاري، حيث يؤدي التضخم إلى التأثير في القدرة الشرائية والقيمة الحقيقية للصادرات والواردات، في حين يعكس سعر الصرف مدى تنافسية الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، أما الناتج المحلي الإجمالي فيمثل المؤشر العام للنشاط الاقتصادي وما يرتبط به من قدرة على الإنتاج والتصدير أو الاستيراد.

وعلية يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية لمســـار الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2023)، مع التركيز على انعكاسات التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على أدائه، بما يسمح بفهم أعمق للعوامل المؤثرة في توازن التجارة الخارجية للجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري منذ عام 1990 إلى غاية 2000:

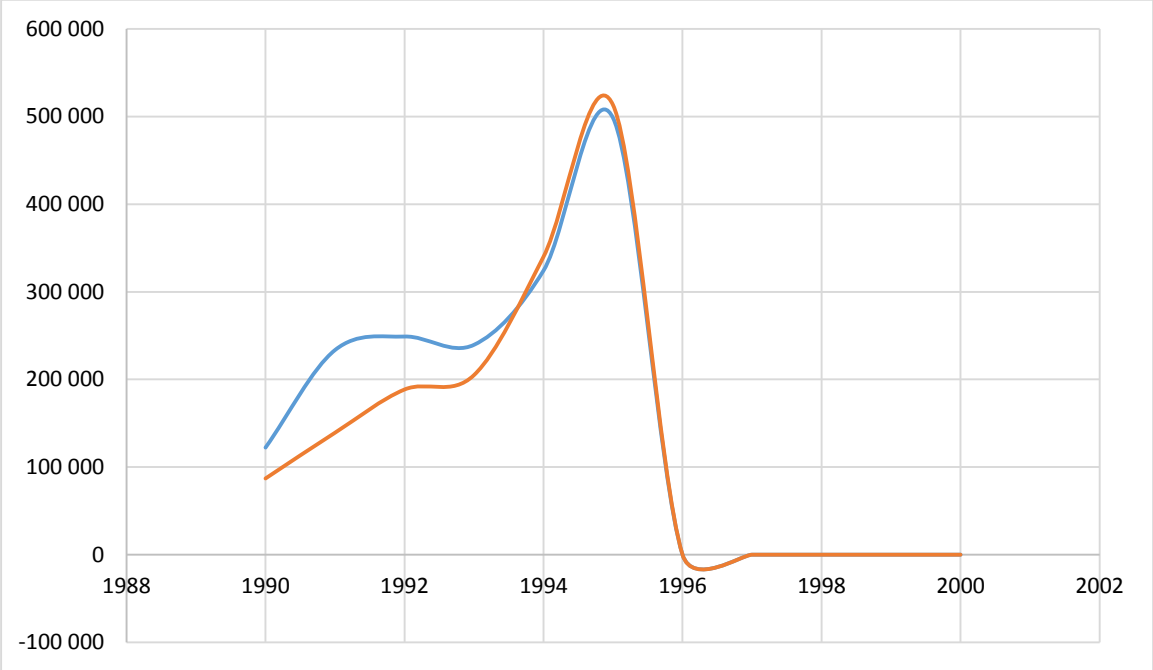
يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وضعية الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على تحقيق التوازن في معاملاته الخارجية، فمن خلاله يمكن قياس الفارق بين قيمة الصـــادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي تحديد ما إذا كانت الدولة تحقق فائضـــا يســـاهم في دعم احتياطاتها من العملة الصـــعبة أو تعاني عجزا يضـــغط على مواردها المالية، وفي حالة الجزائر يكتســـب الميزان التجاري أهمية خاصـــة بالنظر إلى اعتمادها الكبير على عائدات قطاع المحروقات، ما يجعل تطوره مرتبطا بدرجة وثيقة بتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار يتناول هذا المطلب تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من ســـنة 1990 إلى غاية 2023، مع إبراز أبرز التحولات التي شهدها وأهم العوامل المؤثرة فيه سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، وذلك بهدف فهم الاتجاهات العامة وتحديد أهم المراحل التي ميزت مســـار الاقتصـــاد الجزائري في علاقاته التجارية مع الخارج.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة الزمنية ما بين عام 1990 وعام 2000:

يشكل تتبع تطور قيم الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1990–2023 مدخلا أساسيا لفهم ديناميكية التجارة الخارجية وتحولات الميزان التجاري في ظل التغيرات الاقتصادية الداخلية والظروف الدولية المحيطة.

شكل رقم 4: منحنى يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 1990 إلى 2000



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 7

يظهر المنحنى البياني تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 (بوحدة 10 دج) صورة واضحة عن تذبذب الميزان التجاري الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط من جهة، والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

أولا: تطور قيمة الصادرات الجزائرية وأسباب تغيرها (1990–2000)

عرفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990–2000 منحى تصاعديا إجماليا، إذ انتقلت من 122,279 مليون دج سنة 1990 إلى 1,657,215.6 مليون دج سنة 2000. ويُعزى هذا الارتفاع العام إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي شكل أكثر من 95% من قيمة الصادرات، وبالتالي ارتبطت حركة الصادرات ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تحسن أسعار النفط بشكل ملحوظ مع نهاية التسعينات نتيجة اتفاقات خفض الإنتاج بين دول "أوبك"، مما رفع مداخيل الجزائر النفطية بشكل مباشر.
- زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع النفطي بعد تنفيذ برامج واسعة للاستثمار في البنية التحتية للقطاع (أنابيب، محطات تسييل الغاز، تطوير الحقول).

ورغم الاتجاه التصاعدي العام، إلا أن الفترة شهدت انخفاضات حادة في بعض السنوات مثل:

- 1993 تراجع الصادرات إلى 239,552 مليون دج بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وتراجع الطلب الأوروبي.
- 1998 هبوط الصادرات إلى 588,875.6مليون دج نتيجة أزمة شرق آسيا 1997 التي أدت إلى انهيار الطلب الدولي على الطاقة وانخفاض الأسعار إلى مستويات قياسية (أقل من 12 دولار للبرميل).

وتظهر هذه التغيرات أن التقلبات الخارجية ظلت العامل الحاسم في تحديد مسار الصادرات، نظراً لضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات وهيمنة النفط والغاز على مداخيل التجارة الخارجية.

ثانيا: تطور قيمة الواردات الجزائرية وأسباب تغيرها (1990–2000)

شهدت الواردات نموا متفاوتا خلال الفترة، إذ ارتفعت من 87,018 مليون دج سنة 1990 إلى 690,425.7 مليون دج سنة 2000 .ويمكن تفسير هذا التطور عبر ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: بداية التسعينات (1990–1993): واردات منخفضة نسبيا

- تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة الأمنية والمالية.
- انخفاض القدرة الشرائية للمؤسسات والأفراد.
- استمرار القيود على التجارة الخارجية قبل تطبيق الإصلاحات.

المرحلة الثانية : ارتفاع حاد في الواردات (1994–1995)

شهدت هذه الفترة قفزة قوية في الواردات مسجلة 340,142مليون دج سنة 1994 و 513,193 مليون دج سنة 1995، ويرجع ذلك إلى:

- تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (SAP) الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية، والذي أدى إلى:

- تحرير التجارة الخارجية.
- رفع القيود عن الاستيراد.
- تحرير الأسعار المحلية.

- انخفاض قيمة الدينار بشكل كبير مما جعل قيمة الواردات ترتفع بالقيمة الاسمية رغم عدم زيادة حجمها.
- زيادة استيراد المواد الاستهلاكية والغذائية لتغطية الطلب الداخلي المتزايد بعد تحرير السوق.

المرحلة الثالثة: نهاية التسعينات (1996–2000): استقرار نسبي

- تباطؤ نسبي في نمو الواردات بسبب إجراءات ترشيد النفقات العامة.
- زيادة الإنتاج المحلي لبعض المواد الأساسية.
- لكن الواردات استمرت في الارتفاع تدريجياً بفعل الطلب على السلع الوسيطة والرأسمالية لتطوير القطاع النفطي.

ثالثا: تطور رصيد الميزان التجاري وأهم أسباب التقلبات:

عرف الميزان التجاري تقلبات واضـــحة بين الفائض والعجز وفق التغيرات التي طرأت على كل من الصـــادرات والواردات.

✓ **فوائض بداية التسعينات(1990–1992)**

سجلت الجزائر فوائض مريحة:

- 1990: +35,261مليون دج
- 1991: +94,348مليون دج
- 1992: +60,463مليون دج

وترجع هذه الفوائض إلى:

- ارتفاع نسبي في أسعار النفط.
- بقاء الواردات عند مستويات منخفضة بسبب الأزمة الاقتصادية.

✓ **تراجع الفائض ثم تسجيل العجز (1993–1995)**

- 34,517+ مليون دج سجل هذا الفائض الضعيف في عام 1993 بسبب تراجع أسعار النفط
- 1994و1995: عجز (-15,804 و-14,742 مليون دج) نتيجة:
  - انهيار قيمة الدينار.

- ارتفاع حاد في الواردات بعد تحرير التجارة.
- ضعف مداخيل الصادرات بسبب الأسعار المنخفضة للنفط.

✓ **عودة قوية للفائض(1996–2000)**

ابتداء من 1996 تحسن الميزان التجاري بشكل واضح:

- 1996فائض 242,485 مليون دج
- 2000 فائض قياسي 966,789.9 مليون دج

ويعود هذا التحسن إلى:

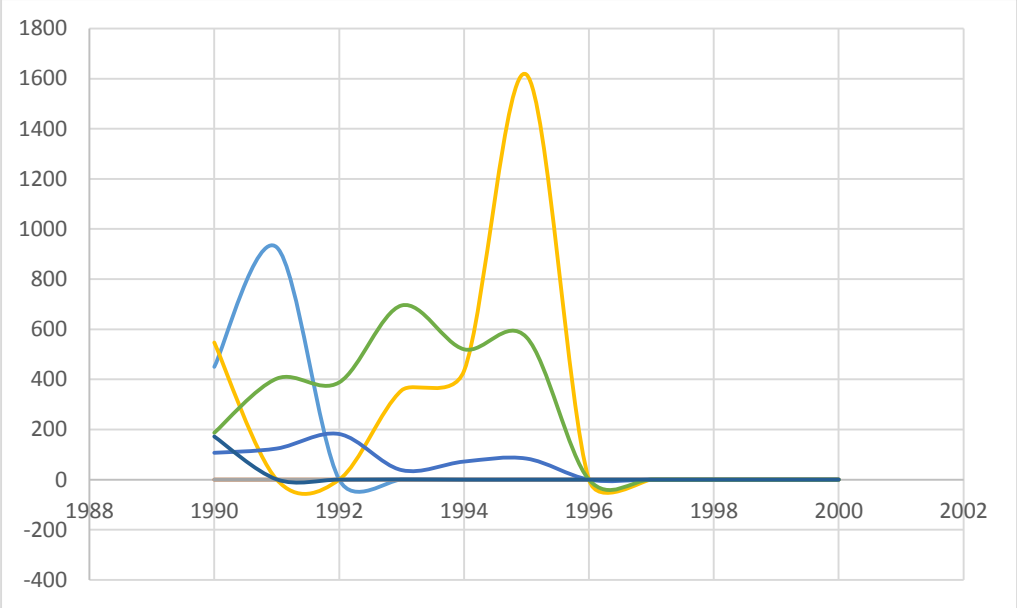
- الارتفاع الكبير في أسعار النفط.
- زيادة حجم الصادرات بعد استثمارات القطاع النفطي.
- تحسن الظروف الاقتصادية العالمية.
- دعم الطلب العالمي على الطاقة.

يتضح أن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990–2000 كان رهينة تقلبات أسعار النفط، مع تأثير واضح لبرنامج التعديل الهيكلي في منتصف التسعينات على ارتفاع الواردات وتسجيل عجز مؤقت. بينما سمحت انتعاشة أسعار النفط مع نهاية التسعينات بتحقيق فوائض غير مسبوقة.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية من عام 1990 إلى غاية 2000:

أولا: : الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية من عام 1990 إلى غاية 2000:

شكل رقم 5: منحنى الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 2000



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 8

يبين المنحنى الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بين عامي 1990و2000 هيمنة شبه مطلقة لفئة الوقود ومواد التشحيم على إجمالي الصادرات، حيث ظلت تشكل النسبة الأكبر من العوائد التصديرية، إذ بلغت قيمتها حوالي 118, 600 مليون دج سنة 1990 لترتفع تدريجيا إلى 1 ,611, 973, 6 مليون دج سنة 2000، ويعكس ذلك الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وارتهانه لمداخيل المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة.

في المقابل تميزت باقي الفروع السلعية بحصص متواضعة جدا، على الرغم من تسجيل بعض التحسن النسبي في بعض الفئات فقد سجلت المواد الغذائية والمشروبات ارتفاعا من 450 مليون دج سنة 1990 إلى حوالي 2, 651, 5 مليون دج سنة 2000، وهو تطور محدود مقارنة بوزن المحروقات.

أما التموين الصناعي فقد عرف بدورة نموا ملحوظا نسبيا، حيث انتقل من 2, 216 مليون دج سنة 1990 إلى 38, 281, 7 مليون دج سنة 2000، وهو ما يشير إلى وجود محاولات متواضعة لتنويع الصادرات خارج قطاع الطاقة، لكنها بقيت ضعيفة التأثير في الهيكل العام.

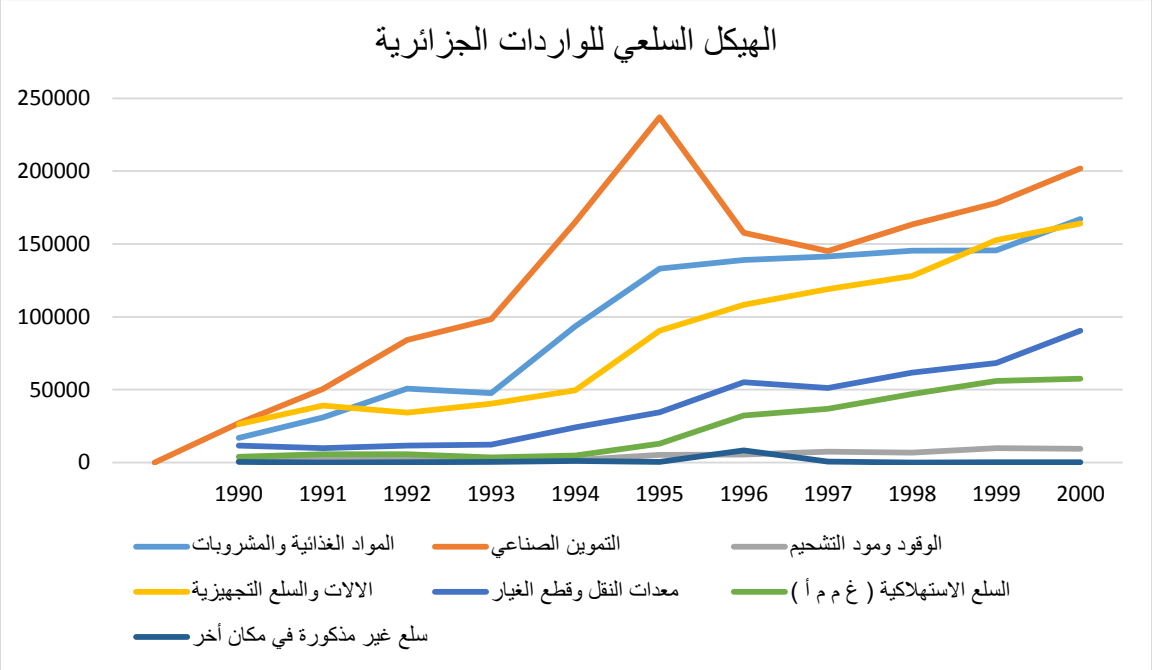
وبخصوص الآلات والسلع التجهيزية، فإن مساهمتها بقيت شبه هامشية، تراوحت بين بضع مئات الملايين من الدنانير في بداية الفترة (547 مليون دج سنة 1990) ووصلت إلى حوالي 2, 983 مليون دج سنة 2000، في حين أظهرت معدات النقل وقطع الغيار بعض التحسن في نهاية الفترة (1, 160, 1 مليون دج سنة 2000)، لكنها لم تتجاوز هي الأخرى حدود المساهمة الثانوية.

أما السلع الاستهلاكية (غير مذكورة مكان آخر) فقد ظلت محدودة القيمة، ولم تشهد أي تطور نوعي، حيث سجلت أرقاماً متذبذبة دون أن تشكل وزنا مؤثرا في الصادرات الكلية.

بصفة عامة يوضح هذا الهيكل أن الصادرات الجزائرية خلال التسعينيات وحتى بداية الألفية الجديدة كانت أحادية البنية تعتمد بنسبة ساحقة على المحروقات، مع مساهمة ضعيفة جدا للقطاعات الأخرى، وهو ما يعكس غياب سياسة فعالة لتنويع الاقتصاد خلال تلك المرحلة، ويبرز هشاشة الميزان التجاري أمام تقلبات أسعار النفط العالمية.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 1990 إلى غاية 2000:

شكل رقم 6: منحنى الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2000



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 9.

يبين المنحنى البياني أن المواد الغذائية والمشروبات شكلت أحد المكونات الرئيسية للواردات الجزائرية خلال التسعينيات. فقد ارتفعت قيمتها من حوالي 9 ,16 ألف مليون دج سنة 1990 إلى ما يفوق 167 ألف مليون دج

سنة 2000، هذا التطور يعكس الاعتماد الكبير على الخارج لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية، وهو ما يبرز هشاشة المنظومة الفلاحية الوطنية وضعف قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي.

واحتل التموين الصناعي (المواد الأولية والمواد نصف المصنعة) المرتبة الأولى ضمن الواردات طيلة الفترة، حيث قفز من حوالي 26, 8 ألف مليون دج سنة 1990 إلى أكثر من 201, 8 ألف مليون دج سنة 2000، هذا يؤكد أن الصناعة الوطنية كانت ولا تزال مرتبطة بشكل وثيق بالمدخلات المستوردة، ما يعكس تبعية الاقتصاد الوطني للمواد الوسيطة الأجنبية وضعف القدرة على تطوير قاعدة صناعية محلية متكاملة.

وتظهر البيانات أن واردات الآلات والسلع التجهيزية ارتفعت تدريجيا من 26, 4 ألف مليون دج سنة 1990 إلى حوالي 164 ألف مليون دج سنة 2000، وهذا يعكس توجه الجزائر خلال هذه المرحلة إلى بناء وتجديد هياكلها الإنتاجية، غير أن الاعتماد الكبير على التجهيزات المستوردة يكشف في المقابل محدودية الصناعة المحلية في إنتاج وسائل الإنتاج.

وعرفت واردات معدات النقل وقطع الغيار نموا ملحوظا، حيث قفزت من حوالي 11, 7 ألف مليون دج سنة 1990 إلى ما يزيد عن 90, 5 ألف مليون دج سنة 2000، وهذا بسبب تزايد الطلب الداخلي على وسائل النقل وتوسع شبكة البنية التحتية، لكنة في الوقت ذاته يعكس استمرار التبعية الخارجية في هذا المجال الحيوي.

وشهدت السلع الاستهلاكية زيادة تدريجية لكنها ظلت أقل وزنا نسبيا مقارنة ببنود الواردات الأخرى، حيث تراوحت بين 3, 9 آلاف مليون دج سنة 1990 و 57, 5 ألف مليون دج سنة 2000، ويشير ذلك إلى تنامي النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع الجزائري خلال التسعينيات، في ظل الانفتاح النسبي على الأسواق الخارجية.

ورغم أن الجزائر بلد مصدر للمحروقات، إلا أن الجدول يكشف عن وجود واردات في بند الوقود ومواد التشحيم تراوحت بين 840 مليون دج سنة 1990 و9, 4 آلاف مليون دج سنة 2000، وهو ما يفسر بارتباط بعض الصناعات الوطنية أو النقل الداخلي بأنواع خاصة من الوقود أو المشتقات البترولية غير المتوفرة محليا.

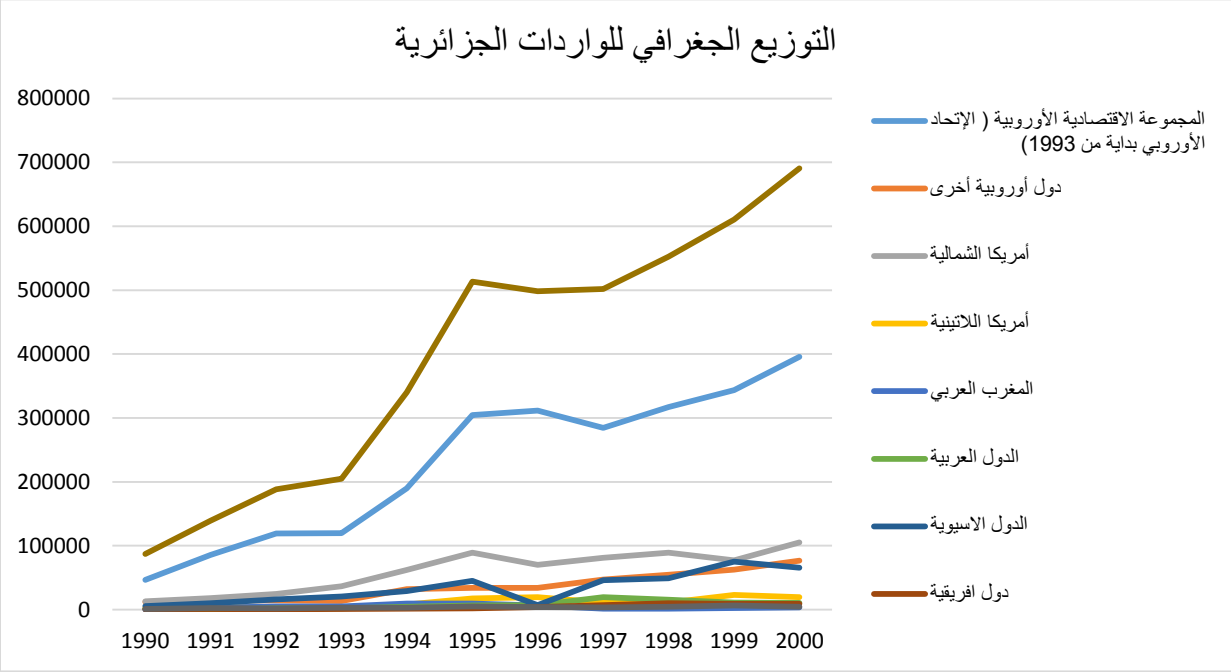
وبالتالي يمكن القول إن هذه الفترة كرست نمطا اقتصاديا استهلاكيا تابعا، جعل الجزائر عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية وضغوط ميزان المدفوعات، وهو ما انعكس على هشاشة النمو الاقتصادي خلال التسعينيات.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية منذ عام 1990 إلى غاية2000 :

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات هو توزيع قيمة البضائع المصدرة والمستوردة حسب الدول والشركاء التجاريين، حيث تظهر البيانات أن الشركاء الرئيسيين في التجارة، وتختلف وجهات الصادرات والواردات حسب الاتفاقيات الاقتصادية والمنتجات المتوفرة.

أولا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

شكل رقم 7: منحنى التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2000



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 10.

يكشف المنحنى البياني عن التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000، حيث نلاحظ أن القيمة الإجمالية للواردات قد عرفت ارتفاعا ملحوظا، إذ انتقلت من 87 018 مليون دج سنة 1990 إلى أكثر من 7 ,425 690 مليون دج سنة 2000، وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على الخارج لتلبية حاجيات السوق الوطنية، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتحولات البنيوية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة.

عند تحليل البنية الجغرافية للواردات، نجد أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية (التي تحولت إلى الاتحاد الأوروبي ابتداء من 1993) مثلت الشريك التجاري الأبرز للجزائر، حيث استحوذت على الحصة الأكبر من الواردات طوال السلسلة الزمنية، فقد ارتفعت واردات الجزائر من هذه المنطقة من 855 46 مليون دج في 1990 إلى حوالي 593, 395

4 مليون دج ســـنة 2000، وهو ما يعكس الارتباط الهيكلي للاقتصـــاد الجزائري بأوروبا بحكم العلاقات التاريخية والجغرافية، إضافة إلى اعتماد الجزائر على المنتجات الصناعية والتجهيزية الأوروبية.

كما توضـح البيانات أن أمريكا الشـمالية جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث سـجلت وارداتها نموا ملحوظا من 871 12 مليون دج سنة 1990 إلى 2 ,026 105 مليون دج سنة 2000، وهو ما يعكس توسع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وكندا، خصوصا في المنتجات الصناعية والتكنولوجية.

أما الأسـواق الآسـيوية فقد شـهدت بدورها صعودا بارزا خلال الفترة المدروسـة، حيث ارتفعت الواردات من 5 421 مليون دج سـنة 1990 إلى 9 ,757 65 مليون دج سـنة 2000، ويعزى ذلك إلى الانفتاح التدريجي على الاقتصـادات الآسـيوية الصـاعدة، مثل الصـين واليابان وكوريا الجنوبية، التي بدأت تفرض نفسـها كمزود رئيسـي للجزائر بمنتجات استهلاكية وتجهيزية.

وفي المقابل سجلت واردات الجزائر من أمريكا اللاتينية، المغرب العربي، الدول العربية، والدول الإفريقية مستويات ضـعيفة نسـبيا مقارنة بباقي الشـركاء، إذ لم تتجاوز في معظم السـنوات 10% من إجمالي الواردات، ورغم بعض القفزات مثل ارتفاع الواردات من أمريكا اللاتينية سـنة 1995 (17 561, 5 مليون دج) أو من الدول العربية سـنة 1997 (19 494, 6 مليون دج)، إلا أن هذه المناطق ظلت هامشية مقارنة بالاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وآسيا.

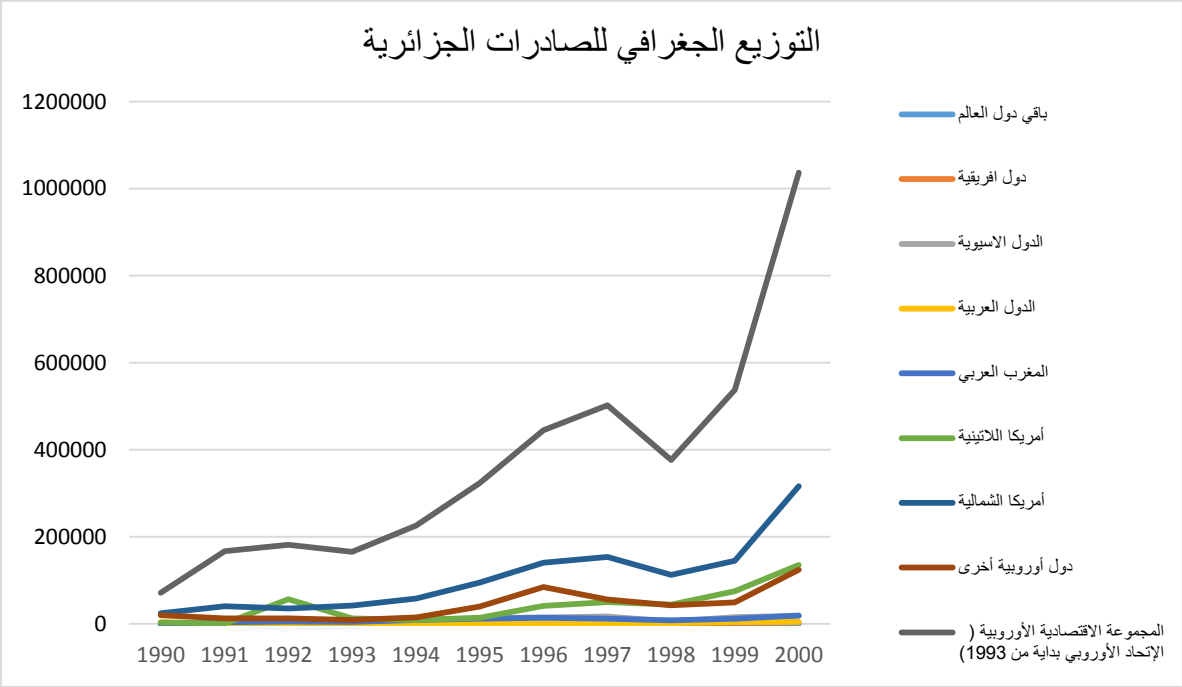
وتكشـف الأرقام أيضـا عن تذبذبات في بعض السـنوات، مثل التراجع النسـبي في واردات أمريكا الشـمالية بعد 1998، أو الانخفاض الملحوظ من المغرب العربي بعد سنة 1996، وهو ما يمكن ربطة إما بتغير السياسـات التجارية أو بالظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية.

بصفة عامة، يتضح أن الفترة 1990–2000 تميزت بـ:

1. تصاعد إجمالي الواردات الجزائرية بوتيرة متسارعة، نتيجة التحرير الاقتصادي وزيادة الطلب الداخلي.
2. هيمنة أوروبا على التجارة الخارجية الجزائرية، باعتبارها الشريك التاريخي والاستراتيجي.
3. بروز تدريجي لآسيا وأمريكا الشمالية كمصدرين أساسيين للمنتجات المستوردة.
4. ضـعف التكامل الإقليمي مع المغرب العربي والدول العربية والإفريقية، ما يعكس غياب ديناميكية تجارية فعالة مع المحيط الجغرافي المباشر.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

شكل رقم 8: منحنى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2000



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 11.

يظهر المنحنى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 اعتمادا واضحا على السوق الأوروبية، مع تسجيل تنوع نسبي في الوجهات الأخرى نحو أمريكا الشمالية، آسيا، وأمريكا اللاتينية، ويعكس

هذا التوزيع طبيعة الاقتصاد الجزائري المتمحور أساسا حول تصدير المحروقات، إضافة إلى ضعف قاعدة الصادرات خارج قطاع الطاقة.

حيث شكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي بعد 1993) الوجهة الأولى للصادرات الجزائرية طوال الفترة المدروسة. فقد ارتفعت قيمتها من 3 .71 مليار دج سنة 1990 إلى أكثر من 036 1 مليار دج سنة 2000، ما يعكس تضاعفا بأكثر من عشر مرات، ويعزى ذلك إلى العلاقات الطاقوية الاستراتيجية بين الجزائر والدول الأوروبية، خصوصا فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، التي تعد المستورد الأساسي للغاز والنفط الجزائري، هذه الهيمنة تعكس تبعية قوية للسوق الأوروبية تجعل الاقتصاد الجزائري هشا أمام أي تقلبات في الطلب أو الأسعار.

وشهدت الصادرات إلى أمريكا الشمالية (خاصة الولايات المتحدة) نموا ملحوظا، حيث انتقلت من 9 .23 مليار دج سنة 1990 إلى 3 .316 مليار دج سنة 2000، ويعكس ذلك توسع الجزائر في عقود تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأمريكية خلال التسعينات، إلى جانب منتجات نفطية أخرى.

بينما عرفت السوق الآسيوية تطورا تدريجيا في حجم المبادلات، حيث ارتفعت الصادرات من 9 .1 مليار دج سنة 1990 إلى 3 .18 مليار دج سنة 2000، ما يظهر بداية انفتاح الجزائر على أسواق جديدة خارج الإطار التقليدي الأوروبي–الأمريكي، أما الصادرات نحو أمريكا اللاتينية فقد سجلت قفزة معتبرة في نهاية الفترة، لتصل إلى 135مليار دج سنة 2000 بعد أن كانت في حدود 5 .2 مليار دج سنة 1990، وهو ما يعكس توسع الشركاء التجاريين خصوصا في قطاع المحروقات.

وتكشف البيانات عن محدودية الصادرات الجزائرية نحو محيطها الإقليمي، فقد تراوحت قيم الصادرات نحو المغرب العربي بين أقل من 4 مليارات دج في بداية التسعينات و 2 .19 مليار دج سنة 2000، وهو مستوى متواضع مقارنة بالأسواق الأخرى، وينطبق الأمر نفسة على الصادرات نحو الدول العربية والإفريقية، حيث ظلت ضعيفة جدا ولم تمثل سوى نسب هامشية من إجمالي الصادرات، ويعزى ذلك إلى غياب التكامل الاقتصادي الإقليمي وضعف البنى التحتية التجارية.

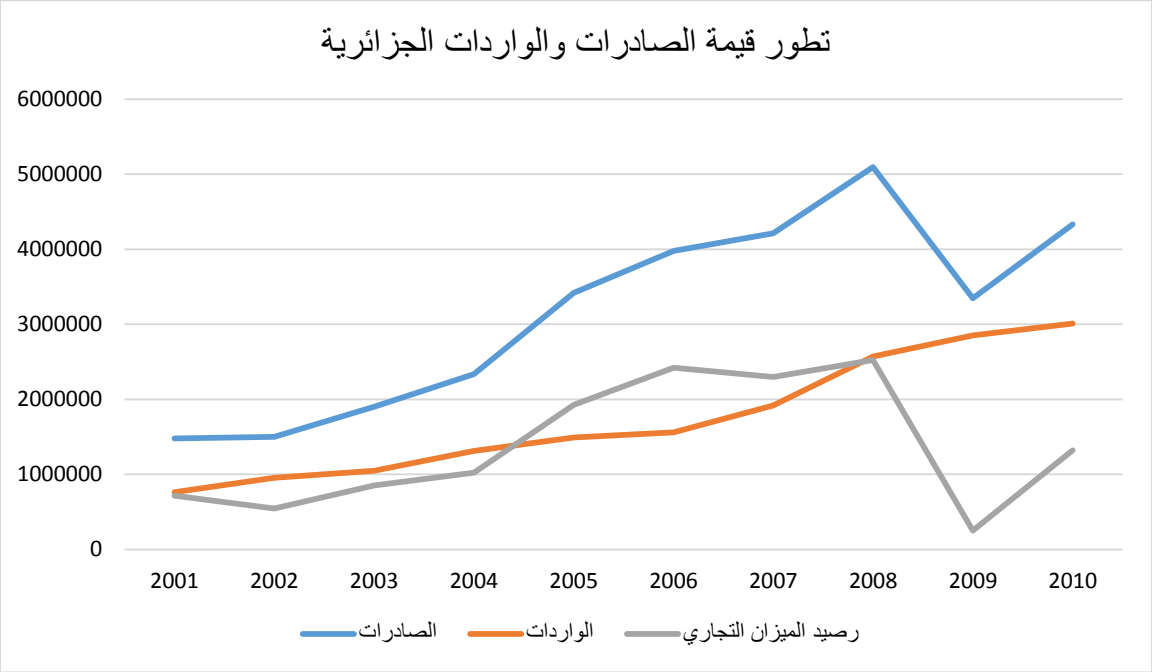
ومن حيث القيمة الإجمالية ارتفعت الصادرات الجزائرية من 2 .122 مليار دج سنة 1990 إلى أكثر من 1 657 مليار دج سنة 2000، ما يمثل نموا قويا يفوق عشرة أضعاف خلال عقد واحد، هذا النمو يرتبط أساسا بارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، أكثر من كونة نتيجة تنويع هيكلي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2001_ 2010

يعتبر الميزان التجاري أحد المؤشرات الأساسية لقياس أداء الاقتصاد الوطني، حيث يعكس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات. وفي حالة الجزائر خلال الفترة 2001–2010، شهد الميزان التجاري تقلبات مرتبطة بتغير أسعار النفط والغاز، اللذين يشكلان المصدر الرئيسي للإيرادات، مما أثر بشكل مباشر على قدرة البلاد على تمويل وارداتها وتحقيق التوازن التجاري.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 2001-2010

شكل رقم 9: منحنى يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 12.

يعرض المنحنى البياني تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2001-2010 (بوحدة 10 دج)، وهو يعكس ملامح الاقتصاد الوطني في مرحلة تميزت بارتفاع أسعار الطاقة وتوسع المبادلات التجارية مع العالم، توضح الأرقام أن الجزائر حققت خلال هذه السنوات فوائض معتبرة في الميزان التجاري، رغم تسجيل بعض التقلبات المرتبطة أساسا بأسعار المحروقات وظروف السوق الدولية.

1. **تطور قيمة الصادرات الجزائرية (1990-2023)**

شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023 مسارا متغيرا تأثر بالتحولات الاقتصادية الداخلية والتقلبات العالمية في أسواق الطاقة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، فقد ارتبطت الصادرات الوطنية ارتباطا وثيقا بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث شهدت فترات ارتفاع ملحوظ خلال موجات صعود أسعار النفط، لاسيما في بداية الألفية الثالثة، ثم تراجعت في سنوات انخفاض الأسعار وفي ظل الأزمات المالية والاقتصادية الدولية، كما ساهمت الإصلاحات الاقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة في تعزيز القدرة

الإنتاجية، غير أنّ محدودية تنويع القاعدة الاقتصـــادية أبقت الصـــادرات رهينة قطاع المحروقات، رغم بعض المبادرات لتعزيز الصادرات خارج القطاع النفطي.

2. تطور قيمة الواردات الجزائرية (1990–2023)

أما الواردات الجزائرية فقد عرفت خلال نفس الفترة اتجاها تصاعديا متأثرا بارتفاع الطلب الداخلي وتوسع المشاريع التنموية والبنى التحتية، إضـــافة إلى محدودية الإنتاج المحلي في تغطية حاجيات الســـوق الوطنية، فقد ارتفعت قيمة الواردات في سنوات الاستقرار المالي المدعومة بارتفاع عائدات النفط، مما مكن الدولة من تمويل احتياجاتها من السلع الوســـيطة والنهائية، غير أن الواردات شـــهدت تباطؤا في فترات تراجع أســـعار النفط، خاصـــة بعد 2014، نتيجة الضـــغوط التي تعرض لها الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ورغم محاولات الدولة ترشـــيد الواردات وتشـــجيع الإنتاج المحلي، إلا أنّ الفجوة بين الطلب والعرض ظلت تحافظ على مستوى مرتفع من الاعتماد على الخارج.

3. تطور الميزان التجاري الجزائري (1990–2023)

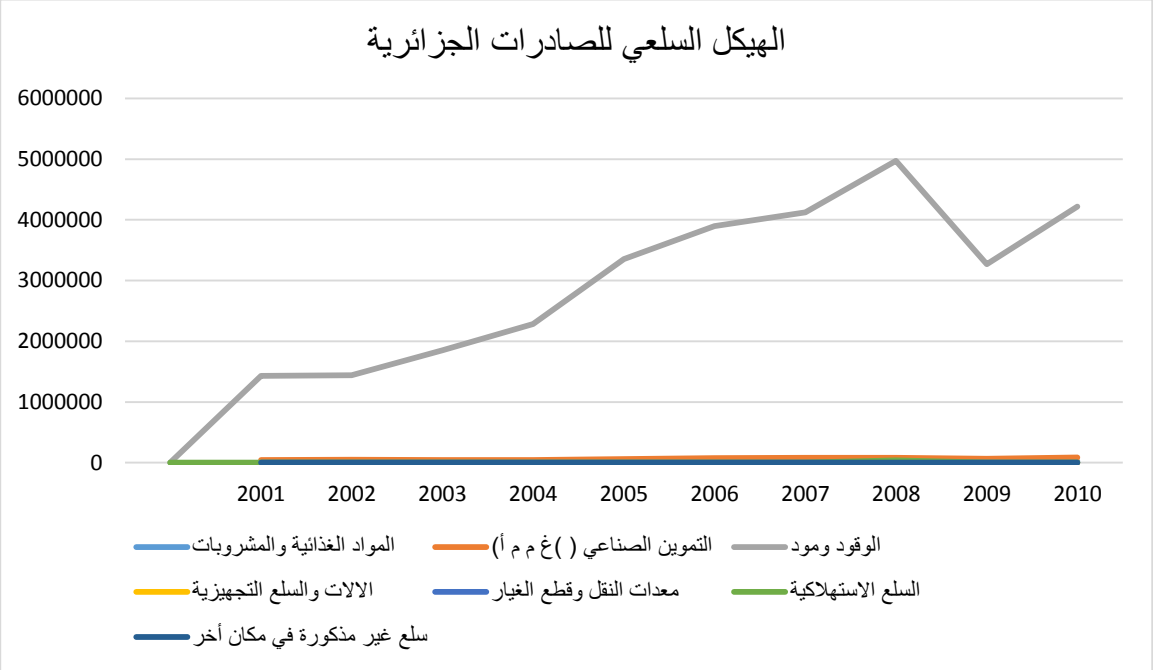
عرف الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023 تذبذبا واضـحا بين الفائض والعجز تبعا لتغيرات قيمة الصـــادرات والواردات، وخاصـــة ارتباطه المباشـــر بأســـعار النفط العالمية، فعندما ارتفعت عائدات المحروقات، لاســـيما في العقد الأول من الألفية الثالثة، ســـجل الميزان التجاري فوائض معتبرة مكنت الدولة من تدعيم احتياطياتها من النقد الأجنبي، في المقابل أدت موجات انخفاض أســـعار النفط "خصـــوصـــا في 1998 و2009 و2014" إلى تسجيل عجز ملحوظ نتيجة تقلص الصادرات مقابل ارتفاع نسبي في الواردات، كما ساهمت التحديات الهيكلية المرتبطة بضـــعف التنويع الاقتصـــادي واســـتمرار الاعتماد على الخارج في الضـــغط على الميزان التجاري، رغم الإجراءات المتخذة لترشـيد الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي، وبهذا ظل الميزان التجاري مرآة حســـاســـة تعكس ديناميكية الاقتصاد الجزائري وتقلباته ضمن بيئة اقتصادية عالمية غير مستقرة.

وتعكس هذه النتائج اســـتمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصـــادرات الجزائرية، وهو ما جعل الميزان التجاري حساسا لتقلبات السوق العالمية للطاقة، كما تكشف الأرقام عن قدرة الجزائر خلال تلك السنوات على تحقيق فوائض مريحة بفضل الإيرادات النفطية، لكنها في الوقت نفسه تبرز تحدي تنويع الصادرات لتقليل أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية منذ عام 2001 إلى غاية 2010:

أولا: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية منذ عام 2001 إلى غاية 2010:

شكل رقم 10: منحنى الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 13.

يظهر المنحنى أن خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2010، حافظ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على طابعة الأحادي المرتكز على الوقود ومواد التشحيم، إذ استحوذ هذا القطاع على الحصة الساحقة من إجمالي الصادرات، فقد بلغت قيمتة 1 ,428 ,968 ,1 مليون دج سنة 2001 لترتفع تدريجياً إلى ذروتها عند 4, 970, 025 ,1 مليون دج سنة 2008، قبل أن تتراجع إلى 4, 220, 106 مليون دج سنة 2010. وهذا يبرز بوضوح استمرار الاعتماد الكبير على المحروقات، إذ ظلت تمثل المصدر شبه الوحيد للعملة الصعبة.

أما باقي الفروع السلعية، فرغم تسجيلها بعض التطورات، إلا أنها بقيت ذات وزن هامشي مقارنة بالمحروقات:

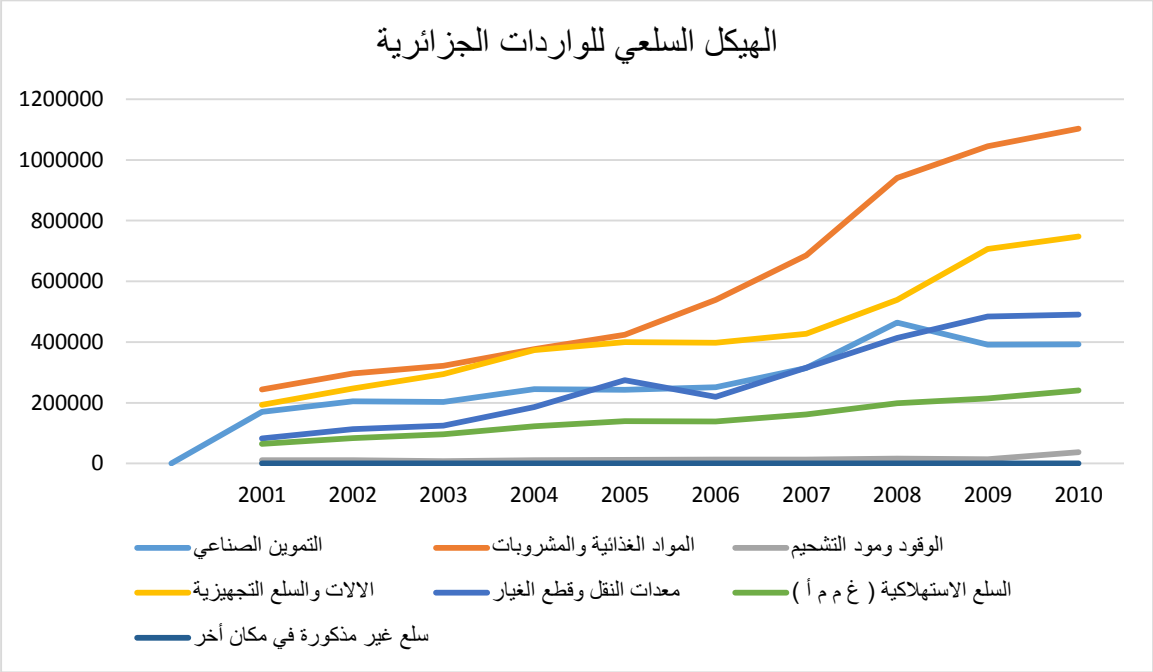
- المواد الغذائية والمشروبات أظهرت نموا متدرجا، إذ ارتفعت من 5 ,220 ,2 مليون دج سنة 2001 إلى24006,9 مليون دج سنة 2010، وهو تطور معتبر نسبيا يعكس تحسنا في هذا القطاع، لكنة يظل ضعيف الأثر في بنية الصادرات الكلية.

- التموين الصناعي سجل مستويات متقلبة، حيث بلغ 262 ,44 مليون دج سنة 2001، ثم ارتفع إلى 86, 219, 4 مليون دج سنة 2010، وهو ما يشير إلى توسع محدود في مساهمة المواد نصف المصنعة في الصادرات الجزائرية.
- الآلات والسلع التجهيزية، وكذا معدات النقل وقطع الغيار، حافظت على مستويات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز في معظم السنوات بضع مئات أو آلاف الملايين من الدنانير، ما يعكس محدودية القدرة التصديرية للصناعة الوطنية في مجال التكنولوجيا والميكانيك.
- السلع الاستهلاكية بقيت شبه غائبة عن الهيكل السلعي للصادرات، باستثناء سنة 2008 حيث سجلت قيمة استثنائية بلغت 4 ,946 ,35 مليون دج، وهي حالة شاذة مرتبطة غالبا بصفقات ظرفية أو عمليات تجارية استثنائية.

بصفة عامة يؤكد هذا الجدول أن الفترة 2001–2010 لم تشهد تحولا جوهريا في بنية الصادرات الجزائرية، إذ ظلت المحروقات تمثل المصدر الأساسي والهيكلي، بينما بقيت مساهمة باقي الفروع هامشية، رغم بعض التحسن النسبي في المواد الغذائية والتموين الصناعي، وهذا الوضع يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وعدم تحقق هدف تنويع الصادرات بشكل فعلي وفعال.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 2001 إلى غاية 2010:

شكل رقم 11: منحنى الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 14.

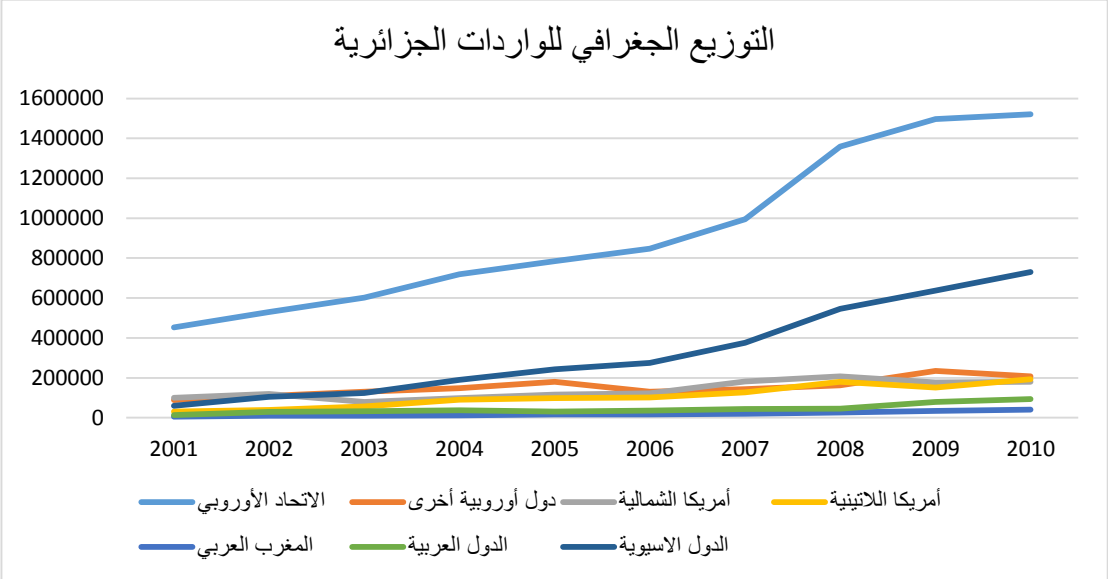
يظهر الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 اتجاها متناميا يعكس تزايد الحاجة إلى المواد المختلفة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، فقد بدأت الواردات من المواد الغذائية والمشروبات بمستوى يناهز 2 ,169992 مليون وحدة سنة 2001، لتعرف مسارا تصاعديا بلغ ذروته في 2008 بقرابة 7 ,464487 مليون وحدة، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب المحلي وتزايد الاستهلاك بفعل النمو الديموغرافي وارتفاع القدرة الشرائية نسبيا في تلك المرحلة، قبل أن تستقر حول 9 ,392523 مليون وحدة سنة 2010، أما التموين الصناعي فقد شكل الحصة الأكبر من إجمالي الواردات، حيث قفز من 4 ,244098 مليون وحدة سنة 2001 إلى أكثر من 1 ,1 مليون وحدة سنة 2010، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على الخارج لتلبية حاجاته من المواد الأولية والنصف مصنعة الموجهة للنشاط الصناعي، الأمر الذي يكشف هشاشة القاعدة الإنتاجية المحلية وضعف مساهمتها في تغطية حاجات السوق، وبالنسبة لواردات الوقود ومواد التشحيم، فقد ظلت في مستويات ضعيفة مقارنة ببقية المجموعات السلعية، نظرا لكون الجزائر دولة مصدرة للمحروقات بالأساس، غير أن ارتفاعها إلى 0 ,37460 مليون وحدة سنة 2010 قد يرتبط بزيادة الطلب على بعض المشتقات

النفطية غير المنتجة محليا، وفيما يتعلق بالآلات والسلع التجهيزية فقد شهدت ارتفاعا ملموسا من 193536, 0 مليون وحدة سنة 2001 إلى 747567, 1 مليون وحدة سنة 2010، ما يعكس توجه الجزائر نحو استيراد المعدات المرتبطة ببرامج الاستثمار الكبرى والبنية التحتية التي طبقت خلال العقد الأول من الألفية، كما يظهر الجدول نموا ملحوظا لواردات معدات النقل وقطع الغيار التي ارتفعت من 82050, 5 مليون وحدة سنة 2001 إلى 489988, 2 مليون وحدة سنة 2010، وهو ما يعكس توسع سوق النقل البري وتزايد الطلب على السيارات والمركبات في ظل الطفرة النفطية التي عاشتها البلاد، أما السلع الاستهلاكية، فقد اتبعت هي الأخرى منحنى تصاعديا، منتقلة من 64855, 6 مليون وحدة سنة 2001 إلى 240768, 6 مليون وحدة سنة 2010، بما يشير إلى تنامي النزعة الاستهلاكية للمجتمع الجزائري واعتماده على المنتجات المستوردة لتلبية حاجاته اليومية، بشكل عام يكشف هذا التطور عن اتساع قاعدة الواردات الجزائرية وتزايد تنوعها، غير أنه يعكس في الوقت نفسه اعتمادا كبيرا على الخارج لتأمين مختلف الحاجيات، سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية، وهو ما يطرح إشكالية الاستدامة الاقتصادية وضرورة إعادة النظر في هيكلة الإنتاج المحلي لتقليص التبعية للأسواق العالمية.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية منذ عام 2001 إلى غاية 2010 :

أولا: الواردات الجزائرية:

شكل رقم 12: منحنى يبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 15.

يظهر المنحنى البياني تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2001–2010، حيث يظهر بوضوح أن القيمة الإجمالية للواردات واصلت منحنى تصاعديا قويا، إذ ارتفعت من 4 ,862 764 مليون دج سنة 2001 إلى ما يفوق 6 ,807 011 3 مليون دج سنة 2010، هذا الارتفاع يعكس اتساع حاجيات الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية وانفتاح السوق، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط الذي وفر موارد مالية مهمة موجهة لتغطية الاستيراد.

على مستوى البنية الجغرافية، يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي ظل الشريك التجاري الأول للجزائر خلال العقد، حيث مثل المصدر الأكبر للواردات بانتقالها من 3 ,059 453 مليون دج سنة 2001 إلى أكثر من 520 1 7 ,305 مليون دج سنة 2010، هذا الاتجاه يؤكد استمرار الارتباط الهيكلي للاقتصاد الجزائري بالكتلة الأوروبية نتيجة الاعتماد الكبير على المنتجات الصناعية والتجهيزات الأوروبية.

في المرتبة الثانية برزت الدول الآسيوية كفاعل صاعد بشكل لافت، فقد قفزت واردات الجزائر منها من 60 3 ,102 مليون دج سنة 2001 إلى حوالي 7 ,613 730 مليون دج سنة 2010، وهو ما يعكس التحول نحو التنويع التجاري مع الاقتصادات الآسيوية الكبرى مثل الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية، خاصة في مجالات السلع الاستهلاكية، التجهيزات الصناعية والتكنولوجية.

أما أمريكا الشمالية فقد حافظت على موقع مهم، حيث تراوحت وارداتها بين 8 ,169 99 مليون دج سنة 2001 و 5 ,974 179 مليون دج سنة 2010، مع تسجيل بعض التذبذبات في منتصف العقد، في حين عرفت أمريكا اللاتينية تطورا تدريجيا، إذ ارتفعت وارداتها من 5 ,210 30 مليون دج سنة 2001 إلى 7 ,318 192 مليون دج سنة 2010، ما يعكس توسع المبادلات خاصة مع دول مثل البرازيل والأرجنتين.

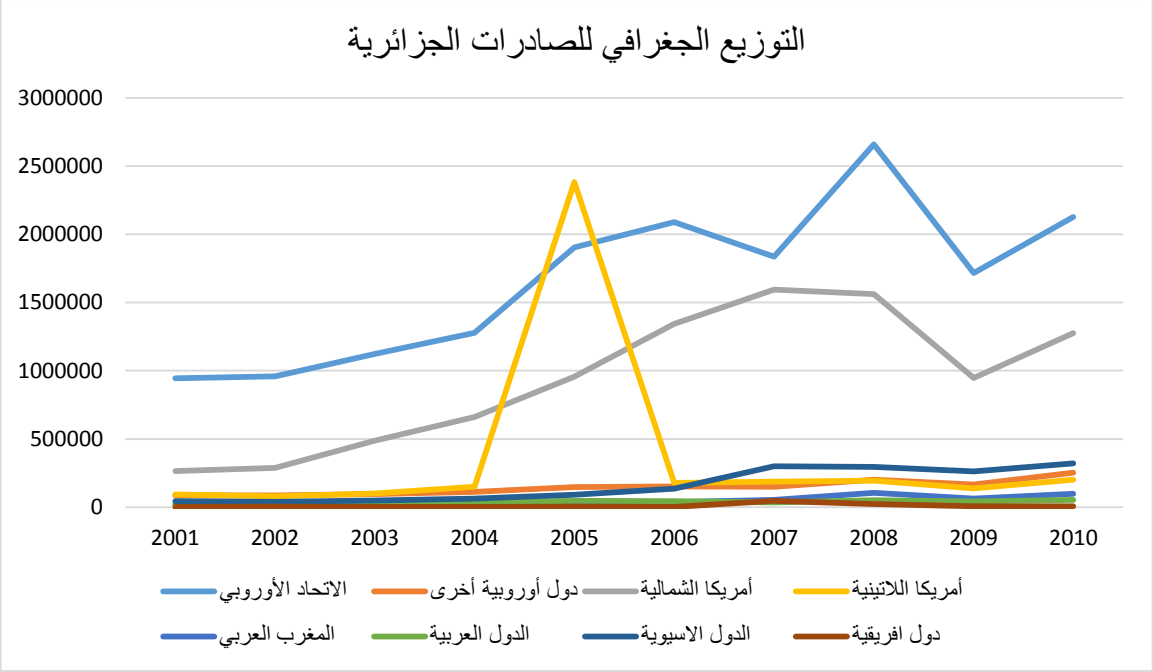
على الصعيد الإقليمي تبقى مساهمة المغرب العربي والدول العربية متواضعة نسبيا رغم تسجيل تحسن ملحوظ، فقد ارتفعت واردات الجزائر من المغرب العربي من 6 ,505 5 مليون دج سنة 2001 إلى 0 ,464 40 مليون دج سنة 2010، ومن الدول العربية من 2 ,761 13 مليون دج سنة 2001 إلى حوالي 8 ,974 93 مليون دج سنة 2010، هذا التطور رغم أهميته يبرز محدودية التكامل التجاري العربي–المغاربي مقارنة بالشركاء الأوروبيين والآسيويين.

أما الواردات من إفريقيا وباقي دول العالم فقد ظلت ضعيفة نسبيا، حيث لم تتجاوز في معظم السنوات نسبة هامشية من الإجمالي، رغم تضاعفها تقريبا بين بداية العقد ونهايته (من 6 625, 4 مليون دج في إفريقيا سنة 2001 إلى 29 490, 1 مليون دج سنة 2010).

هذا التطور يبرز بوضوح أن الجزائر ورغم محاولات التنويع، ظلت تعتمد بدرجة كبيرة على أوروبا، مع انفتاح متسارع على آسيا، بينما بقي التعاون التجاري الإقليمي محدود الأثر.

ثانيا: الصادرات الجزائرية:

شكل رقم 13: منحنى يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 16.

يشير التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 إلى استمرار اعتماد الجزائر الكبير على الأسواق الأوروبية، مع تسجيل نمو ملحوظ في الوجهات الأمريكية والآسيوية، وهو ما يعكس بداية توسيع قاعدة الشركاء التجاريين للبلاد، خصوصا في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الحقبة.

حيث تظل المجموعة الأوروبية الوجهة الأولى للصادرات الجزائرية، إذ ارتفعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من 943. 9 مليار دج سنة 2001 إلى 2 127. 5 مليار دج سنة 2010، رغم بعض الانخفاضات المؤقتة في سنوات مثل 2007 و2009، ويرتبط هذا النمو أساسا بالاعتماد على صادرات النفط والغاز، مع تعزيز العقود القائمة مع

الدول الأوروبية، أما الدول الأوروبية الأخرى، فقد شـــهدت زيادة تدريجية من 1 .85 مليار دج ســـنة 2001 إلى 8 .251 مليار دج سنة 2010، ما يعكس انفتاح الجزائر على شركاء إضافيين ضمن القارة الأوروبية.

بينما شـهدت الصـادرات إلى أمريكا الشـمالية نموا كبيرا، إذ ارتفعت من 5 .263 مليار دج سـنة 2001 إلى 9 .275 1 مليار دج سنة 2010، وهو مؤشر على توسع الجزائر في تصدير الغاز الطبيعي المسال وبعض المنتجات النفطية إلى الولايات المتحدة وكندا، أما الصادرات نحو أمريكا اللاتينية، فقد ارتفعت من 94 مليار دج إلى 6 .200 مليار دج، مع بعض التذبذب السنوي، ما يشير إلى اهتمام متزايد بالأسواق الناشئة في تلك المنطقة.

وبدأت آسـيا تظهر كوجهة مهمة للصـادرات الجزائرية، حيث ارتفعت الصـادرات من 4 .44 مليار دج سـنة 2001 إلى 6 .319 مليار دج سنة 2010، وهو ما يعكس تنويع الأسواق واستغلال الطلب المتزايد على الطاقة في دول آسيا مثل الصين وكوريا والهند، هذه الزيادة تسلط الضوء على محاولة الجزائر تقليل اعتمادها على السوق الأوروبية تدريجيا.

على الرغم من بعض التحسـن، ظلت الصـادرات الجزائرية إلى المغرب العربي والدول العربية محدودة نسـبيا مقارنة بالوجهات الأوروبية والأمريكية، حيث تراوحت الصـــادرات نحو المغرب العربي بين 4 .21 مليار دج ســـنة 2001 و 3 .97مليار دج ســـنة 2010، ونحو الدول العربية بين 1 .25 مليار دج و 8 .52 مليار دج، ويعكس هذا استمرار ضعف التكامل الاقتصادي الإقليمي على الرغم من الجهود السياسية والمبادرات التجارية.

واستمرت الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية وباقي دول العالم في تمثيل نسب ضئيلة من إجمالي الصادرات، على الرغم من بعض القفزات في ســـنوات محددة (مثل 2007 للصـــادرات الإفريقية)، وهو ما يدل على غياب استراتيجية فعالة للوصول إلى أسواق جديدة خارج النطاق التقليدي.

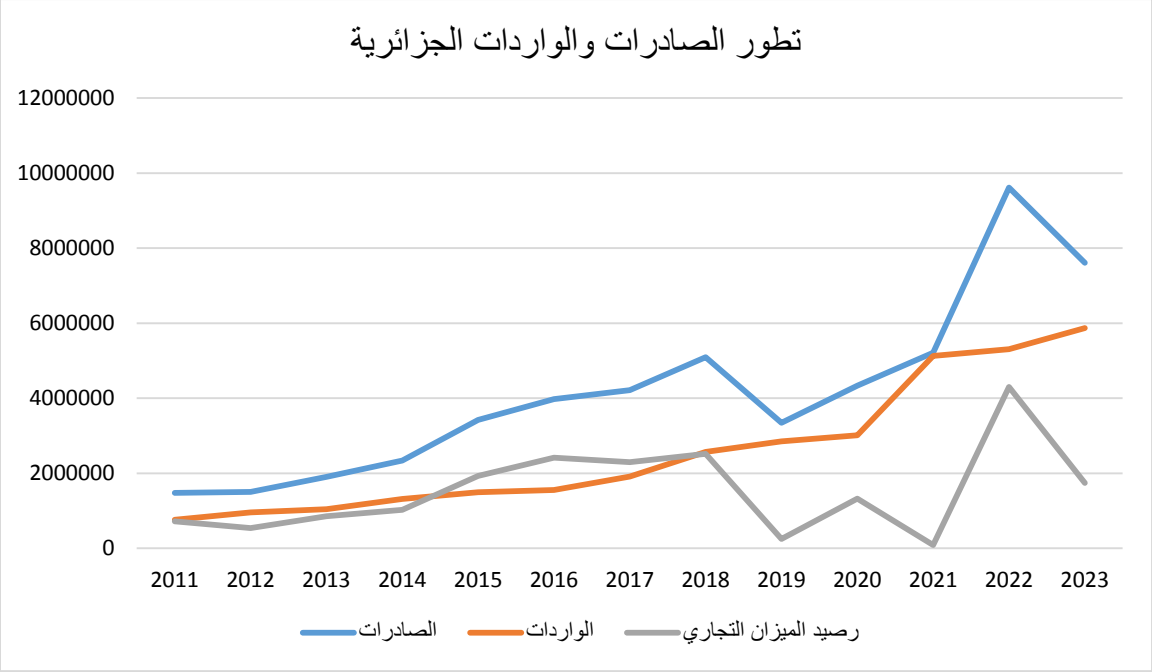
إذا شـهد إجمالي الصـادرات ارتفاعا ملحوظا من 480 1 مليار دج سـنة 2001 إلى 333 4 مليار دج سـنة 2010، أي تضـاعف القيمة ثلاث مرات تقريبا خلال العقد، وهو ما يعزى إلى ارتفاع أسـعار المحروقات عالميا وزيادة الطلب على الغاز الطبيعي والنفط، أكثر من كونة نتيجة تنويع اقتصادي حقيقي.

المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010_ 2023

شـــهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010–2023 تحولات واضـــحة نتيجة لتقلب أســـعار النفط والغاز، بالإضـافة إلى تأثير التغيرات الاقتصـادية العالمية والسـياسـات الوطنية المتعلقة بالصـادرات والواردات، هذه الفترة تميزت بمحاولات التنويع الاقتصـادي وتقليص الاعتماد على المحروقات، مما انعكس على مستوى التوازن التجاري وأدى إلى تفاوت بين الفترات المختلفة داخل هذه السنوات.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 2010–2023

شكل رقم 14: منحنى يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 17.

يبين المنحنى البياني تطور الصـــادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، حيث عرفت التجارة الخارجية تذبذبا ملحوظا تأثرا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتي تمثل المورد الأساسي للصادرات الجزائرية.

خلال الفترة 2011–2014، سجل الميزان التجاري فوائض معتبرة تراوحت بين 4 ,473 ,715 مليون دج سنة 2011 و 1 ,023 ,948 ,1 مليون دج سنة 2014، وهو ما يعكس استفادة الجزائر من ظرفية أسعار النفط المرتفعة نسبيا.

ابتداء من 2015 اتسعت الفوائض بشكل أكبر حيث بلغ الميزان التجاري 5 ,903 ,927 ,1 مليون دج، ليستمر في التحسن إلى غاية 2018 أين بلغ 3 ,986 ,522 ,2 مليون دج، وهو المستوى الأعلى في هذه المرحلة، غير أن سنة 2019 شهدت تراجعا حادا في الفائض إلى 7 ,830 ,249 مليون دج فقط نتيجة انخفاض الصادرات مقابل بقاء الواردات مرتفعة.

في 2020 ورغم الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، سجل الميزان التجاري فائضا مقبولا قدرة 8 ,779 ,321 ,1 مليون دج، مدعوما بتراجع نسبي في الواردات.

أما المرحلة 2021–2023 فقد اتسمت بتقلبات حادة:

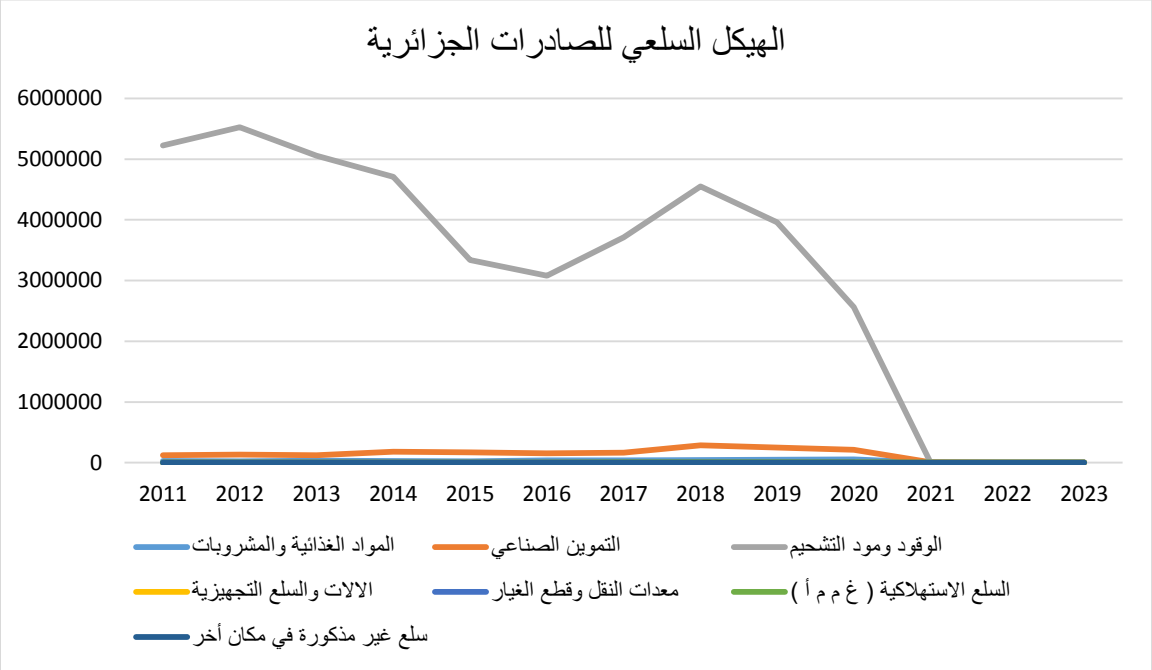
- سنة 2021 عرف الميزان التجاري شبه توازن بفائض طفيف بلغ 114 ,88 مليون دج فقط، نتيجة تقارب الصادرات والواردات.
- سنة 2022 مثلت استثناء بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، حيث ارتفع الفائض إلى مستوى قياسي قدرة 4,304, 622 مليون دج، وهو الأعلى خلال الفترة ككل.
- في سنة 2023 تراجع الفائض بشكل واضح ليستقر عند 544 ,742 ,1 مليون دج، وهو ما يعكس عودة أسعار الطاقة إلى مستويات أدنى مع ارتفاع نسبي في الواردات.

يتضح إذن أن الميزان التجاري الجزائري ظل يسجل فوائض طوال الفترة 2011–2023، لكنة فوائض متفاوتة تعكس هشاشة البنية الاقتصادية وارتهانها الكبير لعائدات المحروقات، حيث أن أي تراجع في أسعارها يؤدي مباشرة إلى تقلص الفائض.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023

أولا: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023

شكل رقم 15: منحنى يبين توزيع الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية من 2011 إلى غاية 2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 18.

يبين المنحنى البياني أن الوقود ومواد التشحيم شكل المكون الأساسي والأكبر من صادرات الجزائر طوال الفترة (2011–2023)، فقد تراوحت قيمته بين أكثر من 2 ,5 مليون دج سنة 2011 وبلغت ذروتها عند حوالي 8, 3 مليون دج سنة 2022، قبل أن تعرف انخفاضا نسبيا في 2023 إلى نحو 8 ,6 مليون دج، هذه الأرقام تعكس استمرار التبعية البنيوية للاقتصاد الجزائري لعائدات المحروقات، حيث يظل هذا القطاع المحرك الرئيس للصادرات ومصدر العملة الصعبة.

وعرفت صادرات التموين الصناعي (المواد الأولية والمواد نصف المصنعة) مسارا متذبذبا عبر الفتر، فبعد أن سجلت مستويات معتبرة ما بين 2011 و2018 (تجاوزت 286, 7 ألف مليون دج سنة 2018)، شهدت تراجعا ملحوظا في الأعوام الأخيرة لتصل إلى حوالي 7 ,575 ألف مليون دج سنة 2023، هذا الانخفاض يبرز محدودية مساهمة هذا القطاع في الصادرات وضعف استدامة قدراتة التنافسية على المدى الطويل.

على الرغم من تواضعها مقارنة بالمحروقات، إلا أن صادرات المواد الغذائية والمشروبات عرفت نموا تدريجيا، حيث ارتفعت من حوالي 26 ألف مليون دج سنة 2011 إلى ما يزيد عن 58 ألف مليون دج سنة 2023، هذا التطور يعكس بعض الديناميكية في القطاع الفلاحي والغذائي الجزائري، لكنة يظل دون المستوى المطلوب لتعزيز التنويع الاقتصادي.

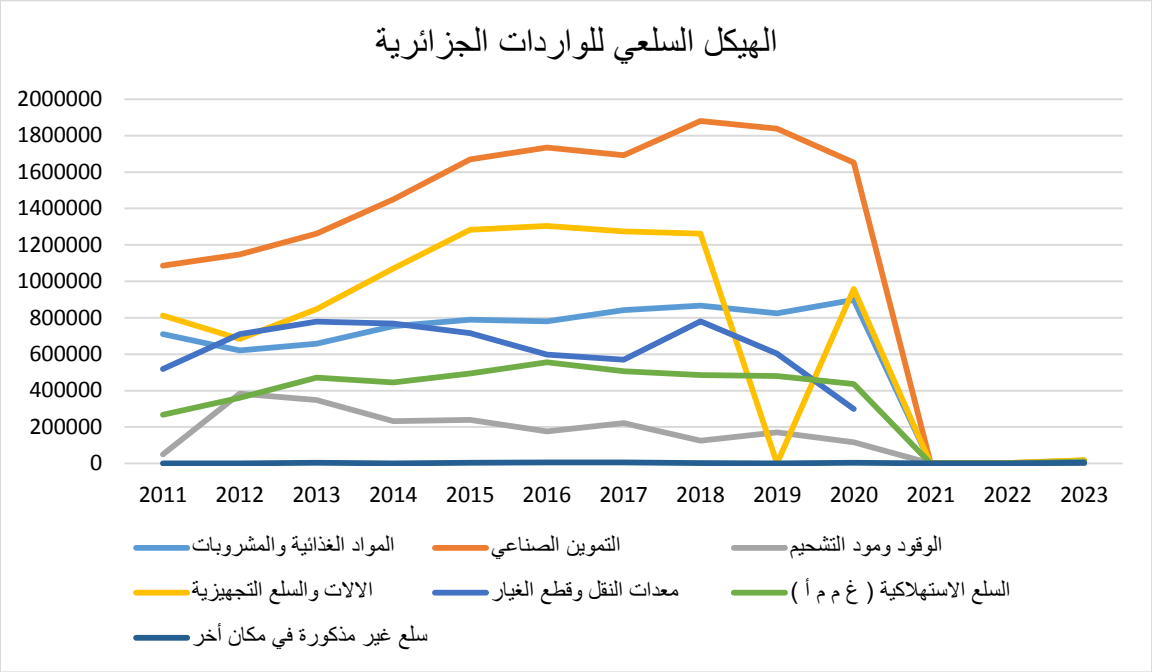
ويبين الجدول أن صادرات الآلات والسلع التجهيزية ومعدات النقل وقطع الغيار تبقى محدودة جداً، لا تتجاوز في أغلب السنوات بضعة آلاف من الملايين من الدينارات، ففي سنة 2023 مثلا بلغت صادرات الآلات والسلع التجهيزية حوالي 6,5 ألف مليون دج فقط، بينما قدرت صادرات معدات النقل بنحو 6,5 ألف مليون دج أيضا هذه الأرقام توضح أن الجزائر لم تتمكن بعد من خلق قاعدة صناعية تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وسجلت الصادرات من السلع الاستهلاكية مساهمات ضعيفة في إجمالي الصادرات، إذ تراوحت بين مئات الملايين من الدينارات في معظم السنوات، لتصل إلى حوالي 8,8 ألف مليون دج سنة 2023، وهذا يبرز ضعف القيمة المضافة لهذا النوع من الصادرات وارتباطه أكثر بالفوائض العرضية منه بالسياسات الصناعية الممنهجة.

ويؤكد تحليل الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية (2011–2023) على الطابع الأحادي المهيمن على الاقتصاد الوطني، حيث تشكل المحروقات العمود الفقري لأغلب العائدات التصديرية، بينما تظل مساهمة باقي الفروع الصناعية والغذائية والاستهلاكية محدودة وهامشية، ورغم تسجيل بعض التحسن النسبي في صادرات المواد الغذائية والتموين الصناعي، إلا أن الأرقام تثبت أن رهان التنويع الاقتصادي لم يتحقق بالوتيرة المأمولة، مما يجعل الجزائر عرضة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق الدولية.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023

شكل رقم 16: منحنى الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 19.

يظهر المنحنى البياني تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011–2023 نمطا واضحا من الاتساع في قاعدة الواردات مع استمرار هيمنة فئات معينة ومرونة تباينية في أخرى، على مستوى الصورة الكلية، تظل فئة "التموين الصناعي" (المواد الأولية والنصف مصنع) والآلات والسلع التجهيزية من أكبر بنود الواردات؛ وهما يعكسان اعتمادية النشاط الإنتاجي الوطني على مدخلات أجنبية وتجهيزات استثمارية لاستكمال مشاريع البنية التحتية والتوسعات الصناعية، كذلك سجلت المواد الغذائية ارتفاعا ثابتا نسبيا، ما يشير إلى اتساع الطلب المحلي واستمرار اعتماد جزء مهم من الأمن الغذائي على الواردات.

إذا استعرضنا المسار بعين تحليلية زمنية، فنلاحظ أن العقد (2011–2019) تميز بصعود تدريجي لمعظم البنود، فالصادرات الغذائية ارتفعت من نحو 709, 6 ألف (مليون دج) في 2011 إلى مستويات حول 825–867 ألف في منتصف العقد، بينما نما بند التموين الصناعي من حوالي 1, 085, 8 مليون دج سنة 2011 إلى حوالي 1, 83–1, 88 مليون دج في أواخر العقد، ما يدل على اتساع الاعتماد على المواد الوسيطة، في المقابل اتسم بند الآلات والتجهيزات بتذبذب لكنة حافظ على مستوى مرتفع نتيجة برامج الاستثمار العام؛ فقد تراوح بين نحو

812, 6 ألف (2011) ثم تسجيل ذروات حول 1, 07–1, 30 مليون دج في سنوات متتابعة قبل انخفاض نسبي في 2019–2020 تحت تأثير صدمات العرض والطلب العالمية (جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على سلاسل التوريد والطلب الاستثماري).

من ناحية الأثر الكمي وبمقارنة سنة 2011 بسنة 2020 (قبل أثر انتعاش 2021–2022)، تظهر حساباتنا أن هناك زيادات هامة في المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة تقريبية ~+26. 5%، والتموين الصناعي ~+52. 1%، والآلات والسلع التجهيزية ~+17. 8%، بينما بند معدات النقل انخفض تقنيا في 2020 نسبة إلى 2011 (تأثر واضح بجائحة 2020)، هذا النمط يؤكد أن الضغوط على ميزان المدفوعات خلال العقد كانت متأتية أساسا من توسع فاتورة المدخلات الإنتاجية والآلات، إلى جانب اتجاه استهلاكي متزايد نحو الواردات الغذائية والاستهلاكية.

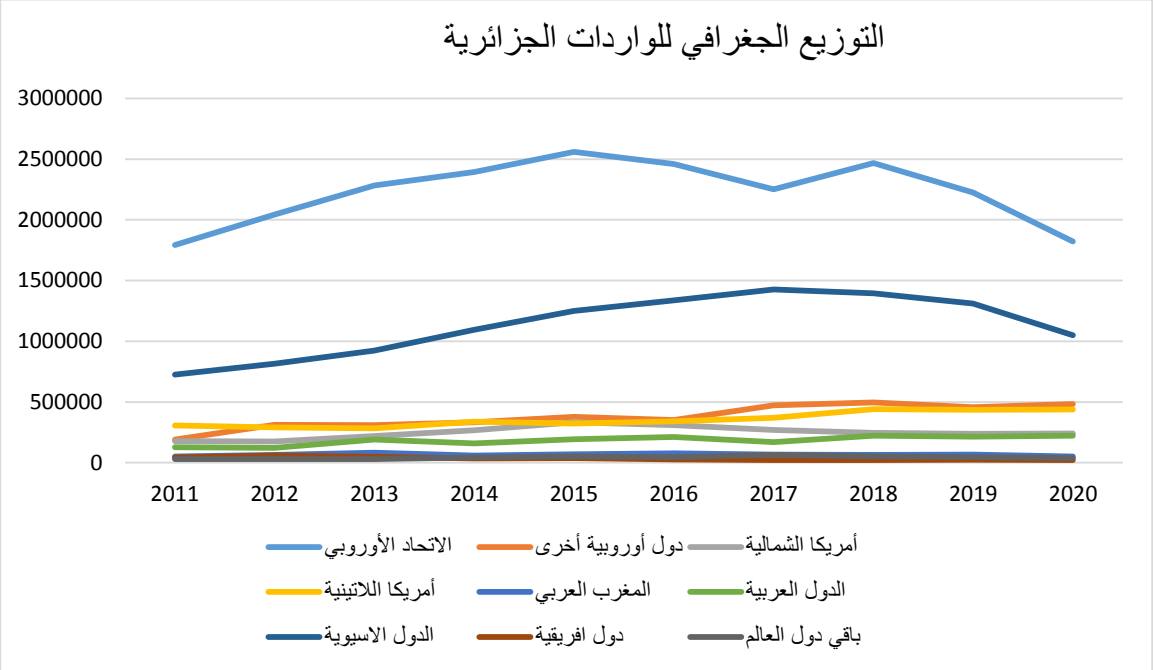
مع بداية مرحلة ما بعد الجائحة (2021–2022) لوحظ استقرار نسبي في مستويات الواردات الإجمالية مع اختلاف في التركيب، 2021 تعكس آثار التعافي التدريجي (زيادة في المواد الغذائية ومعدلات استيراد الآلات)، و2022 شهدت عزما أكبر على استيراد التجهيزات الصناعية والسلع الوسيطة (دعم مشاريع استثمارية وتعافي الطلب)، بيانات 2021 و2022 في الجدول تظهر أرقاما منطقية وضمن نفس مرتكزات التطور المذكور (مثلا تموين صناعي ~1. 83 مليون دج سنويا، آلات وتجهيزات ~1. 15–1. 37 مليون دج).

وبالنسبة لعام 2023 بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 46 .61 ألف مليار دينار جزائري، وهو رقم ضخم يعكس استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للأسواق الخارجية لتلبية احتياجاته الأساسية والصناعية.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية من عام 2011 إلى غاية 2020:

أولا: الواردات الجزائرية:

شكل رقم 17: منحنى التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 20.

يتضـــح من خلال معطيات المنحنى البياني أن الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2020 عرفت تذبذبا في قيمتها وحصـــصـــها الجغرافية، ما يعكس تأثرها بالتحولات الاقتصـــادية العالمية والداخلية، وكذلك بتوجهات الجزائر في مجال التجارة الخارجية، ويظهر أن الاتحاد الأوروبي ظل الشـــريك التجاري الأبرز للجزائر في جانب الواردات، حيث استحوذ على الحصة الأكبر طوال الفترة المدروسة، إذ تجاوزت وارداته في بعض السنوات حاجز 52, مليون مليون دج، قبل أن تعرف تراجعا مع نهاية الفترة لتســتقر عند 18, 21 مليون مليون دج ســنة 2020. هذا التراجع يعكس جزئيا تأثر المبادلات التجارية بالأزمة النفطية منذ 2014 وأيضا تداعيات جائحة كورونا سنة 2020.

في المقابل تبرز الدول الآســيوية كثاني أهم شــريك تجاري للجزائر من حيث الواردات، حيث شــهدت منحنى تصاعديا ملحوظا إلى غاية سنة 2017 (1, 425 مليون مليون دج)، قبل أن تعرف الواردات القادمة منها انخفاضا نسبيا في السنوات الأخيرة لتبلغ 1, 050 مليون مليون دج سنة 2020، هذا يعكس تنامي العلاقات الاقتصادية مع بلدان آسيوية كالصين، التي أضحت موردا رئيسيا للسلع والمواد المصنعة.

أما بالنسبة إلى دول أمريكا الشمالية فقد سجلت حصصا متوسطة ومستقرة نسبياً مقارنة بباقي الشركاء، إذ تراوحت قيمتها ما بين 175 ألف مليون دج و333 ألف مليون دج، مع ميل نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة، بينما أظهرت دول أمريكا اللاتينية استقرارا نسبيا مع ميل طفيف للتزايد، إذ ارتفعت واردات الجزائر منها من 306 ألف مليون دج سنة 2011 إلى حوالي 437 ألف مليون دج سنة 2020، ما يشير إلى تعزيز التبادل التجاري مع هذه المنطقة، خصوصا في مجالات المواد الغذائية والفلاحية.

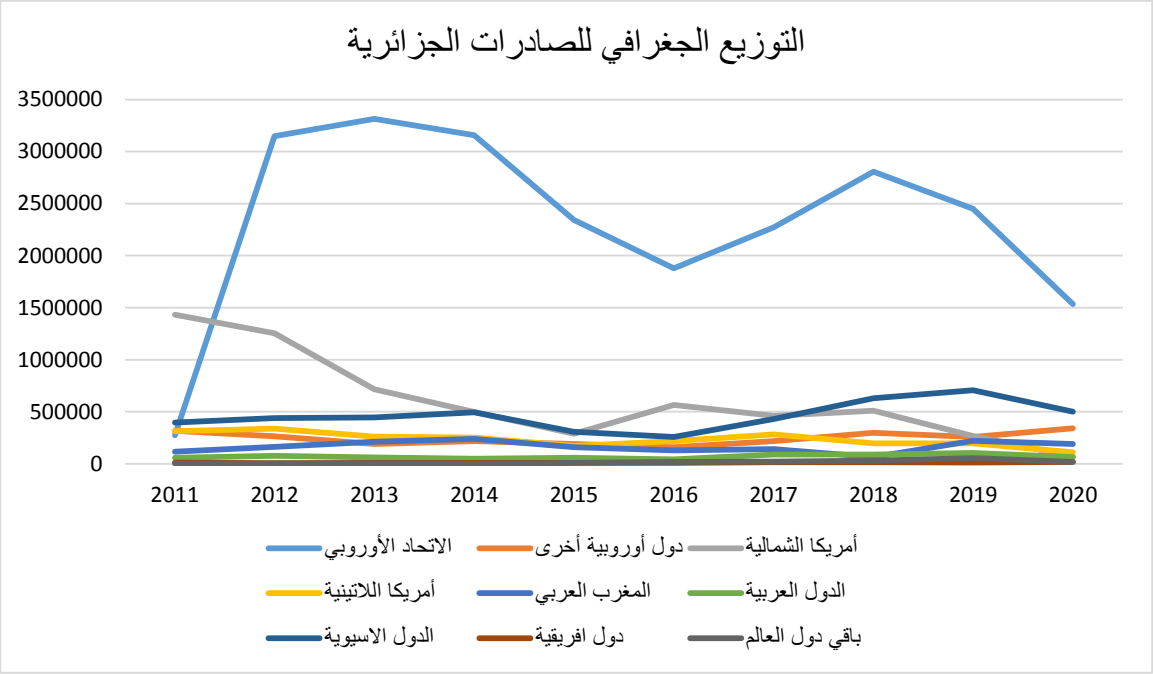
أما على الصعيد الإقليمي فإن واردات الجزائر من المغرب العربي والدول العربية بقيت ضعيفة نسبيا مقارنة بالشركاء الأوروبيين والآسيويين، حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 223 ألف مليون دج بالنسبة للدول العربية، و81 ألف مليون دج بالنسبة للمغرب العربي، هذا الضعف يعكس محدودية التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي والمغاربي، وبقاء المبادلات التجارية محصورة في نطاق ضيق.

من جهة أخرى تظهر البيانات أن الواردات من إفريقيا وباقي دول العالم ظلت هامشية، ولم تسجل أرقاما مرتفعة، إذ بقيت أقل من 65 ألف مليون دج في معظم السنوات، ويبرز ذلك ضعف الانفتاح التجاري للجزائر على محيطها الإفريقي بالرغم من انضمامها لمبادرات إقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

إجمالا يتضح أن التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011–2020 يعكس اعتمادا كبيرا على الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية كمصدر رئيسي للسلع، في حين تبقى باقي المناطق ذات مساهمة محدودة، كما يظهر الجدول تأثر الواردات الكلية بالمتغيرات الاقتصادية الكبرى، حيث ارتفعت إلى أعلى مستوياتها سنة 2015 (5, 193 مليون مليون دج) ثم بدأت في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 4, 363 مليون دج سنة 2020، وهو ما يؤكد حساسية الميزان التجاري الجزائري للتقلبات الاقتصادية والمالية العالمية، ولتوجهات السياسات الداخلية الرامية إلى تقليص الواردات والحفاظ على احتياطي الصرف.

ثانيا: الصادرات الجزائرية:

شكل رقم 18: منحنى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 21.

يوضح المنحنى البياني التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2011 إلى 2020 تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بالتقلبات العالمية في أسعار النفط والغاز، وهو ما انعكس مباشرة على حجم وقيمة الصادرات، فقد بلغت الصادرات الإجمالية 5 374 مليار دج سنة 2011، قبل أن تنخفض تدريجيا إلى 2 846 مليار دج سنة 2020، أي بانخفاض يقارب نصف القيمة خلال العقد، ما يشير إلى اعتماد كبير على المحروقات وتقلبات الأسواق الخارجية كمحدد رئيسي لأداء الصادرات.

تستمر الأسواق الأوروبية في هيمنة واضحة على الصادرات الجزائرية، حيث شكل الاتحاد الأوروبي الوجهة الأكبر، وبلغت قيمة الصادرات إليه 2 728 مليار دج سنة 2011، ووصلت إلى 2 806 مليار دج سنة 2018 قبل أن تتراجع إلى 1 534 مليار دج سنة 2020، ويعكس هذا التراجع بعد عام 2014 تأثير الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية على الاقتصاد الوطني، رغم الجهود المبذولة للحفاظ على عقود التصدير القائمة، أما الدول الأوروبية الأخرى، فقد شهدت تقلبات أقل حدة، مع ارتفاع قيمة الصادرات من 315 مليار دج سنة 2011 إلى 340 مليار دج سنة 2020، ما يدل على استمرار العلاقات التجارية مع شركاء إضافيين داخل القارة الأوروبية.

على صعيد الأسواق الأمريكية، أظهرت الصادرات نحو أمريكا الشمالية انخفاضا حادا من 433 1 مليار دج سنة 2011 إلى 70 مليار دج سنة 2020، فيما شهدت الصادرات إلى أمريكا اللاتينية تراجعا من 313 مليار دج إلى 111 مليار دج، ويرتبط هذا الانخفاض بانخفاض الطلب على الطاقة في هذه الأسواق وتأثير الظروف الاقتصادية العالمية على العقود القائمة، وهو ما يبرز هشاشة التنويع في الوجهات الأمريكية للجزائر خلال هذه الفترة.

وفي المقابل برزت الأسواق الآسيوية كوجهة متنامية للصادرات الجزائرية، إذ ارتفعت من 395 مليار دج سنة 2011 إلى 706 مليار دج سنة 2019 قبل أن تنخفض إلى 500 مليار دج سنة 2020، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتنويع الأسواق وتقليل الاعتماد على أوروبا، خصوصا مع تزايد الطلب على الغاز والنفط في دول آسيا الكبرى، إلا أن هذه الأسواق تبقى حساسة لتقلبات الأسعار العالمية.

أما على الصعيد الإقليمي فقد سجلت الصادرات نحو المغرب العربي والدول العربية بعض التقلبات، إذ ارتفعت صادرات المغرب العربي من 115 مليار دج سنة 2011 إلى 221 مليار دج سنة 2019 قبل أن تنخفض إلى 189 مليار دج سنة 2020، فيما تراوحت الصادرات نحو الدول العربية بين 59 مليار دج سنة 2011 و 64 مليار دج سنة 2020، ويبرز هذا التفاوت محدودية التكامل الاقتصادي الإقليمي وعدم قدرة الجزائر على تعزيز صادراتها بشكل ملحوظ نحو الجوار العربي.

على صعيد الأسواق الإفريقية وباقي دول العالم بقيت الصادرات الجزائرية نسبيا منخفضة، حيث تراوحت بين 10 و18 مليار دج للدول الإفريقية و2–55 مليار دج لباقي دول العالم، ما يعكس غياب استراتيجية فعالة للوصول إلى أسواق جديدة بعيدة عن المحروقات والأسواق التقليدية.

بشكل عام يظهر تحليل هذه الفترة أن الاقتصاد الجزائري يظل معتمدا على المحروقات والأسواق الأوروبية، مع بعض التوسع في آسيا، في حين تشهد الأسواق الأمريكية والإقليمية تقلبات واضطرابات، ما يؤكد الحاجة الماسة إلى تنويع المنتجات والوجهات الاستراتيجية للصادرات الجزائرية لضمان استقرارها وزيادة مرونتها في مواجهة الصدمات الخارجية.

المبحث الثاني: تحليل وضعية بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر:

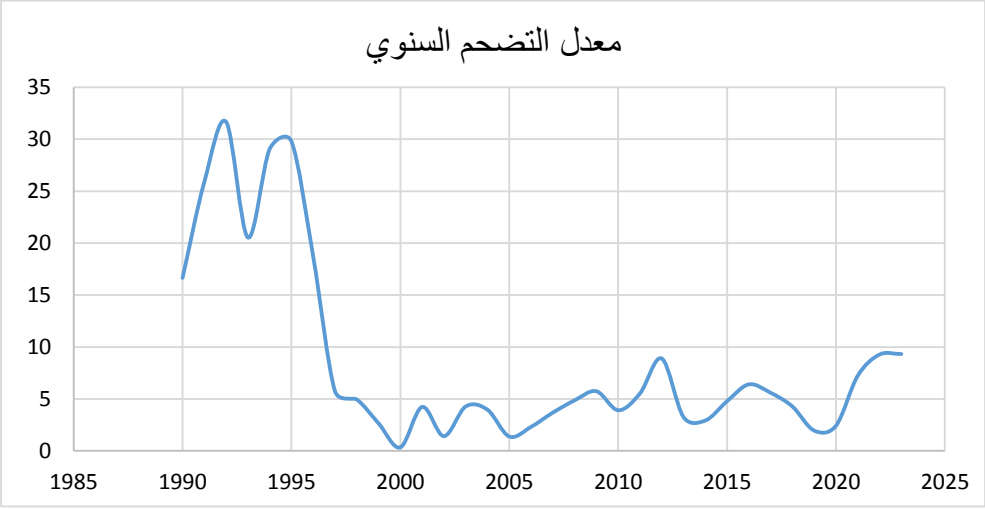
تهدف هذا المبحث إلى تحليل تطور بعض متغيرات الاقتصـــاد الكلي في الجزائر، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، سعر الصرف، والتضخم، وذلك بغرض فهم كيفية تأثيرها في توازن الميزان التجاري خلال مختلف الفترات. وتكتسـي هذه المتغيرات أهمية بالغة لكونها تعكس الأداء الاقتصـادي العام، وتحدد قدرة الاقتصـاد الوطني على الإنتاج والتصـدير ومواجهة الضـغوط الخارجية، ومن خلال دراسـة هذه المؤشـرات، يمكن إبراز الروابط الأسـاسـية التي تحكم مسار المبادلات التجارية وتحديد العوامل التي تعزز الفائض أو تدفع نحو العجز في الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الاول: تحليل وضعية التضخم وأثرة على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_2023:

أحد أهم الآثار الســـلبية للتضـــخم هو تأثيره على الميزان التجاري، حيث يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصـــادرات، ما يترتب عليه حدوث عجز تجاري، فالتضـــخم يزيد من الإنفاق القومي (الدخل النقدي)، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الســـلع الأجنبية المســـتوردة وكذلك على الســـلع المحلية المحمية، إذا لم تكن الواردات مفيدة، فإن كميتها تزداد وتزداد المدفوعات، مما يقلل من إيرادات الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كانت الواردات محدودة، فإن الطلب على السلع المستوردة ينعكس في ارتفاع الطلب على السلع المحلية.

وفي الشكل البياني التالي المبني على معطيات الملحق رقم 1 نوضح معدل التضخم السنوي في الجزائري منذ العام 1990 إلى غاية عام 2023، وكيف أثر هذا على الميزان التجاري.

شكل رقم 19: معدل التضخم السنوي الجزائري من عام 1990 إلى غاية 2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الرسمية للبنك الجزائري. (الجزائر، 2025)

الفرع الأول: تطور التضخم وانعكاساته على الميزان التجاري خلال الفترة 1990–2000

تميزت هذه الفترة باضطرابات اقتصادية حادة أدت إلى مستويات مرتفعة من التضخم، بلغت ذروتها 31.67% سنة 1992 و 29.78% سنة 1995 .تعود هذه الارتفاعات إلى:

- الأزمة المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط.
- تفاقم المديونية الخارجية.
- تطبيق برامج التكيف الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي، وما صاحب ذلك من تحرير للأسعار وتقليص للدعم.
- هشاشة البنية الإنتاجية الوطنية وعدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي، ما أدى إلى ندرة السلع وارتفاع الأسعار المستوردة.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في موجات تضخمية قوية أثرت سلبا على الميزان التجاري، إذ فقدت السلع الجزائرية قدرتها التنافسية خارجيا، بينما ارتفع الاعتماد على الواردات لتغطية احتياجات السوق، مما أدى إلى عجز تجاري مستمر خلال كامل التسعينيات.

الفرع الثاني: استقرار نسبي للتضخم وتحسن في الميزان التجاري خلال الفترة 2000–2013

شهدت هذه المرحلة بداية تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية، حيث انخفض التضخم إلى 0.34% سنة 2000، واستقر عند مستويات ما بين 2% و5% خلال أغلب سنوات العقد الأول من الألفية. يعود هذا الاستقرار إلى:

- تحسن المداخيل الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.
- إعادة جدولة المديونية الخارجية، مما خفف الضغط على المالية العمومية.
- تبني سياسات نقدية أكثر انضباطاً، ركزت على التحكم في الكتلة النقدية.
- إصلاحات في التجارة الخارجية ضمنت وفرة المواد الأساسية.
- استمرار سياسة الدعم الحكومي للسلع ذات الطابع الاجتماعي.

انعكس هذا الوضع إيجابيا على الميزان التجاري، حيث سجلت الجزائر فوائض معتبرة بين 2005 و2013 بفضل ارتفاع إيرادات المحروقات، كما ساهم توفر الموارد المالية في تمويل الواردات دون ضغوط كبيرة على الأسعار الداخلية.

الفرع الثالث: عودة الضغوط التضخمية وتفاقم اختلالات الميزان التجاري خلال الفترة 2013–2023

مع بداية تباطؤ أسعار النفط سنة 2014 ثم هبوطها الحاد سنة 2015، عاد التضخم إلى الارتفاع، ليصل إلى 6.40%سنة 2016، ويعود ذلك إلى:

- تراجع كبير في الإيرادات النفطية، مما أدى إلى عجز في الميزانية.
- اللجوء إلى التمويل الداخلي ثم التمويل غير التقليدي (2017–2019)، ما تسبب في توسع الكتلة النقدية.
- استمرار ضعف الإنتاج المحلي، ما حافظ على مستوى مرتفع من الطلب على الواردات.

وخلال الفترة 2021–2023 بلغ التضخم مستويات تتجاوز 9% بفعل عوامل داخلية وخارجية، أهمها:

- اضطرابات سلاسل التوريد بعد جائحة كورونا.
- ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة نتيجة الحرب الروسية–الأوكرانية.
- تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- غياب قاعدة إنتاجية قادرة على تلبية الطلب المحلي.

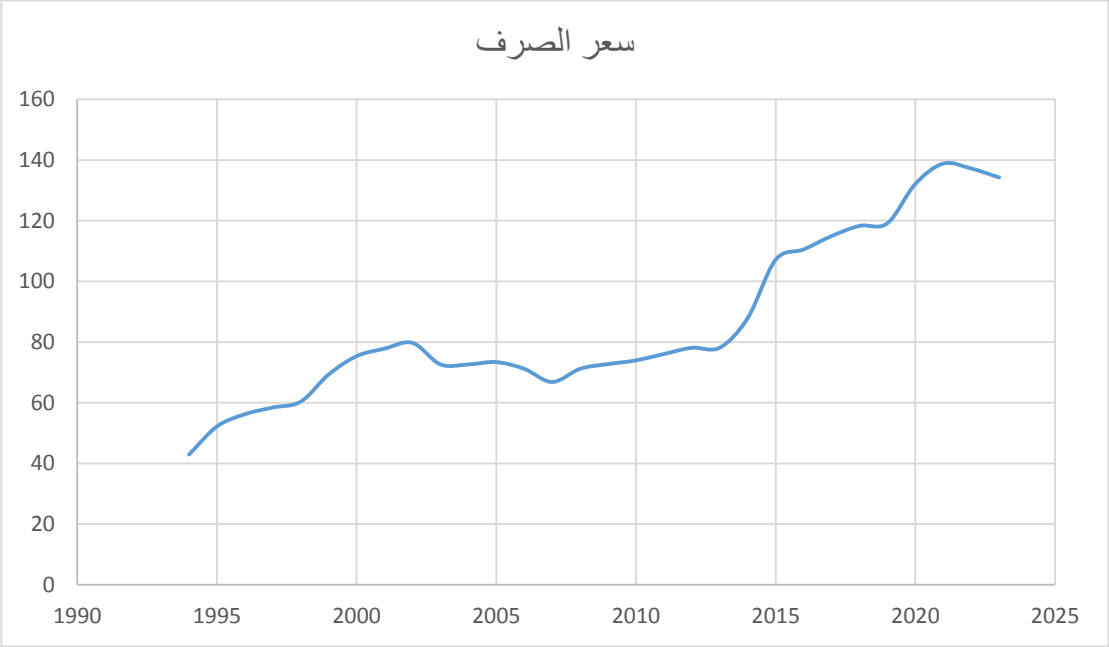
هذا الوضع ساهم في زيادة العجز التجاري، رغم بعض التحسن في سنوات ارتفاع أسعار الطاقة، ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت الجزائر:

- استمرار سياسة الدعم الحكومي.
- تقييد بعض الواردات لحماية الإنتاج المحلي.
- سياسات نقدية للحد من التضخم النقدي.
- تبني استراتيجيات تنويع اقتصادي خارج قطاع المحروقات، خصوصاً في الفلاحة والصناعة.

المطلب الثاني: تحليل وضعية سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990_2023

تظهر العلاقة بين سعر الصرف والميزان في العجز والفائض، فعندما يحقق الميزان التجاري فائضا فهذا يعني ان الصادرات أكبر من الواردات وهذا يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية لارتفاع الطلب عليها بالنسبة للعملات الأجنبية، اما في حالة تسجيل عجز في الميزان التجاري والذي يدل على ان قيمة الواردات أكبر قيمة الصادرات من السلع والخدمات ما يؤدي ارتفاع الطلب على العمات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.

شكل رقم 20: يوضح المنحنى البياني لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 1994 إلى غاية عام 2023



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات بنك الجزائر (الجزائر، 2025)

الفرع الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990–2000

يوضح الجدول والمنحنى البياني أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي شهد منحى تصاعديا واضحا خلال النصف الثاني من التسعينيات. فبعد أن كان في حدود 42.89 دج/دولار سنة 1994، ارتفع إلى 69.31 دج/دولار سنة 1999.

يعكس هذا الانخفاض في قيمة الدينار بداية تطبيق برامج التكيف الهيكلي والتوجه نحو تحرير تدريجي لسعر الصرف، في ظل ارتفاع نسب التضخم وتراجع كبير في احتياطي الصرف، كما ارتبط هذا المسار بمحاولات إعادة هيكلة المالية العمومية وضبط الاختلالات الاقتصادية التي عانت منها الجزائر خلال تلك المرحلة.

أثر هذا التراجع في قيمة الدينار على الميزان التجاري كان واضحا، إذ ارتفعت تكلفة الواردات في ظل ضعف الإنتاج المحلي، مما ساهم في اتساع العجز التجاري خلال التسعينيات.

الفرع الثاني: استقرار نسبي في سعر الصرف خلال الفترة 2000–2013

شهد العقد الأول من الألفية نوعا من الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار، حيث تذبذب بين 66و77 دج/دولار خلال الفترة 2000–2010. ويرجع هذا الاستقرار إلى:

- ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المرحلة.
- تراكم احتياطيات معتبرة من النقد الأجنبي.
- قدرة بنك الجزائر على التدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف.
- تحسن كبير في الميزان التجاري بفضل فوائض صادرات المحروقات.

ورغم هذا الاستقرار، إلا أن سعر الصرف ظل يعرف تقلبات ظرفية مرتبطة أساسا بتغير أسعار النفط عالميا وتذبذب السيولة في السوق النقدية، ومع بداية تراجع أسعار النفط بعد 2011، بدأت قيمة الدينار في الانخفاض مجدداً، حيث ارتفع سعر الصرف من 76.05دج/دولار في 2011 إلى أكثر من 107دج/دولار في 2015، وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بسوق المحروقات.

الفرع الثالث: التدهور التدريجي لقيمة الدينار خلال الفترة 2013–2023

من 2013 فصاعدا دخل الدينار الجزائري مرحلة مستمرة من التراجع في قيمته. فخلال الفترة –2016 2020ارتفع سعر الصرف إلى 132.13دج/دولار عام 2020، نتيجة:

- استمرار ضعف أسعار النفط.
- تراجع عائدات الصادرات من المحروقات.
- توسع العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات.
- ضغوط داخلية على السيولة واحتياطي الصرف.

وفي السنوات الأخيرة (2021–2023)، استمر الدينار في التراجع، حيث بلغ 138.83دج/دولار سنة 2021، قبل أن يعرف تحسنا طفيفا في 2022 و2023 ليستقر حول 134.27دج/دولار، بفعل:

- إجراءات ترشيد الاستيراد.
- تدخلات البنك المركزي وسياسات نقدية أكثر صرامة.
- تحسن نسبي في أسعار النفط بعد جائحة كورونا.

أما بالنسبة للميزان التجاري، فقد أدى انخفاض قيمة الدينار إلى:

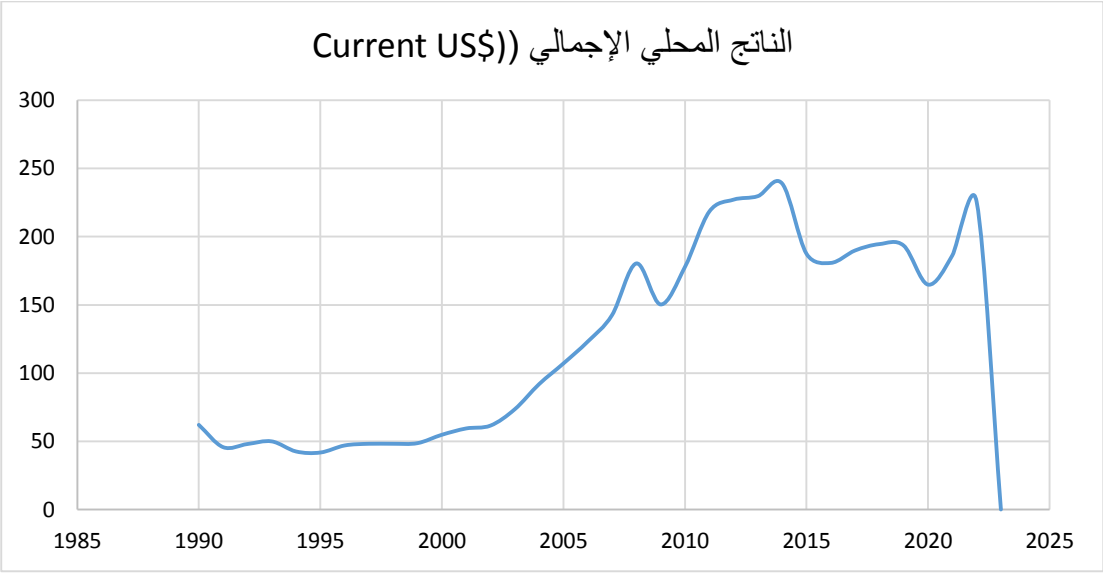
- ارتفاع تكلفة الواردات بشكل كبير، مما ساهم في اتساع العجز التجاري؟
- منح الصـــادرات خارج المحروقات ميزة تنافســـية محتملة، إلا أن ضـــعف القاعدة الإنتاجية جعل أثر هذا العامل محدودا.
- زيادة الضغوط على المؤسسات المستورِدة وارتفاع الأسعار الداخلية.

وبذلك فإن الاتجاه العام لتراجع قيمة الدينار خلال 2013–2023 كان من أهم العوامل التي عمقت الاختلالات التجارية في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وأثره على الميزان التجاري خلال الفترة 1990_2023

ان الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية لجميع الســـلع والخدمات النهائية التي تنتج الجزائر خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر مؤشرا رئيسيا لحالة الاقتصاد وحجمه، يمكن حسابة بطرق الإنتاج، الإنفاق، والدخل، ويساعد في تقييم النمو الاقتصادي واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

شكل رقم 21: يوضح الناتج الإجمالي المحلي الجزائري منذ عام 1990 إلى غاية عام 2023.



ومن خلال بيانات الجدول في الملحق رقم 3 والشـــكل البياني أعلاه يتضـــح لنا أن الناتج الإجمالي المحلي الجزائري مر بعدة مراحل تمثلت في:

الفرع الأول: مرحلة التراجع والاضطراب (1990–1999)

يظهر الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر انخفض بشكل حاد بين عامي 1990 و1995، حيث تراجع من حوالي 62 مليار دولار في 1990 إلى أقل من 42 مليار دولار في 1994–1995، ويرتبط هذا الانكماش بالأزمة الأمنية والسياسية الداخلية، إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية وتبني الجزائر لبرامج التكيّف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، هذا الضعف في الناتج انعكس مباشرة على الميزان التجاري، حيث تقلصت الصادرات غير النفطية بشكل كبير وارتفعت فاتورة الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما أدى إلى عجز مزمن في الحساب الخارجي خلال تلك الفترة.

الفرع الثاني مرحلة التعافي بدعم المحروقات (2000–2013)

مع بداية الألفية، ارتفع الناتج المحلي تدريجيا من 7 .54 مليار دولار في 2000 إلى أكثر من 180 مليار دولار في 2008، مدفوعا أساسا بارتفاع أسعار النفط والغاز، وزيادة عائدات التصدير، هذا الارتفاع أتاح للحكومة الجزائرية تحقيق فوائض تجارية معتبرة، حيث تجاوزت الصادرات الواردات بفضل العوائد الريعية للمحروقات، مما مكن من تراكم احتياطيات الصرف وتقليص المديونية الخارجية، ومع ذلك بقيت البنية الاقتصادية غير متنوعة، مما جعل النمو هشا ومعتمدا على الأسواق العالمية للطاقة.

شهد عام 2009 انخفاضا في الناتج المحلي إلى حوالي 150 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار الطاقة، ثم عاد للنمو ليبلغ ذروته عند 9 .238 مليار دولار في 2014، خلال هذه الفترة، سجل الميزان التجاري فوائض معتبرة بفضل بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة نسبيا حتى 2014. غير أن الاعتماد الكلي على المحروقات جعل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما ظهر مع بداية انهيار أسعار النفط أواخر 2014.

الفرع الثالث: مرحلة الصدمة النفطية والتراجع (2014–2023)

أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحلي إلى 4 .187 مليار دولار في 2015، ليستقر عند مستويات أقل من 165 مليار دولار في 2020 متأثرا أيضا بجائحة كورونا، في هذه المرحلة دخل الميزان التجاري في عجز مزمن نتيجة تراجع مداخيل الصادرات البترولية مقابل بقاء الواردات في مستويات مرتفعة لتلبية الحاجيات الاستهلاكية والصناعية، وقد لجأت الجزائر إلى تقليص فاتورة الاستيراد عبر القيود وترشيد النفقات العامة.

منذ 2021 عاد الناتج المحلي للارتفاع تدريجيا ليصل إلى 6 .247 مليار دولار في 2023، مستفيدا من تعافي أسعار الطاقة بعد جائحة كورونا، وارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بفعل الأزمة الأوكرانية، هذا الانتعاش

انعكس إيجابيا على الميزان التجاري الذي عاد لتحقيق فوائض بفضل ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، غير أن استمرار هذه الوضعية يبقى رهينا بأسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية، في ظل محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي ختام هذا المبحث من خلال تتبع مسار الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، يتضح أن أداؤه ظل رهينا بعوامل داخلية وخارجية متشابكة، أهمها تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، باعتبارها المصدر الرئيس للصادرات، إضافة إلى تأثير كل من التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهم التضخم في إضعاف القدرة الشرائية للعملة الوطنية وأثر سلبا على الاستقرار التجاري، بينما عكس سعر الصرف مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري في التجارة الخارجية، في حين ارتبط الناتج المحلي الإجمالي بدرجة النشاط الاقتصادي وقدرته على تنويع مصادر الدخل، وبالرغم من تسجيل بعض الفترات التي عرف فيها الميزان التجاري فائضا، إلا أن استمرارية العجز في سنوات عديدة تكشف عن هشاشة البنية الاقتصادية الوطنية وارتباطها الشديد بعائدات قطاع الطاقة، وعلية فإن معالجة اختلالات الميزان التجاري تستوجب تبني استراتيجيات شاملة تقوم على تنويع الصادرات، تشجيع الإنتاج الوطني، وضبط سياسات مالية ونقدية قادرة على احتواء التضخم وضمان استقرار سعر الصرف، بما يسهم في تعزيز التوازن التجاري ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الثالث: قياس أثر سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي على الميزان التجاري في الجزائر 2023_1990

تم الاعتماد على منهجية اختبار التكامل المتزامن، من أجل التوصل إلى نموذج قياسي نقوم من خلاله بتحديد أثر المتغيرات المختارة التي تتمثل في كل من سعر الصرف، والتضخم، والناتج الاجمالي المحلي، على رصيد الميزان التجاري الجزائري، تم تطوير هذه المنهجية من قبل كل من (Pesaran 1997) و (Shinand& San1998و (Pesaran & al2001) حيث تم دمج كل من نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة فظهرت منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL والتي نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع ومختلف المتغيرات المستقلة وهذا سواء على المدى الطويل أو المدى القصير في معادلة واحده، حيث نلاحظ انها الطريقة الانسب لتحقيق هدف الدراسة، أي تحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إضافة إلى ما سبق تعد منهجية ARDL انسب طريقة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة ونقدم من خلال هذا المبحث تعريفا لمنهجية ARD، ونعرض مختلف المراحل وفق هذه المنهجية.

المطلب الأول: الاجراءات المنهجية

يتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في مختلف الدراسات التي يراد من خلالها دراسة مختلف العلاقات بين المتغيرات، وهذا لأنها تعتبر طريقة سهلة للتطبيق.

الفرع الأول: تعريف منهجية ARDL:

ظهر نموذج ARDL نظرا لمحدودية مختلف نماذج التكامل المشترك التي سبقته، يقصد بالتكامل المشترك كون السلسلتان المتكاملتان تتميزان بسلوك متشابة عبر الزمن، حيث تتشكل علاقة توازنية في الأجل الطويل، وتكون التركيب الخطية بين السلسلتان ذات متوسط معدوم وتباين ثابت، حيث قدم كل من pesaran and SHIN (1999)، ثم Pesaran et al (2001) نموذج يسمى ARDL كبديل، وهو اختصار ل Autoregressiv Distributed Lag Model حيث يعتبر مزيجا بين نموذجي الإبطاء الموزع والانحدار الذاتي، وهذا عندما يتمتع المتغير التابع y_t بحالة من التكييف ويتأثر بمختلف التغيرات التي تحدث على مستوى المتغير التفسيري xو وبقيم متباطئة خلال مده زمنية سابقة (x_{t_r})،، ويتم كتابة نموذج RDL من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y_t= \beta + \beta_o x_t + \beta_1 x_{t-1}+u_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ويمكن التعبير عن السلوك الديناميكي بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع y_t، مما يعني ان المتغير التابع هو نفسة متغير تفسيري ولكن بطريقة متباطئة زمنيا لمدة سابقة y_{t_i} وهذا ما يمثل نموذج الانحدار الذاتي الذي يأتي بالصيغة التالية:

$$\mathbf{y_t= \lambda 1 y_{t-1}+ \lambda 2 y_{t-2}+\ldots\ldots + \lambda p y_{t-p}+ u_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بناء على المعادلة اعلاه يوجد في الجانب الايمن متغير تفسيري متباطئ زمنيا x_{t_1} ، ويحتوي ايضا المتغير التابع نفسة على قيم سابقة y_{t_i} وبذلك يأخذ المعادلة التالية :

$$\mathbf{y_t= a+a_1 y_{t_1}+\beta_0 x_t+\beta_1 x_{t_1}+u_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث (x, y)تمثل المتغيرات التي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيجا بينهما.

وطبقا لاختبار الحدود bound test approach تتحدد حدود دنيا وحدود عظمى(F F- statistiaue) للاختبار عن طريق فرضية العدم H0 ومعناها امكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل

بين المتغيرات الموجودة في النموذج، واذا كانت قيمة F التي تم حسابها اصغر من القيم الحرجة يتم رفض فرضية العدم، وتقبل الفرضية البديلة ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك. واعتمادا على ما سبق فان نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يطبق بعد تحديد درجة السكون لمختلف المتغيرات المدروسة وذلك بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\Delta p_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\Delta m_{t-1} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_2 m_{t-1} + €_t \quad \ldots (4)$$

حيث:

Δ: تمثل الفرق الأول لقيم المتغير

a_0: الحد الثابت

r: عدد مدة الإبطاء المثلى

$a_{1i}; a_{2i}; a_{3i}$: معاملات العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل.

$\beta_1; \beta_2; \beta_3$:المعاملات طويلة الأجل التي من خلالها يتم معرفة وجود تكامل مشترك من عدمه

t: الزمن

$€_t$: حد الخطأ العشوائي (بن موسى، 2023، صفحة 6)

بناء على المعادلة السابقة اذا تواجدت امكانية تكامل مشترك بين المتغيرات المدرسة وفقا لاختبار الحدود، تقدر العلاقة قصيرة الاجل عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\Delta p_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\Delta m_{t-1} + YECT + €_t \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث:)ECT) يمثل حد تصحيح الخطأ الذي يضاف للنموذج، و Y هو نسبة الانحراف والتي يتم تصحيحها خلال المدة t_1 إلى المدة t ما يعبر عن سرعة تصحيح تابع في الاجر القصير لبلوغ قيمتها التوازنية في الأجل الطويل (ميرغني محمد أحمد و هاشم عبد اللطيف، 2023، صفحة 95)

الفرع الثاني: تمثيلات نموذجَ Ardl

يتميز نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع بثلاث تمثيلات اساسية تتمثل في: اولا تنفيذ الانحدار الديناميكي، اشتقاق العلاقة طويلة الأجل، وايضا نموذج تصحيح الخطأ اختبار الحدود.

أولا: تنفيذ الانحدار ديناميكي وتعتبر أول نقطة نموذجية لمعظم تطبيقات ا ARDL ويسعى الباحث من خلاله هذا إلى تقدير العلاقة بين المتغير التابع والقيم المتباطئة الخاصة به ومختلف القيم الحالية والمتباطئة التابعة للمتغيرات المستقلة، وهذا ما يمثل اساس نموذج ARDL الذي قام بدراسته كل من Pesaran & shin سنه 1999

ثانيا: وهو اشتقاق العلاقة طويلة الأجل: يتمحور هذا التمثيل في السعي الاشتقاق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ المشروط واختبار الحدود: ويعتبر الاكثر اهمية وغالبا ما يتميز بأكبر قدر من الاهتمام في الاعمال التطبيقية، ويهدف إلى الانتقال من نموذج VARإلى نموذج تصحيح الخطأ المشروط لاختبار التكامل المشترك (نيد، 2020 2023، صفحة 163).

الفرع الثالث مميزات نموذج ARDL:

يتمتع نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع بسيط كبير وسط الباحثين والاقتصاديين وهذا لأنه يتمتع بعدد من المميزات سنقوم بسرها في النقاط التالية:

1. يتميز نموذج ARDL بانة يحدد علاقة التكامل المشترك ونعني به العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هذا بالإضافة إلى انه لا يسمح بوجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، ويوضح مدى تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع، ويحدد ايضا العلاقة في الأجل القصير بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يتضمن ويقيس قدرة النموذج على الرجوع لوضع التوازن بعد التعرض لأي صدمة في النموذج، يعمل نموذج ARDLايضا على التخلص من مشاكل الارتباط الذاتي في البواقي. (عوض عبد الخالق بسيوني، 2022، صفحة 827)
2. يتم اجراء اختبار الحدود ضمن منهجية ARDL دون الاهتمام اذا كانت درجة تكامل السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات محل الدراسة عند مستوياتها I(0)، أو كونها متكاملة من الدرجة الاولى I(1)أو كانت خليطا بينهما، شريطة ان تكون السلاسل مستقرة من الدرجة الثانية I(2)، وهو عكس ما يتم العمل به في نماذج التكامل التقليدية، التي يشترط فيها تكامل السلاسل الزمنية عند نفس الدرج .
3. يتميز نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع بشكل كبير نسبيا مع العينات الصغيرة الحجم والمحدودة، ويتراوح حجم العينة محل البحث في هذا النموذج بين 30 مشاهدة و 80 مشاهده، خلافا لنماذج VARو VECM والتي تتمتع بحساسية نسبية اكثر لحجم العينة؛ تقدر مكونات نموذج ARDL سواء الأجل الطويل أو القصير في ان واحد اي في معادلة واحدة وهذا بدلا من تقديرها في معادلتين منفصلتين.

4. تتميز النتائج التي يتم الحصـــول عليها في اطار منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطال الموزع بالكفاءة وعدم التحيز، حيث انها تميز بين المتغير التابع والمتغيرات التفسـيرية وتقوم بالقضـاء على مختلف الناتجة عن وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي؛ يسـتطيع الباحث من خلال نموذج ARDL تقدير علاقة التكامل المشـترك عن باتباع طريقة المربعات الصغرى العادية، فقط بتحديد درجات إبطاء النموذج، ويستطيع من خلاله ايضا تمثيل نموذج تصحيح الخطأ والذي يمكن من تقدير العلاقة في المدى القصير، وبالتوازي يتضمن التعديلات من الاجر القصير إلى الأجل الطويل دون ان يتم فقدان المعلومات على المدى الطويل.
5. يقدم النموذج امكانية ادخال متغيرات وهمية أو صـــماء (DAMMY VARIABLES) لاختبار التكامل المشترك. (نيد، 2020 2023، صفحة 130)

المطلب الثاني: الاختبارات على السلاسل الزمنية (متغيرات الدراسة)

يمر اختبار التكامل المشـترك وفق منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع على اربعة مراحل، المرحلة الاولى هي مرحلة اختبار اسـتقرار السـلاسـل الزمنية، تليها مرحلة تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود التكامل المشـترك، ثم مرحلة تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ ثم مرحلة الاختبارات التشخيصية وسنعرضها فيما يلي بالتفصيل:

الفرع الاول: مرحلة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يبدأ اختبار التكامل المشـــترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باختبار استقرارية السـلاسـل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسـة. ويتوجب، قبل البداية، تحديد رتبة تكامل السـلاسـل الزمنية؛ إذ يُشترط أن تكون من الرتبة I(0)، ما يعني أنها مستقرة.

أولا: تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السـلسـلة الزمنية على أنها مجموعة من الملاحظات التي يأخذها متغير ما في أزمنة مختلفة، مثل البيانات اليومية على سبيل المثال: أسعار الأسهم، تقارير الطقس، أو الأسبوعية مثل: (عرض النقود)، أو الشهرية مثل: معدل البطالة، مؤشر أسعار المستهلك ("CPI") ، أو الفصلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي ("GDP")، أو السنوية مثل: (ميزانيات الحكومات)، أو كل خمس سنوات مثل: (تعداد المنشآت الصناعية)، أو كل عشر سنوات مثل: التعداد السـكاني.في بعض الأحيان، تجمع البيانات على فترتيْن زمنيتين مختلفتين مثل الفصـلية والسـنوية (كما هو الحال مع

الناتج المحلي الإجمالي) (Damodar , 2011, p. 5). وبمعنى اخر هي مجموعة من المعطيات الممثلة عبر الزمن والتي تم ترتيبها ترتيبا تصاعديا (شيخي، 2011، صفحة 195)

وتكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا كان المتوسط الحسابي الخاص بها وتباينها ثابتين بمرور الزمن وقيمة التباين بين فترتين زمنيتين مرتبطة فقط بالمسافة أو الفجوة بين الفترة الاولى والثانية وليست مرتبطة بالوقت الفعلي الذي يتم فيه حساب التباين؛ وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة اذا كان وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة رتبتها على الاقل تساوي الوحدة؛ وقد اهتم الباحثون بدراسة استقرار السلاسل الزمنية لعدة اسباب نذكر منها ما يلي:

1. يتمكن الباحث من دراسة السلوك الخاص بالسلسلة الزمنية فقط إذا كانت هذه السلسلة غير مستقرة وهذا خلال الفترة التي تتم فيها الدراسة، بحيث تتميز كل سلسلة زمنية بكونها حلقة معينة ومنة لا يمكن تعميمها على فترات اخرى أو استخدامها لأغراض التنبؤ، حيث ان السلاسل الزمنية الغير مستقرة ليس لها قيمة عملية تذكر .
2. قد تظهر لنا ظاهرة الانحدار الزائف اذا كنا بصدد تحليل سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان أو اكثر، وهذا ما يعني في حالة اجراء انحدار لسلسلة زمنية غير مستقرة أو اكثر من سلسلة فيمكن الحصول على قيمة R^2 عالية وقد نجد ان جميع معاملات الانحدار ذات معنوية احصائية، حيث تكون هذه الاختبارات غير موثوقة في حالة السلاسل الزمنية غير مستقرة، هذا لأنها تفترض ان السلاسل الزمنية الاساسية مستقرة وثابتة (نيد، 2020 2023، صفحة 132)

ثانيا: طرق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية هناك ثلاث طرق اساسية وهي: تحليل الرسم البياني، معادلة الارتباط الذاتي وتحليل الجذر الوحدة.

1. **تحليل الرسم البياني** يساعد رسم البياني للسلاسل الزمنية على اعطاء صورة اولية عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية (بن موسى، 2023، صفحة 9) وكذلك يبين وجود اتجاه عام تصاعدي أو تنازلي يظهر من خلال السلسلة الزمنية والذي ينتج عن اختلاف متوسطات العينة الزمنية للسلسلة ككل والذي بدورة يعني عدم استقرار السلسلة الزمنية، فاذا كان من الصعب تحديد طبيعة السلسلة ما اذا كانت مستقرة أو غير ذلك بالملاحظة البسيطة فقط من خلال الرسم البياني، هنا يتم اللجوء إلى استعمال معايير اخرى منها دالة الارتباط الذاتي وكذلك اختبار جذر الوحدة

2. **معادلة الارتباط الذاتي**: اذا تبين ان كل المعلومات خارج حدود الثقة وكانت تتناقص تناقصا بسيطا وتدريجيا، فلهذا دلالة على عدم استقرار السلسلة الزمنية (نيد، 2020 2023، صفحة 132)

3. **اختبار جذر الوحدة**: يعتبر من اهم الطرق لمعرفة خصائص السلاسل الزمنية من حيث درجة التكاملها، حيث يشترط ان تكون مستقرة من الدرجةI(0) أو I(1) أو مزيجا بينهما من أجل تحقيق شرط تقدير نموذج ARDL (بوخرباش، 2023، صفحة 148) يتم استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة الثلاثة الشهيرة Augmented Dickey-Fuller, Philips-Perron, Kwiatkowski-Philips-Schmidt-Shin

تقوم هذه الاختبارات عموما باختبار فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الصفرية، والتي تختبر وجود جذر وحده. تقابلها الفرضية البديلة التي تختبر عدم وجود جذر وحدة عند المستويات الثلاثة؛ وبناء على نتائج الاختبارات، يتم اتخاذ أحد القرارين:

أولا: رفض الفرضية صفرية وهذا اذا كانت قيمة t_c المحسوبة اكبر من t_t الموجودة في جدول Mackinnon وهذا فيما يخص اختباري ADF و PP ويتم رفض الفرضية الصفرية في اختبار KPSS إذا كانت الإحصائية المحسوبة ل LM أكبر من القيمة الحرجة في الجدول المعد من قبل Kwiatkkowski-Philips-Schimidt_Shin 1992

ثانيا: قبول الفرضية الصفرية والتي تختبر وجود جذر وحده، تقابلها الفرضية البديلة التي تختبر عدم وجود جذر وحدة عند المستويات الثلاثة وبذلك نتخذ احد القرارين :رفض الفرضية صفرية وهذا اذا كانت قيمة t_c المحسوبة أصغر من t_t الموجودة في جدول Mackinnon وهذا فيما يخص اختباري ADF و PP ويتم قبول الفرضية الصفرية في اختبار KPSS اذا كانت الاحصائية المحسوبة ل LM أقل من القيمة الحرجة في الجدول المعد من قبل Kwiatkkowski-Philips-Schimidt_Shin 1992

الفرع الثاني: تقدير النموذج واختبار الحدود للتكامل المتزامن:

من خلال استخدام نموذج ARDL يتم في هذه المرحلة تحديد العناصر القطعية في النموذج ويتم ذلك من خلال المفاضلة بين نموذج لا يحتوي على ثابت ولا على اتجاه، نموذج يحتوي على ثابت مقيد ودون اتجاه، نموذج يحتوي على ثابت غير مقيد ودون اتجاه، نموذج يحتوي على ثابت غير مقيد واتجاه مقيد، بحيث يتم اختيار النموذج الذي يقدم ادنى قيمة تخص معايير HQ ،SC، AIC (نيد، 2020 2023، صفحة 167)، ثم يليه اختيار النموذج الذي يقدم اقصى قيمة بالنسبة لمعيار معامل التصحيح المعدل Adjuster R- squared، ثم نقوم بإجراء اختبار

تكامل المتزامن بحيث يسمح هذا الاختبار تحديد طريقة للحصول على علاقة طويلة الأجل، بين متغيرين أو اكثر من ذلك، أو يمكن ان تعني وجود طريقة يتم بواسطتها منع الزيادة في الخطأ علاقة طويلة المدى. تستطيع تعريف التكامل المتزامن انه تصاحب سلسلتين زمنيتين $(x_t. y_t)$ أو اكثر بحيث تتسبب التقلبات في احداهما إلى الغاء التقلبات في السلسلة الاخرى هذا بشكل يجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن، وتتمثل فائدة هذه العلاقة بين مجموعة المتغيرات في تقديم تنبؤ لقيم المتغيرة التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

تتمثل شروط التكامل المتزامن في كون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، حيث ان هذا الشرط لا يعني بالضرورة كون جميع السلاسل بنفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المتزامن. الشرط الثاني ان تكون هناك تركيبة خطية واحدة على الاقل للسلاسل والتي تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل اقل .حيث اذا كانت السلسلتين y_t, x_t متكاملتين من نفس الدرجة d فان:

$x_t \quad I(d)$

$y_t \, I(d)$

و: $a_1 x_t + a_2 y_t \; I(d-b)$

و كذلك: $d \geq b > 0$

ومعناه ان هناك علاقة تكامل مشترك من الدرجة (b, d) بين السلسلتين y_t, x_t وتكتب كما يلي:

$x_t, y_t \, CI\,(d,b)$

حيث يمثل a_1, a_2 شعاع التكامل المتزامن.

ويعبر التكامل المشترك ايضا احصائيا عن علاقة التوازن طويلة الأجل، حيث إذا اتصف متغيرين بخاصية التكامل المشترك فان طبيعة العلاقة بينهما ستكون متجهة لوضعية التوازن في الأجل الطويل، مع العلم انه هناك امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في أجل القصير. (عزري، 2019-2020، صفحة 340)

توفر الأدبيات الاقتصادية القياسية عددا من الاختبارات الخاصة بوجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أو عدمة منها:

1. اختبار Engle and Granger (1987)،
2. اختبارات Johansen (1988, 1991)،
3. واختبار Johansen and Juselius (1990)،
4. واختبارات Pesaran et al. (1996)، وPesaran and Shin (1995)، و Pesaran et al. (2001).

بالنسبة لاختبار Angle و Granger فانة لا يسمح بالتحقق من التكامل المتزامن إلا بين سلسلتين متكاملتين من نفس الترتيب، وبذلك فانة يناسب الحالات الثنائية فقط، ويعد ظروف عالية اقل في حالة ما اذا تعددت المتغيرات، اما اختبار Johansen (1991, 1988) فيمكننا من خلاله التحقق من التكامل على اكثر من سلسلتين وقد تم ايجاده لتجاوز المشاكل التي تواجه اختبارAngel and Granger في حالة وجود متغيرات عديده، إلا ان هذا الاختبار يتطلب كون جميع السلاسل مدمجة من نفس الدرجة، وهذا الشرط لا يتحقق في العموم بشكل عملي، بينما يتم استخدام اختبار التكامل المشترك الذي قدمه Pesaran et al في حالة دراسة سلاسل زمنية من نفس الدرجة I(0) أو I(1) أو مزيجا بينهما وهذا من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين مختلف متغيرات النموذج عند استخدام منهجية ARDL (Jonas , 2018, p. 8)

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، يتم استخدام اختبار Bounds test، ويتم مناقشة إحدى الفرضيتين الإحصائيتين الاختبار الحدود:

- الفرضية الصفرية اي لا يوجد تكامل مشترك

$$\mathbf{H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0}$$

- الفرضية البديلة اي وجود تكامل مشترك

$$\mathbf{H_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0}$$

نقوم باختبار حدين احدهما الحد الأدنى يقابله تكامل المتغيرات في المستوى الاصلي I(0)، والثاني هو الحد الاعلى يقابله تكامل المتغيرات بعد الفرق الاول I(1)، حيث اذا تم حساب F وكانت قيمتها اكبر من الحد الاعلى فانة يوجد تكامل مشترك ويتم رفض الفرضية الصفرية، واذا كانت قيمة f المحسوبة اقل من الحد الادنى فانة يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة (عوض عبد الخالق بسيوني، ، 2022، صفحة 828)

الفرع الثالث:مرحلة تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ

ان نموذج تصـــحيح الخطأ يقوم على فرضـــية ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، في اطارها تتحدد القيمة التوازنية، قيم النموذج المقدر لعلاقة المتغير التابع والمتغيرات المســـتقلة مختلفة عن، قيمها التوازنية مما يؤدي لظهور خطا التوازن الذي يمكن تعديله في الاجل الطويل، فلهذا يفترض تصـــحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين مســـتوى المتغير التابع والمتغيرات المفسـرة حيث تقاس العلاقة طويلة الأجل بمسـتوى متغيرات النموذج في حين ان العلاقة قصـيرة الأجل تقاس من خلال التغيرات فيما بينها كل فترة (مزارشي و عماري، 2018، صفحة 17)

الفرع الرابع: مرحلة الاختبارات التشخيصية

لكي يكون النموذج موثوقا ولإثبات متانته يلزم اجراء عدد من الاختبارات التشخيصية وتشمل هذه الاختبارات اختبار التوزيعة الطبيعي لسـلسـلة البواقي الذي يبنى على احصـاءه Jarque-Bera اختبار-LM (Breusch Godfrey) الذي يعتبر من اهم الاختبارات للكشـــف عن الارتباط التســـلســـلي للتباين، اختبار-(Breusch Pagan Godfrey) و (White test) الذي يستخدم للكشف عن عدم تجانس التباين (Angeliki N، 2019) ثم تأتي مرحلة اختبار اســـتقرار النموذج (Stability Test) من أجل التأكد من اســـتقرار النموذج وان البيانات المسـتخدمة في هذه الدراسـة خالية من وجود اي تغيرات هيكلية يتم اسـتخدام عدد من الاختبارات المناسـبة لذلك، ومن اهم هذه الاختبارات مجموعة تراكمي للبواقي (CUSUM)، وايضـا اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM OF Squares) (بو عبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 128)

يتم الاعتماد على هذين الاختبارين من أجل التأكد من اســـتقرارية وانســـجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلومـات قصـــيرة الأجـل للنموذج، ويتحقق الاســـتقرار في هـذا النموذج إذا وقع الخط البيـاني لاختبـار كـل من (CASUM) و (CASUM SQ) داخل الحدود الحرجة لاختباري الحد الأدنى والحد الاقصى عند مستوى معنوية 5% الذي تم اســتخدامه في النموذج، ولا يتمتع النموذج بالاســتقرار الهيكلي اذا وقع الخط البياني للاختبارين خارج الحدود الحرجة. (بوبكر، 2024-2025، صفحة 225)

المبحث الرابع: القراءة الاقتصادية للتحليل القياسي للمتغيرات

يعد القياس الاقتصـــادي من أهم الأدوات العلمية التي تُمكّن الباحث من الانتقال من التحليل النظري إلى التحقق التجريبي، فهو يجســـد الجانب الكمي الذي يربط بين المفاهيم الاقتصـــادية المجردة والواقع العملي من خلال النماذج والمعادلات الإحصـائية، وتسـهم هذه المقاربة في تفسـير العلاقات بين المتغيرات الاقتصـادية، وقياس قوة واتجاه تأثيرها، مما يساعد في صياغة استنتاجات دقيقة تدعم عملية صنع القرار الاقتصادي.

وفي إطار هذه الدراســـة يأتي هذا المبحث لتطبيق المنهج القياســـي على واقع الاقتصـــاد الجزائري خلال الفترة (1990–2023)، بغرض تحليل أثر بعض المتغيرات الكلية ـ وهي سعر الصرف، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي ـ على رصـــيد الميزان التجاري، إذ تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات قصـيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسـة، لما يتميز به هذا النموذج من مرونة وقدرة على التعامل مع سلاسل زمنية مستقرة وغير مستقرة من الدرجة الأولى.

ومن خلال هذا المبحث سيتم توصيف النموذج القياسي المستخدم، وتحديد المتغيرات الأساسية التابعة والمفسّرة، ثم اختبار اســتقرارية الســلاســل الزمنية وتحليل النتائج التجريبية، بهدف الوصــول إلى تفســير علمي ودقيق للعلاقات الاقتصادية التي تربط بين المتغيرات المدروسة وأثرها على الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

لدراسـة أثر بعض المتغيرات الاقتصـادية المختارة على رصـيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسـة (1990-2022)، تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في رصيد الميزان التجاري، ورمزنا له بـ BC .
- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي ورمزنا له بـ GDP.
  - ✓ معدل التضخم ورمزنا له له بـ INF.
  - ✓ سعر صرف الدينار مقالب الدولار ورمزنا له بـ EX.
  - ✓ سعر البترول (صحاري برنت) ورمزنا له بـ P-OIL.

الفرع الثاني: الاحصاء الوصفي

جدول رقم 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	BC	GDP	INF	EX	P_OIL
Mean	8. 464206	118. 2603	0. 086059	76. 26147	52. 71029
Median	7. 240000	126. 0050	0. 048500	73. 83500	48. 53500
Maximum	40. 60000	215. 1400	0. 317000	141. 9900	112. 9200
Minimum	-20. 12800	41. 76000	0. 003000	8. 960000	13. 02000
Std. Dev.	15. 25432	63. 63062	0. 088997	33. 17308	32. 64485
Skewness	0. 126441	0. 106726	1. 536231	0. 012369	0. 484379
Kurtosis	2. 471298	1. 412999	4. 007865	2. 637405	1. 909526
Jarque-Bera	0. 486590	3. 632526	14. 81240	0. 187123	3. 014135
Probability	0. 784040	0. 162632	0. 000607	0. 910682	0. 221559
Sum	287. 7830	4020. 850	2. 926000	2592. 890	1792. 150
Sum Sq. Dev.	7678. 912	133612. 2	0. 261376	36314. 96	35167. 64
Observations	34	34	34	34	34

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي من شروط تطبيق منهجية ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما. ولاختبار ذلك نقوم بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية العدمية (H0: السلسلة غير مستقرة يوجد جذر الوحدة)**
- ✓ **الفرضية البديلة (H1: السلسلة مستقرة لايوجد جذر الوحدة)**

ويعتبر مستوى المعنوية 10% هو الحد الأقصى لرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وقبول الفرضية البديلة؛ وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 4: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية.

المتغيرات		اختبار ADF						درجة التكامل
		وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	
BC	Prob	0.0445	0.2222	0.5558	0.0000	0.0001	0.0005	I(1)
GPD	Prob	0.9310	0.9128	0.5500	0.0000	0.0003	0.0021	I(1)
INF	Prob	0.1427	0.4188	0.7263	0.0000	0.0000	0.0000	I(1)
EX	Prob	0.9800	0.4318	0.0054	0.0034	0.0222	0.0859	I(1)
P-OIL	Prob	0.5736	0.5101	0.4299	0.0000	0.0001	0.0002	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية Eviews.

تشير نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) إلى أن جميع المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والمتمثلة في الميزان التجاري (BC) ، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، معدل التضخم (INF) ، سعر الصرف (EX) ، وأسعار النفط(P_OIL) ، لا تتسم بالاستقرار عند المستوى، إذ أظهرت القيم الاحتمالية الخاصة بها أنها تفوق

مستوى المعنوية الإحصائية (5%)، وهو ما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية، وبناء على ذلك يمكن القول إن هذه المتغيرات تحتوي على اتجاهات غير ثابتة بمرور الزمن، وهو أمر منطقي بالنظر إلى طبيعتها الاقتصادية الكلية التي تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية مثل السياسات المالية والنقدية، وتقلبات أسعار النفط، وتغيرات الطلب العالمي.

أما بعد أخذ الفرق الأول لكل متغير، فقد أظهرت النتائج تغيرا واضحا في سلوك السلاسل الزمنية، إذ انخفضت القيم الاحتمالية إلى مستويات أقل من 0.05، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل باستقرارية المتغيرات. وبهذا يمكن القول إن جميع المتغيرات المدروسة أصبحت مستقرة من الدرجة الأولى I(1) ، أي أنها تحتاج إلى عملية تفريق واحدة فقط لإزالة الاتجاه العام وتحقيق السكون، ويعزى هذا التحول إلى أن التغيرات في معدلات النمو أو فروق القيم السنوية أكثر انتظاما واستقرارا من القيم الأصلية، ما يعكس الطبيعة الديناميكية للتقلبات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1990–2023).

وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة I(1) فإن منهجية ARDL يمكن تطبيقها، وبذلك يصبح نموذج الدراسة كالتالي:

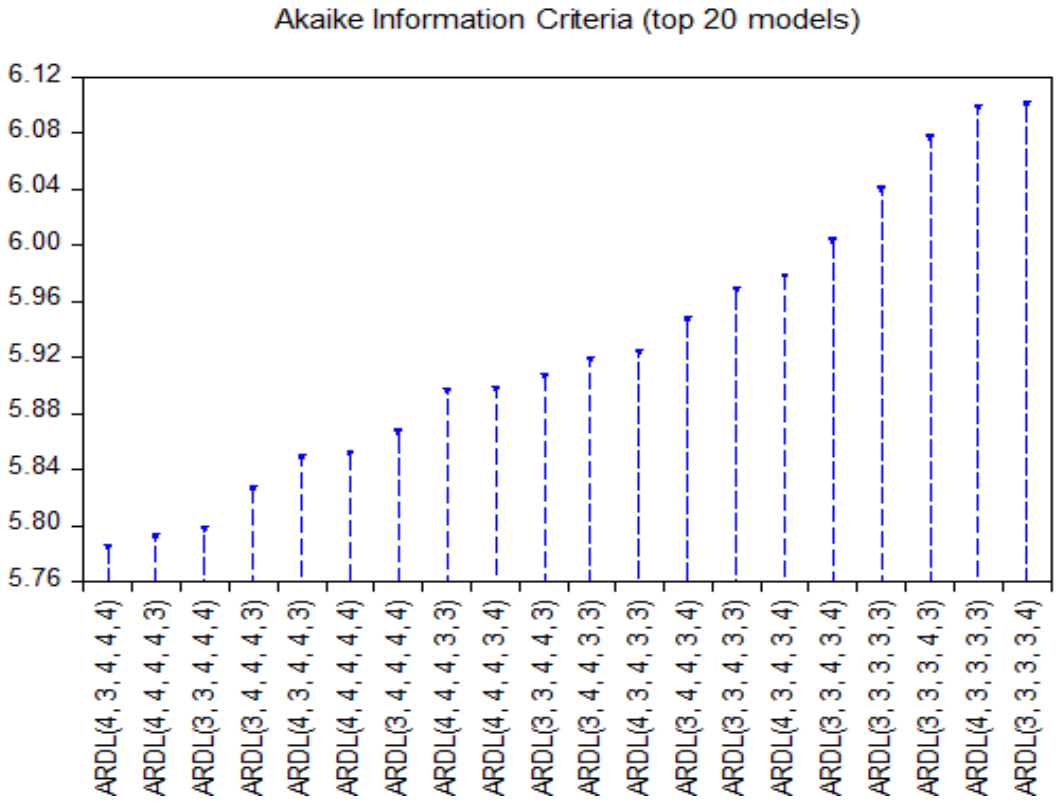
$$D(BC) = \int \text{▒}\ D(GDP), D(INF), D(EX), D(P\text{-}OIL)$$

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

الفرع الأول: نتائج اختبار الفجوات الملائمة للنموذج

يسمح اختبار فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار Akaike information criteria (Top 20) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 22: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

بناء على النتائج الموضـــحة في الشـــكل أعلاه فإن النموذج الرياضـــي الأمثل من بين 2500 نموذج هو ARDL(4, 3, 4, 4, 4)، وهذا يعني أن لكل المتغيرات محل الدراســة 4 درجات إبطاء ما عدى الناتج النحلي الإجمالي بـ 3 درجات إبطاء. وعلية يكتب النموذج كما يلي:

$$\Delta\ (\mathbf{BC})_t = \mathbf{C_0} + \sum_{i=1}^{4} \alpha_1\ \Delta\ (\mathbf{BC})_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \alpha_2\ \Delta\ (\mathbf{GDP})_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \alpha_3\ \Delta\ (\mathbf{INF})_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \alpha_4\ \Delta\ (\mathbf{EX})_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \alpha_5\ \Delta\ (\mathbf{P_OIL})_{t-1} + {}_1\ \mathbf{D(BC)}_{t-1} + {}_2\ \mathbf{D(GDP)}_{t-1} + {}_3\ \mathbf{D(INF)}_{t-1} {}_4\ \mathbf{D(EX)}_{t-1} + {}_5\ \mathbf{D(P_OIL)}_{t-1} + {}_t$$

حيث: Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛ C_0 : الحد الثابت؛ t : اتجاة الزمن؛ $_t$: حد الخطأ العشـــوائي؛ α_1، α_2، α_3، α_4: معاملات العلاقة قصير الأجل؛ 1، 2، 3، 4 ، 5، : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن

يجرى اختبار التكامل المتزامن (Bound test) لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pasaran at. al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

- ✓ **الفرضية العدمية (H0: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع (المعادلة غير متكاملة))**
- ✓ **أما الفرضية البديلة (H1) وجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.**

جدول رقم 5: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

اختبار الحدود ARDL Bounds Test		
	القيمة	**عدد المتغيرات**
إحصائية F-Statistic	4.436333	4
حدود القيم الحرجة		
مستوى المعنوية	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
%10	2.20	3.09
%5	2.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية Eviews.

حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (20) أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (F stat=4,436333) أكبر من قيم الحدود العليا (I1 Bound) لـ Pesaran عند مستوى المعنوية 10% و5% % 2.5و1%، وعليه

نرفض الفرضية العدمية (H0: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع (المعادلة غير متكاملة)) وقبول الفرضية البديلة (H1) وبالتالي نستنتج وجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

وبناء على هذه النتائج يمكن القول إن نموذج ARDL المستخدم في الدراسة صالح لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، مما يؤكد وجود ترابط هيكلي بين سلوك الميزان التجاري الجزائري وهذه المتغيرات الكلية.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة الاجل

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل والموضحة في الجدول رقم(24):

جدول رقم 6: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل				
المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	T المحسوبة	الاحتمال Prob
GPD	-1.635764	0.259272	-6.309064	0.0015
INF	-79.16649	26.59405	-2.976850	0.0309
EX	-2.146853	0.434446	-4.939315	0.0043
P-OIL	1.520339	0.269916	5.632637	0.0024
C	11.57293	2.235409	5.179183	0.0035

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية Eviews.

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الجزائري على المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% إلى تراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة 1.63%، ويمكن تفسير ذلك بكون النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط أكثر بزيادة الإنفاق المحلي بدلًا من تعزيز الإنتاج الموجه للتصدير، ما ينعكس في زيادة الطلب على السلع المستوردة وتراجع فائض الميزان التجاري، هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه Falk (2008) وThi Anh Tuyet (2023) وYaya Keho (2021)

وعمر سلمان ومحمد الشافعي (2023)، الذين أكدوا وجود علاقة سالبة بين الناتج المحلي والميزان التجاري نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي والواردات، كما تدعمها دراسة جبارة بن ناصر (2004) في السياق الجزائري التي بينت بدورها ضعف العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والفائض التجاري نتيجة اعتماد النمو على الواردات.

- ✓ أما فيما يتعلق بعلاقة التضخم (INF) بالميزان التجاري، فقد بينت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية، إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% إلى تراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة 16.79%، وهو ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع الأسعار المحلية يضعف القدرة التنافسية للصادرات ويزيد الطلب على السلع المستورد، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسات Kamara (2023) وJadoon وGuang (2019) وبن يوسف (2014) التي أكدت وجود أثر سلبي للتضخم على الميزان التجاري، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض تنافسية الصادرات وارتفاع فاتورة الواردات، وتؤكد هذه النتيجة أيضا ما توصلت إليه دراسات جزائرية مثل دراسة بومدين وفاء (2019) التي خلصت إلى أن الاختلال في الميزان التجاري الجزائري لا يرتبط فقط بتغيرات سعر الصرف بل يتأثر أيضا بالعوامل الداخلية مثل التضخم وضعف الإنتاج الوطني.
- ✓ وفيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف (EX) بالميزان التجاري، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية على المدى الطويل، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى تدهور الميزان التجاري بدلا من تحسينه، وهو ما يعكس عدم تحقق فرضية منحنى (J-Curve) في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ أما بالنسبة لأثر أسعار النفط (P-OIL) على الميزان التجاري، فقد أظهرت النتائج علاقة طردية ومعنوية على المدى الطويل، إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بنسبة 1.52%، وتفسر هذه النتيجة بكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، حيث ينعكس ارتفاع أسعار النفط إيجابيا على قيمة الصادرات والإيرادات الخارجية، هذه النتيجة تتطابق مع ما توصلت إليه الدراسة، التي أكدت أن أسعار البترول تمثل المحدد الرئيس لتقلبات الميزان التجاري الجزائري، أكثر من تأثيرات سعر الصرف أو غيره من العوامل النقدية، مما يبرهن على الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وارتباط توازناته الخارجية بتقلبات سوق النفط العالمي.

الفرع الرابع: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل الخطوة ما قبل الاخيرة في تقدير نموذج ARDL في تحديد معاملات العلاقة قصـــيرة الأجل وتقدير نموذج تصـــحيح الخطأ ECM الذي يقيس ســـرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصـــير إلى التوازن في الأجل الطويل.

جدول رقم 7: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BC, 2)
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/27/24 Time: 17:02
Sample: 1990 2023
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1), 2)	1.415582	0.335651	4.217426	0.0083
D(BC(-2), 2)	0.656360	0.230377	2.849065	0.0359
D(BC(-3), 2)	-0.121328	0.105664	-1.148249	0.3028
D(GDP, 2)	-0.623216	0.235363	-2.647892	0.0455
D(GDP(-1), 2)	1.498749	0.386017	3.882599	0.0116
D(GDP(-2), 2)	1.177024	0.223388	5.268971	0.0033
D(INF, 2)	-92.00983	23.69786	-3.882622	0.0116
D(INF(-1), 2)	75.01932	21.97299	3.414161	0.0190
D(INF(-2), 2)	36.54764	17.80690	2.052443	0.0953
D(INF(-3), 2)	-48.72660	13.79076	-3.533279	0.0167
D(EX, 2)	-1.109286	0.351315	-3.157526	0.0252
D(EX(-1), 2)	2.346489	0.501048	4.683162	0.0054
D(EX(-2), 2)	1.917583	0.292864	6.547694	0.0012
D(EX(-3), 2)	0.768935	0.218801	3.514315	0.0170
D(P_OIL, 2)	0.324312	0.198400	1.634641	0.1631
D(P_OIL(-1), 2)	-1.366067	0.394570	-3.462169	0.0180
D(P_OIL(-2), 2)	-1.423983	0.219610	-6.484154	0.0013
D(P_OIL(-3), 2)	-0.160435	0.076083	-2.108689	0.0888
CointEq(-1)*	-2.601461	0.373457	-6.965888	0.0009

R-squared	0.984535	Mean dependent var	-0.135483
Adjusted R-squared	0.956699	S.D. dependent var	15.61312
S.E. of regression	3.248930	Akaike info criterion	5.440163
Sum squared resid	105.5555	Schwarz criterion	6.335977
Log likelihood	-59.88236	Hannan-Quinn criter.	5.720721
Durbin-Watson stat	2.827142		

المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

وتشـير بيانات الجدول أعلاه إلى نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصـادية الكلية محل الدراسـة على رصـيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير؛ والذي نلاحظ من خلاله أن قيمة حد تصـحيح الخطأ (ECM) سـالب ومعنوي عند

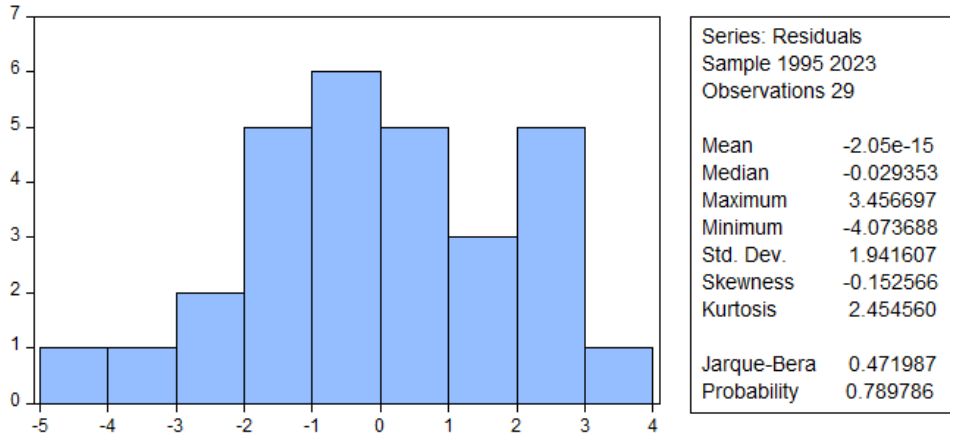
احتمال أقل بكثير من 1% وقيمته تساوي (2. 601461–)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتغير التابع المتمثل في BC يتطلب 1/ 2. 604161~^ – _ 0. 384 أي حوالي 140 يوم لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل، ما يعني أن انحراف BC عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 127% في الفترة (t). كما أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0. 98 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 98% من التغير الذي يحدث في BC أما النسبة المتبقية المتمثلة في 4% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ؛ وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح (R^{-2}) والبالغة 956699 .0.

– اختبار صلاحية النموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج المختار وفق معيار (AIC) يجب إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، وهي كالتالي:

أ. **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:** للتأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعيا، نجري اختبار جارك بيرا. ويتضح لنا من خلال نتائج الشكل 23 أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0. 05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، وعلية فإننا نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال الثقة 95 %.

شكل رقم 23: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

ب. الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين:

لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch Pagan – Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لاغرانج، واختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختبارا ذاتيا للتباينات من الدرجة الأولى، وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الشكل رقم (07 و 08)، يتبين لنا من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan –Godfrey و Arch أكبر من 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن؛ وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

شكل رقم 24: اختبار Breusch – Pagan – Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.125056	Prob. F(23,5)	0.2058
Obs*R-squared	26.30865	Prob. Chi-Square(23)	0.2865
Scaled explained SS	0.568780	Prob. Chi-Square(23)	1.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

شكل رقم 25: اختبار عدم تجانس التباين Arch

Heteroskedasticity Test: ARCH

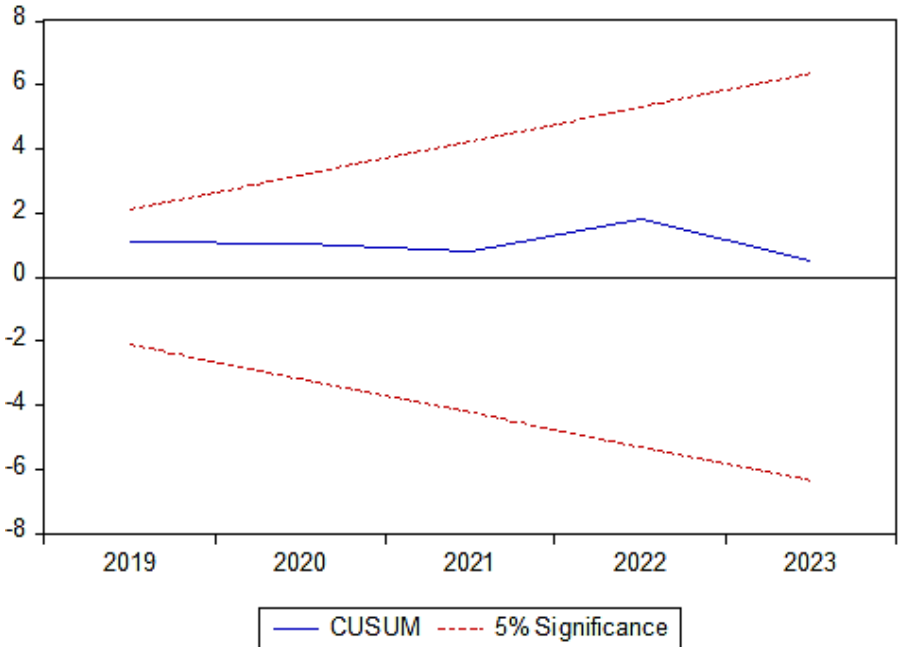
F-statistic	0.017764	Prob. F(1,26)	0.8950
Obs*R-squared	0.019117	Prob. Chi-Square(1)	0.8900

المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

ج. اختبار استقرار هياكل النموذج:

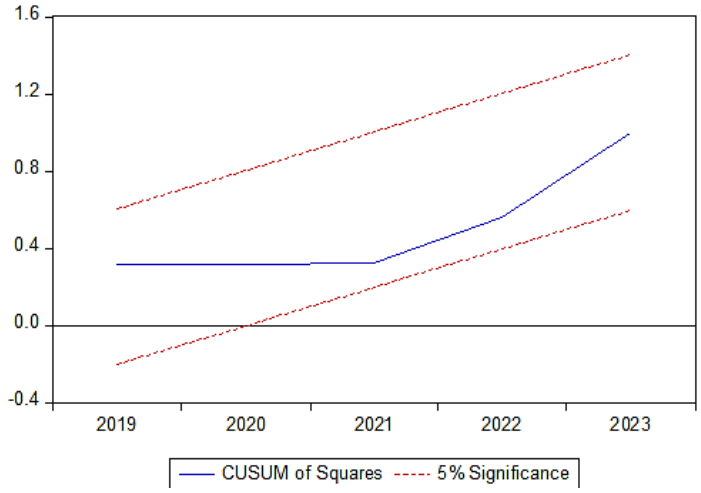
للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of Squares)، حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% .

شكل رقم 26: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي



المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

شكل رقم 27: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات للبواقي



المصدر: مخرجات برمجية Eviews.

من خلال النتائج الموضحة في الشكل رقم(11) والشكل رقم (12) نلاحظ أن احصاءه كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة والتي هي عبارة عن خط وسيطي يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، ما يؤكد أن النموذج مستقر ومعلماته ثابتة.

خلاصة الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وذلك بالاعتماد على مقاربة تجمع بين التحليل التاريخي للاتجاهات الاقتصادية، ودراسة المتغيرات الكلية المؤثرة في توازن المبادلات الخارجية، ثم التحقق من طبيعة هذه العلاقات من خلال القياس الاقتصادي، وقد أبرزت نتائج التحليل أن الميزان التجاري عرف تقلبات حادة عبر الفترات المدروسة، تعود أساسا إلى حساسية الاقتصاد الوطني لتغيرات أسعار المحروقات، بحكم هيمنة صادرات الطاقة على الهيكل التجاري للجزائر.

فقد بين تحليل الفترة 1990–2000 استمرار الاختلالات الهيكلية الناجمة عن تبعية الاقتصاد للصادرات النفطية، في ظل جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وفي الفترة 2001–2013 تحسن الميزان التجاري بوضوح نتيجة الطفرة النفطية وارتفاع أسعار الطاقة، قبل أن يعرف تراجعا ملحوظا بعد 2014 بسبب انهيار الأسعار العالمية وتزايد الواردات، أما الفترة 2014–2023 فقد اتسمت بتفاقم العجز التجاري مع تراجع القدرة التصديرية خارج قطاع الطاقة، في مقابل ارتفاع الطلب على السلع المستوردة، رغم محاولات الإصلاح وتطبيق إجراءات ترشيد الواردات.

كما تناول الفصل تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الميزان التجاري، حيث أظهر أن التضخم يضعف القدرة الشرائية ويزيد كلفة الإنتاج، مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات، أما سعر الصرف فمثل أحد أهم المحددات، إذ إن أي انخفاض في قيمة الدينار يرفع قيمة الواردات ويؤثر على الفائض التجاري، خاصة في ظل ضعف التنويع الإنتاجي، بينما يعكس تطور الناتج المحلي الإجمالي ديناميكية النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، وبالتالي الضغط على الميزان التجاري.

وفي الجزء القياسي سمح النموذج المستخدم بقياس مدى تأثير هذه المتغيرات (التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي) على الميزان التجاري خلال الفترة 1990–2023، وأظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة اقتصادية وإحصائية، تؤكد اعتماد الميزان التجاري بدرجة كبيرة على التحولات في أسعار الصرف والتقلبات في مستوى التضخم، إضافة إلى التأثير المزدوج للناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشرا للنشاط الاقتصادي ومحددًا لحجم الواردات.

وبشـــكل عام خلص الفصـــل إلى أن الاختلالات المســـجلة في الميزان التجاري الجزائري ترتبط بعوامل داخلية وخارجية؛ أهمها هشاشة البنية الإنتاجية وقوة الارتباط بأسعار الطاقة عالميا، إضافة إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية التي توجه مسار المبادلات الخارجية، ويشير ذلك إلى ضرورة تنويع الصادرات، تعزيز الإنتاج الوطني، وإدارة أكثر فعالية لسعر الصرف والسياسات الاقتصادية المصاحبة.

الخـــــاتمة الـــــعامة

أظهرت الدراسة أن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990–2023 ظل شديد الارتباط بالتقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية، خاصة تلك المتعلقة بأسعار المحروقات التي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات الخارجية، فقد بينت التحليلات أن فترات الفائض والعجز كانت مرتبطة مباشرة بقدرة البلاد على تصدير الطاقة وبالظروف الاقتصادية العالمية، في حين أن محاولات التنويع الاقتصادي بقيت محدودة الأثر مقارنة بحجم الطلب الداخلي على السلع المستوردة. كما سمح المنهج التحليلي والقياسي المستخدم برصد التحولات الكبرى في هيكل الاقتصاد الوطني وتحديد طبيعة العوامل التي شكلت مسار الميزان التجاري عبر العقود الثلاثة الأخيرة.

أظهر تحليل المتغيرات الكلية المدروسة—سعر الصرف، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي—أن كل منها يمثل عنصرا حساسا في التوازنات الاقتصادية العامة، فقد بينت النتائج أن سعر الصرف كان أكثر المتغيرات تقلبا وتأثيرا، بالنظر إلى اعتماد الاقتصاد على الواردات، أما التضخم فشكل عاملا ضاغطا على التكاليف والأسعار، خصوصا في الفترات التي اتسع فيها الإنفاق الحكومي أو ارتفعت أسعار السلع الأساسية، كما كشف تطور الناتج المحلي الإجمالي عن مسار متذبذب بين فترات النمو المدعوم بالريع النفطي وفترات التراجع التي عكست هشاشة القاعدة الإنتاجية.

أكدت النتائج القياسية وجود علاقات ذات دلالة بين هذه المتغيرات والميزان التجاري، حيث تبين أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يرفع كلفة الواردات بدرجة تفوق أثره الإيجابي المحتمل على الصادرات، مما يؤدي غالبا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري، كما اتضح أن ارتفاع التضخم يضعف القدرة التنافسية ويزيد الضغوط على الميزان التجاري عبر تكريس الاعتماد على الاستيراد، أما الناتج المحلي الإجمالي فارتبط بالميزان التجاري بعلاقة مزدوجة الاتجاه؛ ففي فترات الانتعاش الاقتصادي يتزايد الطلب على الواردات، بينما في فترات الركود تتقلص الفاتورة ولكن دون تحسن في الصادرات. وقد سمح نموذج ARDL بتحديد هذه التأثيرات على المديين القصير والطويل، مؤكدا هشاشة التوازن التجاري في ظل ضعف التنويع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على قطاع واحد.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين التضخم والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2023)

النتيجة: من خلال نتائج التقدير القياسي تبين أن العلاقة بين التضخم (INF) والميزان التجاري (BC) هي علاقة عكسية ومعنوية على المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% إلى تراجع رصيد الميزان التجاري

بنسبة تقارب 0.79%، ويفسر هذا الاتجاه بأن التضخم يرفع الأسعار المحلية، مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية ويزيد من الطلب على السلع المستوردة، فينعكس سلبا على الميزان التجاري.

وبالتالي تُرفض الفرضية الأولى جزئيا، وتستبدل بعلاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين التضخم والميزان التجاري.

2. الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(1990–2023)

النتيجة: أظهرت نتائج نموذج ARDLوجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف (EX) والميزان التجاري (BC)على المدى الطويل، حيث إن انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة تقارب 2.14% ، وهذا يعني أن تدهور سعر صرف الدينار لا يحسن الميزان التجاري كما تفترض بعض النظريات، بل يؤدي إلى تفاقم العجز نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات وضعف مرونة الصادرات الجزائرية التي تعتمد أساسا على المحروقات المقومة بالدولار. وعليه ترفض الفرضية الثانية، وتثبت علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف والميزان التجاري.

3. الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2023)

النتيجة: أوضحت النتائج أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والميزان التجاري (BC) هي عكسية ومعنوية، إذ يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% إلى تراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة تقارب 1.63%، ويرجع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بزيادة الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي، وليس بزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات بشكل يفوق نمو الصادرات.

وبالتالي ترفض الفرضية الثالثة أيضا، حيث ثبت وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

النتيجة العامة لاختبار الفرضيات:

تظهر نتائج الاختبار أن جميع العلاقات الجوهرية بين المتغيرات الثلاثة المستقلة (التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي) والميزان التجاري جاءت عكسية الاتجاه وذات دلالة إحصائية عالية، وهو ما يعكس هشاشة هيكل

الاقتصاد الجزائري وتبعيته الشديدة للتقلبات النقدية والخارجية، مما يجعل أي تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية لا ينعكس بالضرورة إيجابا على رصيد الميزان التجاري.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الى جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

نتائج خاصة بالتضخم في الجزائر حسب الفترات المدروسة

أولا: الفترة 1990–2000

1. اتسمت هذه الفترة بارتفاعات تضخمية حادة في بدايتها نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسعار، ما أدى إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة وتراجع القدرة الشرائية داخليا.
2. ورغم تراجع التضخم تدريجيا بعد 1995 بفضل سياسات التثبيت المالي، إلا أن مستوياته بقيت فوق قدرة الإنتاج المحلي، مما عمق الاعتماد على الواردات وأثر سلبا على الميزان التجاري.

ثانيا: الفترة 2001–2013

1. شهدت الفترة استقرارا نسبيا في التضخم خلال النصف الأول منها بفضل تحسن الإيرادات النفطية، غير أن التضخم عاد للارتفاع بعد 2008 بسبب زيادة الإنفاق العمومي وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة.
2. أدى هذا الارتفاع إلى زيادة فاتورة الواردات وتراجع تنافسية المنتج المحلي، مما زاد الضغوط على الميزان التجاري رغم الطفرة النفطية.

ثالثا: الفترة 2014–2023

1. ارتفع التضخم بوضوح بعد أزمة انخفاض أسعار النفط في 2014، مدفوعا بارتفاع الأسعار المستوردة وتراجع قيمة الدينار، وهو ما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج محليا.
2. في السنوات الأخيرة (2020–2023) ازداد التضخم بوتيرة أعلى نتيجة صدمة كوفيد-19 واضطرابات سلاسل التوريد، ما فاقم الاعتماد على الواردات وأثر بشكل ملحوظ على العجز التجاري.

نتائج خاصة بسعر الصرف في الجزائر حسب الفترات المدروسة

أولا: الفترة 1990–2000

1. شهد الدينار انهيارا حادا بعد تبني سياسة التعويم الموجه وبرامج التعديل الهيكلي، ما أدى لارتفاع كبير في تكلفة الواردات دون تحسن يذكر في الصادرات.

2. لم ينعكس انخفاض قيمة الدينار إيجابا على الميزان التجاري خلال هذه الفترة بسبب طبيعة الصادرات القائمة على المحروقات المقومة بالدولار.

ثانيا: الفترة 2001–2013

1. سجل الدينار استقرارا نسبيا بفضل تحسن احتياطات الصرف، إلا أن هذا الاستقرار لم يمنع ارتفاع سعر الفاتورة الاستيرادية نتيجة توسع الطلب الداخلي.
2. أدى ضعف تنافسية منتجات خارج قطاع الطاقة إلى غياب أي أثر إيجابي لتقلبات سعر الصرف على الصادرات، مما جعل الميزان التجاري رهينا لأسعار النفط فقط.

ثالثا: الفترة 2014–2023

1. شهدت الفترة تراجعا تدريجيا وقويا في قيمة الدينار نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع احتياطات الصرف، ما أدى لارتفاع تكلفة الواردات وتفاقم العجز التجاري.
2. كما لم يساهم هذا التراجع في تحفيز الصادرات غير النفطية بسبب محدودية القاعدة الإنتاجية، مما جعل أثر سعر الصرف سلبيا على الميزان التجاري.

نتائج خاصة بالناتج المحلي الإجمالي حسب الفترات المدروسة

أولا: الفترة 1990–2000

1. عرفت هذه الفترة نموا ضعيفا ومتذبذبا للناتج المحلي نتيجة ظروف أمنية واقتصادية صعبة، ما أدى إلى ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الطلب على الواردات.
2. ارتبط تطور الناتج المحلي بقطاع المحروقات أساسا، مما جعل أي زيادة في النمو غير قادرة على خلق قيمة مضافة في الصادرات.

ثانيا: الفترة 2001–2013

1. سجل الناتج المحلي نموا معتبرا خلال هذه الفترة بفعل الطفرة النفطية، إلا أن هذا النمو كان ذا طابع استهلاكي بسبب توسع الإنفاق العمومي وضعف الاستثمار المنتج.
2. أدت الزيادة في النمو إلى رفع مستوى الطلب الداخلي على السلع المستوردة، مما زاد من الضغط على الميزان التجاري.

ثالثا: الفترة 2014–2023

1. تراجع النمو الاقتصادي بحدة بعد 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط، ماكشف هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على العائدات النفطية.
2. سجل الناتج المحلي في 2020 انكماشا واضحا بسبب جائحة كوفيد-19، ما أدى لتراجع النشاط الاقتصادي دون تحسن في الصادرات أو تقليص جوهري للواردات.

نتائج خاصة بالميزان التجاري حسب الفترات المدروسة

أولا: الفترة 1990–2000

1. تميزت الفترة بتقلبات حادة في رصيد الميزان التجاري بين فائض بداية الفترة وعجز واضح منتصف التسعينات بسبب انهيار أسعار النفط.
2. عاد الميزان التجاري إلى الفائض في نهاية الفترة بعد تحسن أسعار النفط وارتفاع عائدات المحروقات.

ثانيا: الفترة 2001–2013

1. حققت الجزائر فوائض تجارية كبيرة، خاصة بين 2005 و2011 نتيجة الارتفاع القياسي في أسعار النفط الخام.
2. رغم هذه الفوائض، استمرت الواردات في الارتفاع، مما جعل الميزان التجاري حساسا لأي صدمة في أسعار المحروقات.

ثالثا: الفترة 2014–2023

1. شهد الميزان التجاري انتقالا واضحا نحو العجز ابتداء من 2014 بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات.
2. اتسع العجز خلال 2020–2021 نتيجة الجائحة، قبل أن يتحسن نسبيا مع ارتفاع أسعار الطاقة في 2022 دون أن يعود لمستويات فائض سابقة.

نتائج خاصة بالعلاقة بين المتغيرات المدروسة والميزان التجاري حسب الفترات

أولا: الفترة 1990–2000

1. كان التضخم المرتفع وتدهور سعر الصرف سببين مباشرين في زيادة الواردات وتراجع التوازن التجاري.
2. لم يظهر الناتج المحلي أي دور إيجابي في دعم الصادرات، ما جعل العلاقة بين النمو والميزان التجاري سلبية.

ثانيا: الفترة 2001–2013

1. أدت الطفرة النفطية إلى تحسين الميزان التجاري رغم استمرار الآثار السلبية لكل من التضخم وسعر الصرف على الواردات.
2. بينت النتائج أن النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة رفع الطلب الداخلي ولم يدعم الصادرات، مما جعل العلاقة بين الناتج المحلي والميزان التجاري عكسية.

ثالثا: الفترة 2014–2023

1. أكدت الدراسة أن انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم بعد 2014 أديا إلى زيادة فاتورة الواردات وتفاقم العجز التجاري.
2. أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة والميزان التجاري، خاصة سعر الصرف والتضخم، مع بقاء أسعار النفط العامل الأكثر تحديداً لمسار الميزان التجاري.

مقترحات الدراسة:

- **تنويع القاعدة الإنتاجية والهيكل التصديري** : ينبغي على الجزائر تقليص اعتمادها المفرط على صادرات المحروقات من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاعات الإنتاجية غير النفطية (كالزراعة، والصناعات التحويلية، والخدمات ذات القيمة المضافة)، إن تنويع القاعدة التصديرية يضمن استقرار الميزان التجاري ويقلل من حساسيته لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- **تحسين مرونة الصادرات وتشجيع الإنتاج المحلي**: يتطلب تحسين أداء الميزان التجاري رفع القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية عبر تطوير الجودة، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على الولوج إلى الأسواق الخارجية. كما يُستحسن فرض سياسات إحلال الواردات بمنتجات وطنية ذات جودة مقبولة للحد من العجز التجاري.
- **اعتماد سياسة نقدية متوازنة للحد من التضخم**: بالنظر إلى التأثير السلبي للتضخم على الميزان التجاري، يجب أن تتبنى السلطات النقدية سياسة نقدية أكثر تشددا خلال فترات الضغوط التضخمية، مع تعزيز آليات الرقابة على الأسعار ودعم الاستقرار النقدي دون التأثير على النمو الاقتصادي.

- **إصلاح منظومة سعر الصرف:** أظهرت نتائج الدراسة أن تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأثر الإيجابي المتوقع على الميزان التجاري، لذا يقترح الانتقال نحو نظام سعر صرف أكثر مرونة ومدروس يعكس القيم الحقيقية للسوق، مع ضبطه تدريجيا للحد من الصدمات الخارجية وضمان استقرار القدرة الشرائية.
- **تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية:** يتطلب تحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري تنسيقا وثيقا بين وزارة المالية، وبنك الجزائر، ووزارة التجارة، لضمان توافق السياسات النقدية مع الأهداف التجارية والاقتصادية الكبرى، فغياب هذا التناسق يؤدي إلى تضارب الآثار وازدواجية القرارات.
- **تحسين إدارة الفوائض والعجز التجاري:** في فترات الفوائض الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، يستحسن توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج بدلا من الإنفاق الجاري، مع إنشاء صناديق سيادية فعالة لامتصاص الصدمات في فترات التراجع، بما يضمن استقرارا هيكليا في رصيد الميزان التجاري.
- **تطوير الإحصاءات الاقتصادية ونماذج التنبؤ:** يقترح إنشاء منظومة وطنية متكاملة لتجميع البيانات الدقيقة والمحدثة الخاصة بالتجارة الخارجية، وسعر الصرف، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، واستخدام نماذج قياسية حديثة للتنبؤ باتجاهات الميزان التجاري ودعم متخذي القرار.
- **تشجيع البحث العلمي التطبيقي في الاقتصاد الكلي:** ضرورة دعم البحوث التطبيقية في الجامعات والمراكز البحثية الجزائرية في مجال تحليل العلاقات الاقتصادية الكلية باستخدام النماذج القياسية الحديثة (مثل ARDL و(VECM)، بما يساهم في تقديم رؤى عملية لصانعي القرار.

أفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية جديدة أمام الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الكلي الجزائري، إذ أبرزت أهمية المتغيرات الماكرو اقتصادية " لا سيما التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي " في تفسير تطورات الميزان التجاري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، غير أن طبيعة العلاقات التي كشفت عنها الدراسة تدعو إلى التعمق أكثر في تحليل الآثار غير الخطية والتفاعلية بين هذه المتغيرات، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري مع الإصلاحات الجارية نحو تنويع مصادر الدخل الوطني.

وفي هذا الإطار، يمكن توجيه البحوث المستقبلية نحو:

1. تحليل العلاقات القطاعية بين القطاعات غير النفطية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) والميزان التجاري، لمعرفة أيها أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية.

2. استخدام نماذج قياسية أكثر تقدما مثل نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) أو النماذج الديناميكية العامة (DSGE)لتفسير السلوك الكلي للاقتصاد الجزائري بدقة أكبر.

وعليه، تمثل هذه الدراسة منطلقا يمكن البناء عليه في بحوث لاحقة تهدف إلى صياغة نماذج تنبؤية واستشرافية تساعد صانع القرار الجزائري على رسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار التجاري والنقدي وتعزيز النمو المستدام.

قـــائمة المـــــراجع

● المراجع باللغة العربية

- **أولا: الكتب**

1. الأشقر, أ .(2002) .**الاقتصاد الكلي** .الأردن: دار العلمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. الجيلالي, م. ح .(2013) .**محاسبة التضخم المالي**، ط1. عمان: مكتبة مجتمع العربي للنشر والتوزيع.
3. الحلاق، س. س & .,العجلوني، م. م .(2010) .**النقود والبنوك والمصارف المركزية** .الأردن: دار البازوري العلمي للنشر والتوزيع.
4. الروبي، ن .(1984) .**نظرية التضخم**، ط2. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
5. السعيد, ب. (بلا تاريخ) .**الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج، تمارين محلولة** .الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
6. القريشي, ص. ت & .,ناظم محمد نوري الشمري .(1993) .**مبادئ علم الاقتصاد** .الموصل – عمان: دار الكتب والطباعة للنشر.
7. بطرّيق, ي. أ & .,المرسي السيد حجازي .(2001) .**النظم الضريبية** .مصر: الدار الجامعية.
8. جايد سعود مشكور العامري .(2018) .**المالية الدولية: نظرية وتطبيق** .البصرة.
9. جمال محمد أحمد، و إبراهيم السيد .(2016) .**البنك الدولي** .الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
10. حداد, أ .(2008) .**النقود والمصارف: مدخل تحليلي**، ط2. عمان: دار وائل للنشر.
11. حداد, أ & .,هذلول, م .(2010) .**النقود والمصارف: مدخل تحليلي نظري** .الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. حسام علي داود .(2013) .**مبادئ الاقتصاد الكلي** .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. خالد أحمد فرحان المشهداني .(2016) .**التمويل الدولي** .عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
14. خليل, س .(1994) .**نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية** .مصر: وكالة الأهرام للتوزيع.
15. دريد كامل آل شبيب .(2013) .**المالية الدولية** .عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
16. ساكر، م. ا .(2006) .**محاضرات في الاقتصاد الكلي** .مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
17. ساموبلسون, ب. آ., نوردهاوس، و & .,ماندل, م .(2012) .**الاقتصاد** .ترجمة هشام عبد الله. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
18. سامي خليل .(2005) .**الاقتصاد الدولي** .القاهرة: دار النهضة العربية.
19. سامي عفيفي حاتم .(2000) .**دراسات في الاقتصاد الدولي** .القاهرة: مطبعة الفاروق الحديثة.
20. سمير حسون .(2004) .**الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك** .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
21. سمير فخري نعمة .(2011) .**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** .عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
22. صفاء عبد الجبار، و طه مهدي محمود .(2015) .**التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية** .عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
23. عادل أحمد حشيش، و مجدي شهاب .(2005) .**العلاقات الاقتصادية الدولية** .الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة.
24. عبد المجيد قدري .(2003) .**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
25. عبد المطلب عبد الحميد .(2023) .**اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات** .الإسكندرية: الدار الجامعية.
26. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي .(2011) .**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** .الكوفة: دار صفاء للنشر والتوزيع.
27. عرفان تقي الحسني .(1999) .**التمويل الدولي** .عمان: دار المكتبة الوطنية.
28. عطون, م .(1989) .**مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية** .قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر.
29. علي, ك .(1997) .**اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية** .دمشق: منشورات دار الحسين.
30. عيسى خليفي .(2011) .**التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي** .عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
31. غازي حسين عناية .(1985) .**التضخم المالي** .الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
32. كمال سي محمد .(2021) .**التضخم ما بين النظرية والواقع** .تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
33. كمال سي محمد، و رفيقة صباغ .(2017) .**المالية الدولية والأزمات المالية** .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
34. مايا فتني .(2017) .**العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف** .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
35. محمد أحمد الكايد .(2010) .**الإدارة المالية الدولية والعالمية** .عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
36. محمد خميسي بن رجم .(2017) .**المشتقات المالية وتغطية المخاطر** .الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
37. محمد دياب .(2010) .**التجارة الدولية في عصر العولمة** .بيروت: دار المنهل اللبناني.
38. محمد شيخي .(2011) .**طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات** .ورقلة: دار الحامد.
39. محمد صالح القريشي .(2008) .**المالية الدولية** .عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

40. (موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، و ياسر المومني .(2008) .**التمويل الدولي** .عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
41. موسى لحلو بوخاري .(2010) .**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** .بيروت: مكتبة حسن العصرية.
42. هجير عدنان زكي .(2010). **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات** .الشارقة – العراق: إثراء للنشر والتوزيع.
43. هيل عجمي الجنابي .(2014) .**التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية** .عمان: دار وائل للنشر.
44. وليد إسماعيل السيفو & ,عبد الرحيم فؤاد الفارس .(2015).**الاقتصاد الكلي** .الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
45. يونس محمود .(2007) .**اقتصاديات دولية** .الإسكندرية: الدار الجامعية.

- **ثانيا: المقالات العلمية**

46. بارة, م. أ & ,.صاري, م .2014 .**تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة أرسلور ميتال – فرع عنابة** .مجلة الباحث.
47. بن علي بلعزوز .2009-2010 .**استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية** .مجلة الباحث.
48. بناصر جبارة .2004.**قياس وتحليل أثر محددات الميزان التجاري الجزائري باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 1989–2021** .مجلة الاقتصاد الجديد، 15(1)، ص 111–128.
49. حسان بن موسى .2023 .**التكامل المشترك بطريقة :ARDL تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر 2000–2020** . مجلة الاقتصاد والتنمية، 52، ص 67.
50. حميداتو، ن 2024 .**أهمية التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر باستخدام نماذج .ARIMA** مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 2.
51. رحالي بلقاسم .2023 .**أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري** .مجلة الباحث الاقتصادي، 10(1)، ص 19–35.
52. سلماني عادل غزيل، و محمد مولود. (بلا تاريخ) .**استخدام الهندسة المالية للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة في سوق الصرف الأجنبي** .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.
53. شهيدة كيفاني، و عائشة بالحرش .2020 .**استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف**Revue Economie & Management ،. ص 166–181.
54. عادل زيات .2017 .**خطر الصرف في الاقتصاديات الناشئة وتطور تقنيات التحوط الخارجية** .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
55. عبد الحق بوعتروس .1999 .**حول أهمية إدارة مخاطر الصرف: حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال** .مجلة العلوم الإنسانية.
56. عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني .2022 .**المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة** . مجلة التجارة والتمويل.
57. عبير شعبان عبده. (بلا تاريخ) .**أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1980–2014** .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 453–497.
58. علاء الدين قادري .2014 .**العملات الأجنبية وإدارة مخاطر الصرف** .مجلة العلوم الاقتصادية.
59. علي بو عبد الله، و شريف بوقصبة .2018 .**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1983–2016** .مجلة الباحث، ص 121–134.
60. غريب جعفر نوري البرزنجي، و صباح صابر محمد خوشناو .2025 .**تحليل وقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004–2023** .المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ص 15–38.
61. (87)فتيحة مزارشي، و عمار عماري) .2018 .(**أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2015)** .(المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 08(01)، ص 07–23.
62. فوزي، ل., طبيعة، م & ,.الجودي, م .2020 .**أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1997–2017** .المجلد الحادي عشر.
63. قصي محجوب، و محمد صالح بابا .2021 .**العلاقة بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان للفترة 1999–2017** .مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 2، ص 93–120.
64. محمد العيد صلوح .2015 .**آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية** .المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.

65. محمد سلمان محمد البرواري، و خديجة قادر سمايل .2011 .**أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة أربيل مدة 1994–2006** .مجلة تنمية الرافدين.
66. محمد طويطو .2019 .**العلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية**Les cahiers du CREAD ،. vol. 035.
67. مريم آيت بارة، و محمد صاري .2014 .**تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة أرسلور ميتال – فرع عنابة** .مجلة الباحث.
68. مريم بلهاشم. 2022 .**أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الميزان التجاري الجزائري: تحليل عدم التناظر باستخدام NARDL**. مجلة رؤى اقتصادية، 12(1)، ص 20–36.
69. ميرغني محمد أحمد، و هاشم عبد اللطيف .2023 .**تطبيق أسلوب التكامل المشترك وفق منهجية ARDL لتقدير العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي السوداني 1990–2020** .مجلة العلوم الاقتصادية، 6(16)، ص 91–104.
70. نبيلة جعدي، و موسى بوشنب .2022.**أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات** .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
71. نبيلة فالي .2023. **أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية** .مجلة اقتصاديات المال والأعمال.
72. نصيرة شرف، و عبد القادر روشو .2023 .**أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2021** .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
73. نوة بن يوسف .2014 .**أثر التضخم على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990–2012** .مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (16)، ص 26–49.
74. نور الدين مزياني .2016 .**إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات والوسائل** .المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية.
75. وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار .2014 .**أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة في الفترة 1995–2022** .المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 38(2)، ص 69–128.
76. وفاء بومدين، و محمد خميسي بن رجم .2019 .**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية 1990–2017** .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.
77. يوسف جزان، أحمد دعاس، و سليمان هندي .2017 .**أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي (تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010–2016)** .مجلة جامعة تشرين للبحوث الاقتصادية والدراسات.

- **ثالثا: الرسائل العلمية والأطروحات (ماجستير/دكتوراه)**

78. الجلال، أ. م .2005–2006 .**دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990–2003** .مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
79. الحاج العربي منصوري .2018 .**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة حالة لمجموعة من الدول النامية 2000–2018** .رسالة دكتوراه، جامعة حمة لخضر، الوادي.
80. السعيد هتهات .2020–2021 .**النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990–2020** . أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
81. القادر, م. ع. (بلا تاريخ) .**دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974–2003** .شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
82. أمين تمار .2017 .**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986–2015** .رسالة دكتوراه، جامعة البليدة 2.
83. إيمان بن زروق .2020–2021 .**التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري** .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1.
84. بوعلام بوحركات .2019–2020 .**أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر** .رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.
85. تيجاني بالرقي .2015–2016.**أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية** .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف.

86. حكيمة بن علي .2017–2018 .**العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2013** .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
87. حميد عزري .2019–2020.**أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2017)** .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
88. حورية بن طرية .2017 .**دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970–2014** .مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
89. درويش, و & ,.نادية معلالة .2015 .**أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014: دراسة تحليلية قياسية** .شهادة ماستر، جامعة قالمة.
90. دوحة, س .2014–2015 .**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر** .أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
91. زروق, ا. ب .2022 .**التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري** .أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة.
92. زكريا ماحي .2023 .**دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري) 2000–2022 .(**أطروحة دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت.
93. سعيدة خواثرة .2020–2021 .**أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999–2017** .رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف.
94. سفيان خضير .2016 .**تقلبات أسعار الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات: دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا – ماليزيا** .رسالة علمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
95. سلمى دوحة .2014 .**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري** .رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
96. سليمة بن زعمة .2019 .**العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الفترة 2002–2017** .رسالة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
97. سمية حاجي .2015 .**دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990–2014** .رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
98. سهام محمدي .2022 .**دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة تحليلية استشرافية 2010–2030** .رسالة دكتوراه، جامعة زيان بن عاشور الجلفة.
99. شرف الدين ملال .2016 .**التحرير التجاري الدولي وأثره على ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة مقارنة الجزائر – تونس – المغرب** .رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
100. شيبان، و .2016.**العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، دراسة قياسية 1990–2011** . أطروحة دكتوراه، اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1.
101. صفاء نيد .2020–2023 .**المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990–2020: دراسة تحليلية قياسية** .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
102. عبد العزيز برنة .2016 .**تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري** .رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
103. عبد الكريم عبيدات .2017 .**النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر** . رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
104. عز الدين غيلوس .2023 .**فعالية المقاربة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات بدول المينا 1980–2019** .رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف.
105. عزري, ح .2019–2020 .**أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990–2017)** .أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
106. عمار بوبكر .2024–2025 .**تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر (تطبيق قانون ثيرلْوال على الجزائر)** .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2.
107. محمد أمين بربري .2010 ....–**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية** . رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

108. مساعدية, ج .2019 .**أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة قياسية 1996–2016** .رسالة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

109. مصطفى مراد .2019 .**واقع وآفاق الميزان التجاري في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: دراسة حالة الجزائر** . رسالة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

110. هارون الرشيد بوخرباش .2023 .**أثر تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية 1970–2020** .أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1.

111. عبد الحفيظ يحياوي .2018–2019.**سياسات إدارة مخاطر الصرف** .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة .

- **رابعا: المؤتمرات العلمية**

112. عبدالحق بوعتروس. (بلا تاريخ) .**تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف**. مؤتمر *إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة*، الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.

113. خامسا: التقارير والمطبوعات

114. الخير, ف. أ .2019 .**الاقتصاد الكلي، محاضرات سنة ثانية جذع مشتركLMD** ، شعبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

115. بايزيد, ك .2022 .**الاقتصاد الكلي 1، مطبوعة لطلبة السنة الثانية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير** . جامعة الجزائر.

116. ساكر، م. ا .2006 .**محاضرات في الاقتصاد الكلي (بتصرف)** .

117. سمير بن عبد العزيز .2019–2020 .**مطبوع بيداغوجي في مقياس سياسات وإدارة مخاطر سعر الصرف (مع أسئلة تقييمية وإجابة نموذجية)** .جامعة طاهري محمد بشار.

118. ليلى, ل .2020 .**محاضرات وتمارين الاقتصاد الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

119. محمود حسين عبد الرزاق أحمد، و محمد سيد إبراهيم عبد الرحمن .2023 .**التضخم الاقتصادي وتأثيره على ارتفاع الأسعار** . إدارة التربية العسكرية بجامعة عين شمس – مصر) .

120. ساعد, م .2018 .**التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر** .عمل بحثي ضمن جامعة فرحات عباس.

- **قائمة المصادر باللغة الأجنبية:**

121. JADOON, A., & GUANG, Y. (2019). THE EFFECT OF EXCHANGE RATE FLUCTUATIONS ONTRADE BALANCE OF PAKISTAN. *International Journal of Economic Sciences, VIII*(1), pp. 68-80.

122. KUTLU, S. (2013). CHANGES IN EXCHANGE RATES AND THE BALANCE OF TRADE:A LITERATURE SURVEY WITH REFERENCE TO TURKEY'S. *Atatürk Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*, pp. 221-241.

123. TUYET LE, T. (2023, 9 8). Applying the Panel Data Model to Analyze the Trade Balance between Vietnam and RCEP Countries. *WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS, 20*, pp. 1864-1870.

124. , Martin, F. (2008, 5). Determinants of the Trade Balance in Industrialized Countries. *Research Centre International Economics, Vienna*, pp. 6-25.

125. Akorli, E. (2018, 09 14). The Effects of Exchange Rates on Trade Balance in Ghana. *Munich Personal RePEc Archive*, p. 59.

126. Ariful, I. (2013, 07 10). Impact of inflation on import: An empirical study. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, 1*(06), pp. 299-309.

127. Ayu Harahap1, W., Imsar2,, & Ahmadi Bi Rahmani, N. (2023). The Influence Of Inflation And Exchange Rates On The Balance Of Trade In Member Countries Of The Organization Of Islamic Cooperation (OKI Case Study: Indonesia, Brunei Darussalam And Saudi. *International Journal of Economics Development Research, 4*(1), pp. 608-621.

128. Bekeru Genemo, K. (2017, 11 20). Effect of Exchange Rate on Trade Balance in Major East African Countries: Evidence from Panel Cointegration. *European Business & Management*, pp. 96-103.

129. Damodar , G. (2011). *Econometrics by Example.* , London: PALGRAVE MACMILLAN.

130. Genta Nuraini, P. (2019). Balance of Trade: Theories and Practices. *International Journal of Tax Economics and Management*, pp. 34-40.

131. Jonas , K. (2018). Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels. 1- 55. 1- 55. Faculté des Sciences Economiques et de Gestion: Université de Kinshasa.

132. kamara, A. (2023, 6). THE IMPACT OF INFLATION RATE ON THE TRADE BALANCE IN SIERRA LEONE. *global scientific journal, 11*(7), pp. 2093-2104.

133. Keho , Y. (2021, 8 15). Determinants of Trade Balance in West African Economic and Monetary Union (WAEMU): Evidence from heterogeneous panel analysis. *Cogent Economics & Finance*, pp. 1-16.

134. Menegaki Angeliki N .(2019 ,10 18) .The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus .*Economies 2019*. 105 ,7 , الصفحات ،

135. Müge, B., & VURAL, T. (2015, 10 3). Effect of Real Exchange Rate on Trade Balance: Commodity Level Evidence from Turkish Bilateral Trade Data. *Istanbul Conference of Economics and Finance, ICEF 2015, 22-23 October 2015, Istanbul,* (pp. 500-507). Istanbul: aDokuz Eylül University, Izmir, Turkey.

136. Novendira Purnamasaria, E., Zuhroh, I., & Tri Kurniawatic, E. (2022, 11). Determinant of Trade Balance: Empirical Study in ASEAN 5 Countries. *Jurnal Ekonomi Pembangunan, 20*(2), p. 169 ~ 182.

137. Orach, H., Pu, C., Shen, Q., & Ssewajje, H. (2025, 05 25). Effect of Exchange Rate Volatility on Uganda's Trade Balance. *Advances in Social Sciences Research Journal, 28*(5), pp. 553-574.

138. Plihon, D. (2004). *La monnaie et ses mécanismes.* Paris: La Découverte.

139. Trofimov, I. (2024, 1 19). The J-curve effect in agricultural commodity trade: an empirical study of South East Asian economies. (Victoria University of Wellington, Ed.) *Review of Economics and Political Science, 9*(4), pp. 358-381.

140. Wilson, S.-A., & Mclean1, E. (2014, 05). Understanding the impact of exchange rate adjustment on the Trade balance of selected Caribbean Countries. *Bank of Jamaica.*, pp. 1-34.

الملاحق

ملحق رقم 01: يوضح معدل التضخم السنوي الجزائري من عام 1990 إلى غاية 2023

السنة	معدل التضخم السنوي	السنة	معدل التضخم السنوي	السنة	معدل التضخم السنوي
1990	16. 65	2002	1. 42	2014	2. 92
1991	25. 89	2003	4. 27	2015	4. 78
1992	31. 67	2004	3. 96	2016	6. 40
1993	20. 54	2005	1. 38	2017	5. 59
1994	29. 05	2006	2. 31	2018	4. 27
1995	29. 78	2007	3. 68	2019	1. 95
1996	18. 68	2008	4. 86	2020	2. 42
1997	5. 73	2009	5. 74	2021	7. 23
1998	4. 95	2010	3. 91	2022	9. 27
1999	2. 65	2011	4. 52	2023	9. 32
2000	0. 34	2012	8. 89		
2001	4. 23	2013	3. 25		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الرسمية للبنك الجزائري.

ملحق رقم 2: يوضح سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 1994 إلى غاية 2023

السنة	سعر الصرف (دج/دولار)	السنة	سعر الصرف (دج/دولار)	السنة	سعر الصرف (دج/دولار)
1994	42. 8925	2004	72. 6137	2014	87. 9039
1995	52. 1750	2005	73. 3799	2015	107. 1317
1996	56. 1859	2006	71. 1582	2016	110. 5274
1997	58. 4139	2007	66. 8299	2017	114. 9327
1998	60. 3531	2008	71. 1826	2018	118. 2906
1999	69. 3143	2009	72. 7309	2019	119. 1596
2000	75. 3428	2010	73. 9437	2020	132. 1319
2001	77. 8196	2011	76. 0563	2021	138. 8376
2002	79. 7234	2012	78. 1025	2022	137. 2214
2003	72. 6128	2013	78. 1524	2023	134. 2735

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الجزائري

ملحق رقم 3: يوضح الناتج المحلي الإجمالي الجزائري من عام 1990 إلى غاية 2023: (السعر الجاري، بالدولار الأمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1990	62048507531,34	2002	61516103406,17	2014	238942664192,59
1991	45715676428,28	2003	73482264190,92	2015	187493855609,35
1992	48003133346,99	2004	91913680985,17	2016	180763839522,15
1993	49945584452,65	2005	107046618669,71	2017	189880896903,07
1994	42543176828,92	2006	123084258693,01	2018	194554483655,53
1995	41764291671,77	2007	142482739809,85	2019	193459662090,68
1996	46941554225,36	2008	180383848331,14	2020	164873415325,20
1997	48177612042,15	2009	150317292079,36	2021	186231205262,08
1998	48187781984,49	2010	177785053939,53	2022	225638456572,14
1999	48640671734,97	2011	218331946925,30	2023	247626161016,41
2000	54790398570,33	2012	227143746075,93		
2001	59413400923,64	2013	229701430292,16		

المصدر: من اعداد الباحثة بناء مأخوذ عبر قاعدة بياناتFRED

ملحق رقم 4: نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		BC	GDP	INF	EX	P_OIL
With Constant	t-Statistic	-2.1649	-0.3108	-1.7065	-1.6798	-1.5222
	Prob.	***0.2222***	***0.9128***	***0.4188***	***0.4318***	***0.5101***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0404	-2.0564	-1.6827	-4.6325	-2.2853
	Prob.	***0.5585***	***0.5500***	***0.7363***	***0.0054***	***0.4299***
		n0	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0048	1.1412	-1.4179	1.7894	-0.2903
	Prob.	***0.0445***	***0.9310***	***0.1427***	***0.9800***	***0.5736***
		**	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(BC)	d(GDP)	d(INF)	d(EX)	d(P_OIL)
With Constant	t-Statistic	-5.5769	-4.9785	-5.7258	-3.3198	-5.3743
	Prob.	***0.0001***	***0.0003***	***0.0000***	***0.0222***	***0.0001***
		***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5106	-4.9121	-5.8744	-3.2912	-5.2724
	Prob.	***0.0005***	***0.0021***	***0.0002***	***0.0859***	***0.0009***
		***	***	***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6674	-4.6797	-5.7608	-3.0551	-5.3524
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0034***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 5: اختبار حدود التكامل المشترك

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.436333	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

ملحق رقم 6: تقدير العلاقة طويلة الأجل.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	-1.635764	0.259272	-6.309064	0.0015
D(INF)	-79.16649	26.59405	-2.976850	0.0309
D(EX)	-2.145863	0.434446	-4.939315	0.0043
D(P_OIL)	1.520339	0.269916	5.632637	0.0024
C	11.57293	2.234509	5.179183	0.0035

EC = D(BC) - (-1.6358*D(GDP) -79.1665*D(INF) -2.1459*D(EX) + 1.5203 *D(P_OIL) + 11.5729)

ملحق رقم 7: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 1990–2000 (الوحدة 10^6 دج)

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1990	122 279	87 018	35 261
1991	233 589	139 241	
1992	249 010	188 547	60 463
1993	239 552	205 035	34 517
1994	324 338	340 142	-15 804
1995	498 451	513 193	-14 742
1996	740 811, 0	498 326, 0	242 485, 0
1997	791 767, 5	501 579, 9	290 187, 6
1998	588 875, 6	552 358, 6	36 517, 0
1999	840 516, 5	610 673, 0	229 843, 5
2000	1 657 215, 6	690 425, 7	966 789, 9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 8: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية منذ عام 1990 إلى غاية 2000 : الوحدة (10^6)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م أ)	الوقود ومود التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان أخر
1990	450	2 216	118 600	547	107	187	172
1991	927	4 077	226 800	1 227	124	403	1
1992	1 743	7 425	237 545	1 727	182	388	/
1993	2 265	8 077	228 120	356	38	695	1
1994	1 159	10 791	311 362	434	72	520	/
1995	5 233	17 886	473 064	1 616	84	568	/
1996	9 260, 0	44 226, 0	682 139, 0	2 371, 0	222, 0	2 593, 0	/
1997	1 979, 4	25 257, 4	762 709, 6	475, 1	791, 8	554, 2	/
1998	2 002, 2	18 372, 9	566 616, 1	883, 3	235, 6	765, 5	/
1999	2 017, 2	21 685, 3	811 266, 5	2 941, 8	1 681, 0	924, 6	/
2000	2 651, 5	38 281, 7	1 611 973, 6	2 983, 0	1 160, 1	165, 7	/

المصدر: من إعداد الباحثة بإلاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 9: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 1990 إلى غاية 2000: الوحدة (10^6)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م أ)	الوقود ومود التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان أخر
1990	16907	26867	840	26415	11707	3980	302
1991	30860	50555	3393	38966	9888	5572	7
1992	50696	84017	2380	34178	11492	5567	217
1993	47555	98353	2679	40445	12156	3535	310
1994	93515	165203	1762	49552	24224	4881	1005
1995	132962	236944	5138	90345	34397	13002	405
1996	138928	157639	5533	108154,0	55012,0	32227,0	8330
1997	141358,6	145210,4	7378,6	119061,2	51207,1	36750,4	613,7
1998	145413,2	163414,8	6869,4	127980,9	61766,4	46908,9	4,9
1999	145486,6	178186,6	9870,2	152676,4	68344,1	56041,3	67,9
2000	167013,1	201889,6	9427,5	163997,0	90502,5	57500,5	95,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 10: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من عام 1990 إلى غاية 2000: الوحدة (10^6دج)

المنطقة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي بداية من 1993)	46855	85460,9	119271,9	119584,8	190040,7	304451,2	311479,6	284484,1	316989,9	343382,9	395593,4
دول أوروبية أخرى	12132	14429,4	14598,3	13 641,7	32256,6	34149,2	34346,4	47051,5	54533,3	62798,9	76611,1
أمريكا الشمالية	12871	17898,5	24700,4	36376,8	62079,5	88984,1	70422,0	81407,0	88987,4	77002,9	105026,2
أمريكا اللاتينية	2447	3908,2	4041,5	3728,9	7833,7	17561,5	19532,6	10961,8	10894,9	23209,8	19394,0
المغرب العربي	/	3115,3	4857,3	4965,4	9345,7	9454,5	6 808,6	1386,9	1412,6	2383,1	3726,0
الدول العربية	1728	712,3	2198,4	1913,1	4534,0	6339,6	7201,6	19494,6	15555,1	11257,5	10575,4
الدول الاسيوية	5421	9839,2	16284,1	20828,1	29265,9	44889,6	7201,6	46317,7	49344,0	75171,0	65757,9
دول افريقية	417	1255,1	481,6	997,5	1722,5	2139,2	4175,5	6939,1	9951,6	9068,0	8954,4
باقي دول العالم	992	2622,4	2113,6	2998,3	3063,8	5223,6	3898,1	3537,1	4689,8	6399,1	4787,3
المجموع	87018	139241,3	188547,1	205034,6	340142,4	513192,5	498325,5	501579,9	552358,6	610673,0	690425,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات

ملحق رقم 11: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من عام 1990 إلى غاية 2000: الوحدة (10^6دج)

المنطقة	المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي بداية من 1993)	دول أوروبية أخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	الدول الاسيوية	دول افريقية	باقي دول العالم	المجموع
1990	71329	19311	23918	2511	/	3152	1958	54	49	122279
1991	166661,6	12556,1	40373,3	555,1	3740,8	642,6	3722	341,9	0,0	233589,5
1992	181294,7	12407,7	35474,9	56508	5226,2	47,8	5641	266,9	0,1	249009,8
1993	165141,2	8598,9	41916,8	12333,8	3954,8	366	6962,5	277,7	0,0	239551,7
1994	225886,3	14641,7	58089,0	8607	8939,5	259	17283,	633,1	0	324338,7
1995	323559,3	39831,2	94586,1	14136,1	11255,0	902,1	13273,9	907,2	0	498450,8
1996	444431,1	84518,7	8140563,	40993,8	13997,2	865,6	14688,8	742,1	9,9	740810,9
1997	502467,4	55611,0	7153409,	49536,5	11896,4	1002,7	16887,8	953	3,1	791767,5
1998	376291,5	42399,0	112475,2	43576,8	7655,4	1177,8	5299,9	/	/	588875,6
1999	537510,3	48918,1	144905	75058,1	11515,1	4538,8	15129,3	2269,4	672,4	840516,6
2000	1036588,4	124125,4	316362,4	135063,1	19223,7	4308,8	18395,1	3148,7	/	1657215,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 12: تطور قيمة الصـــادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 2001-2010 (الوحدة 10^6 دج)

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	1480335,8	764862,4	715473,4
2002	1501191,9	957039,8	544152,1
2003	1902053,5	1047441,4	854612,1
2004	2337447,8	1314399,8	1023948,1
2005	3421548,3	1493644,8	1927903,5
2006	3979000,9	1558540,8	2420460,1
2007	4214163,1	1916829,1	2297334,0
2008	5095019,7	2572033,4	2522986,3
2009	3347636	2854805,3	249830,7
2010	4333587,4	3011807,6	1321779,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 13: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية منذ عام 2001 إلى غاية 2010: الوحدة (10^6)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م أ)	الوقود ومود التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان أخر
2001	2220,5	44262,0	1428968,1	2664,6	1924,4	296,1	/
2002	3332,5	48984,9	1441871,6	3445,2	1812,8	1744,9	/
2003	3559,2	44030,2	1850067,7	1247,2	923,4	2225,9	/
2004	5294,6	41111,2	2286309,3	1210,5	2739,9	782,4	/
2005	5027,7	57840,5	3355000	1774,5	1390,3	515,2	/
2006	6168	72747,3	3895736,2	1248,3	261,8	839,3	/
2007	6413,2	82220,2	4121790,4	761,4	1894,2	1083,7	/
2008	7457,9	78125,4	4970025,1	1575,8	1889,2	35946,4	/
2009	8464,8	64788,5	3270227,5	1582,5	1547,6	1025,1	/
2010	24006,9	86219,4	4220106,0	1481,6	987,8	785,7	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 14: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 2001 إلى غاية 2010: الوحدة (10^6)

السنوات	التموين الصناعي (غ م م أ)	المواد الغذائية والمشروبات	الوقود ومود التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان أخر
2001	169992,2	244098,4	10271,4	193536	82050,5	64855,6	58,3
2002	204480,6	296614,3	10889,9	247390	113528,5	83848,9	287,6
2003	203072,3	321280,7	7408,1	294531,5	124662,2	96486,6	/
2004	245329,7	376591,3	10891,9	373431,1	185491,6	122664,2	/
2005	243101	424523,9	12336,4	400059,3	273901	139723,3	/
2006	251311	538536,1	13321,9	397666,6	219425,2	138280	/
2007	314009,1	685381,4	13171,3	427576,8	315412,7	161277,9	/
2008	464487,7	940763,5	16154,5	538753	413538,6	198336,2	/
2009	391287,8	1045013,5	13656,2	706197	483912,3	214738,4	/
2010	392523,9	1103483	37460	747567,1	489988,2	240768,6	16,9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 15: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من عام 2001 إلى غاية 2010: الوحدة (10^6دج)

المنطقة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	45305 9,3	52904 0	60126 9,1	71907 8,8	78530 2,3	84728 7,2	99518 4,1	13591 53,8	14970 10,2	15203 05,7
دول أوروبية أخرى	89340, 1	10866 6,3	13091 4,9	14774 2,2	18062 8,6	13011 3,3	14305 3,9	16211 3,8	23455 8,7	20789 0,1
أمريكا الشمالية	99169, 8	11941 1,2	78130, 2	97765, 2	11598 2	12297 5,6	18129 0,9	20663 7,4	17613 0,1	17997 4,5
أمريكا اللاتينية	30210, 5	38733, 5	56325, 4	90369, 7	98947, 9	10177 7,9	12639 5,8	17979 2,7	15106 9,1	19231 8,7
المغرب العربي	5505,6	10126, 5	9302,6	12345, 7	15898, 9	17105, 2	19687	25750, 6	34761, 7	40464
الدول العربية	13761, 2	29106, 7	32406, 4	37066, 3	30933, 7	35762, 2	43053, 2	45771, 9	79131, 2	93974, 8
الدول الاسيوية	60102, 3	10488 7	12329 8,8	18995 1,51	24224 0,6	27383 0,9	37566 7,2	54506 7,8	63786 1,4	73061 3,7
دول افريقية	6625,4	6935,5	9684,8	10339	11082	10781	16127, 3	25832, 5	25391, 9	29490, 1
باقي دول العالم	7088,2	10133, 1	6109,2	9741,4	12628, 9	18907, 5	16369, 6	21912, 8	18891, 1	16776
المجموع	76486 2,4	95703 9,8	10474 41,4	13143 99,8	14936 44,8	15585 40,8	19168 29,1	25720 33,4	28548 05,3	30118 07,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 16: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من عام 2001 إلى غاية 2010: الوحدة (10^6دج)

المنطقة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	943862,1	959393,3	1122134,9	1278583,8	1903577	2089979,8	1835573,2	2659020,4	1717200,1	2127478,2
دول أوروبية أخرى	85119,3	86399,5	96090	111691,4	148147,3	151382,5	150476,1	202063,2	166660,9	251817,4
أمريكا الشمالية	263499,83	288588,6	486361,2	660105,6	956528,8	1343188,9	1594014,3	1561164,7	947921	1275950
أمريكا اللاتينية	94001,3	80060,9	100695,7	149791,2	3885 238	178134,7	187217	193163,9	137354,8	200624,9
المغرب العربي	21464,9	19770	20148,4	32097,3	31071,6	37505,2	53272,9	104322,3	63542,9	97319,4
الدول العربية	25165,7	20775,4	27541,8	37415,6	46170,2	43034,1	33543,7	50868,9	41737	52810,8
الدول الاسيوية	44410,1	39671,5	48061,7	63705,2	90978,2	134678,5	298546,2	294950,7	262725,3	319642,4
دول افريقية	1036,2	4251,7	997,4	2333,9	3674,5	1096,4	47261,9	23116,3	6866,5	5852,6
باقي دول العالم	1776,4	2281	22,4	1723,7	3012,2	0,8	14257,9	6349,2	3627,5	2091,8
المجموع	1480335,8	1501191,9	1902053,5	2337447,8	3421548,3	3979000,9	4214163,1	5095019,7	3347636	4333587,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 17: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة ما بين 2011-2023 (الوحدة 10^6 دج)

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2011	1480335,8	764862,4	715473,4
2012	1501191,9	957039,8	544152,1
2013	1902053,5	1047441,4	854612,1
2014	2337447,8	1314399,8	1023948,1
2015	3421548,3	1493644,8	1927903,5
2016	3979000,9	1558540,8	2420460,1
2017	4214163,1	1916829,1	2297334
2018	5095019,7	2572033,4	2522986,3
2019	3347636	2854805,3	249830,7
2020	4333587,4	3011807,6	1321779,8
2021	5214599	5126485	88114
2022	9614331	5309709	4304622
2023	7611898	5869354	1742544

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات ماعدا السنوات من 2021 إلى غاية 2023 بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (الجزائر، 2025)

ملحق رقم 18: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023: الوحدة (10^6)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م أ)	الوقود ومود التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان أخر
2011	26045,3	121265,7	5223836,8	994	1207,5	782,1	/
2012	24477,9	131997,1	5527736,5	1490,2	1027,8	639,9	/
2013	32300,7	124219	5057546,9	1106,7	1108,8	817,6	/
2014	26179	180190,3	4709622,4	856	251,1	499,2	0,2
2015	23723,3	171539,9	3339435,1	733,7	1103,5	651,1	/
2016	36118	156436,4	3080035,2	1444,4	177,1	3417,5	87,8
2017	38984,6	165511,9	3714143,9	1319	2338,7	5994,9	2,7
2018	44116,6	286722	4548111,3	2589,6	1191,3	6548	/
2019	49176,8	248226,9	3960984,7	1968,5	3294,2	7997,7	/
2020	56464,4	214374,6	2560472,7	1703,5	7331,6	6024,6	/
2021	77,050	5657,724	495,180	25,515		8,505	/
2022	37,660	748,860	3703,208	12,040		15,540	/
2023	58,208	575,688	6867,456	6,528		8,840	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات ماعدا السنوات من 2021 إلى 2023 من نشرات بنك الجزائر (الجزائر، 2025)

ملحق رقم 19: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية منذ عام 2011 إلى غاية 2023: الوحدة (10^6)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م أ)	الوقود ومود التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان أخر
2011	709561,2	1085795,5	49433,7	812556,1	517969,7	267185,4	/
2012	621057,9	1148440	384293	683118,5	709403,5	360111,9	647,2
2013	656932,7	1262604,81	348147,8	847061,7	778995,4	471701,9	3104,1
2014	754184,6	1449551,4	231946,1	1070495,7	767985,9	444599,1	945,6
2015	789238,6	1669026,5	238684,2	1283065,8	715782,5	493830,1	3831,9
2016	779757,2	1734306,9	176521,7	1304621,4	597887,9	556408,7	5273,2
2017	842133,1	1692355,7	221034	1274017,7	570136,8	506327,7	5292,7
2018	867284,3	1879997	125733,1	1261556,8	780454,5	485826,4	2380,4
2019	825081,7	1838183,2	171467,7	1097	602735,6	480685,5	1011,3
2020	897914,4	1651461,6	116633,6	957386,8	299439,3	436248,3	4542,1
2021	1399,815	1838,430	78,43	1150,875		713,070	51,705
2022	1339,335	1835,055	83,160	1372,410		868,185	51,705
2023	1190,808	16623,090	1750,275	17126,370		10155,375	3909,330

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات ماعدا السنوات من 2021 إلى 2023 من نشرات بنك الجزائر (الجزائر، 2025)

ملحق رقم 20: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من عام 2011 إلى غاية 2020: الوحدة (10^6دج)

المنطقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاتحاد الأوروبي	1793536,8	2042773,8	2282239,7	2393773,5	2559959,5	2460200	2252486,5	2466672,5	2225947,2	1821489,9
دول أوروبية أخرى	189512,5	311457,5	307875,6	332031,4	376998,3	351014,7	473282,3	496323,1	457385,5	482121,9
أمريكا الشمالية	176626,6	175284,4	219477,6	267450,5	333735,7	307997	268651,7	246179,6	237303,5	240274,5
أمريكا اللاتينية	306638,6	291587,5	283865,2	338480,4	321428,5	339854,4	369006,5	441256	434606,5	437279,6
المغرب العربي	50315,8	62556,5	81675,2	59441	68256,2	76708,7	65647	63932,5	66306,3	50184,9
الدول العربية	128279,4	120643,5	191474,7	157783,3	193328,1	210229	170168,5	223152,7	214998,8	221877,9
الدول الاسيوية	725758,1	815080,3	924374,2	1093306,4	1250925,8	1337359,1	1425587,3	1393677,7	1309701,4	1050700,5
دول افريقية	42097,1	57432,7	47321,4	35767,6	36997,3	26824,1	21611,8	20445,2	24068,8	21378,7
باقي دول العالم	29736,5	30255,9	30244,7	41674,3	51830,2	44589,8	64856,1	51593,5	46519,1	38345,1
المجموع	3442501,6	3907071,9	4368548,4	4719708,3	5199459,7	5154776,8	5111297,7	5403232,8	5016837,1	4363653

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)

ملحق رقم 21: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من عام 2011 إلى غاية 2020: الوحدة (10^6دج)

المنطقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاتحاد الأوروبي	272812	3147123,2	3315192,3	3157764	2343477,1	1879792	2273367,9	2806500,2	2449564,9	1534213,4
دول أوروبية أخرى	315105,7	262947,7	191653,5	218115,7	191455,5	159686,4	216501,7	299226,5	258305,9	340838
أمريكا الشمالية	1433313,8	1255163,7	715075,9	498255,5	290157,2	564671,4	461683,9	508649,5	266897,7	69976,5
أمريكا اللاتينية	313609,9	336555,4	261378,2	250297,2	172710,7	217495,7	283647,7	195416,4	197411,5	111727,9
المغرب العربي	115950,3	164042,6	211877,1	239709,4	158123,5	128095,7	142079,1	63932,5	221099,2	189489,5
الدول العربية	59235,7	75813,3	61924,2	49749	58326,6	43254,3	87278,4	90033,5	102681,1	64295,8
الدول الاسيوية	395188,8	438261,9	444523,4	494009,8	306313,3	257697,3	429145,3	629550,5	706963	500622,8
دول افريقية	10636,8	4861,5	9394,9	9576,0	8339,5	7798,4	13474,8	15520	13366,9	18353,6
باقي دول العالم	2965,3	2600,2	6080,3	121,6	8283,2	19225,2	21117	29252,1	55358,5	16853,9
المجموع	5374131,3	5217099,8	5217099,8	4917598,2	3537186,7	3277716,4	3928295,6	4889278,6	4271648,8	2846371,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ons، 2020)